



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة التاسعة والعشرين

من الدورة العادية الأولى لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في ٨ / شوال
/ ١٤١٤ / هجرية الموافق ١٩٩٤/٣/٢٠ ميلادية

(المجلد ٣١)

(العدد ٢٩)

جدول الأعمال .

الصفحة

٤

(١) قرار محضر الجلسة السابقة .

٤

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب اجازة مقدم من سعادة النائب توجان فيصل (مهمة رسمية) .

ب- طلب اجازة مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج (مهمة

رسمية) .

٤

٣. الردود على الاسئلة :

مجلس النواب

١٤٦

(القرار موزع في الجلسة الثالثة

والعشرين) .

(٧) تعيين موعد وموضوع الجلسة

القادمة .

معالي نائب رئيس المجلس : اعلن رفع

الجلسة وغداً سنكمل الجلسة .

القرار موزع في الجلسة الخامسة

والعشرين) .

جـ. قرار اللجنة المالية رقم (٥) تاريخ

١٥ / ٢ / ١٩٩٤ والمتضمن مشروع قانون

المؤسسة الاردنية لضمان اثمان الصادرات

لسنة ١٩٩٢ .

نائب رئيس مجلس النواب

د. عبد الرزاق طييشات

امين عام مجلس الامة بالوكالة

د. حسين ابو غرابي

كل من اشعل

١. كتاب معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية رقم (١٩٨٢) الصفحة تاريخ ١٩٩٤/٢/٢١ ، جوابا على السؤال رقم (١١٨) والمقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر.
 ٢. كتاب معالي وزير الزراعة رقم (٣١٣٥) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢١ ، جوابا على السؤال رقم (١٢٧) والمقدم من سعادة النائب السيد طه الهياهي .
 ٣. كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم (٧٦٧٥) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢١ ، جوابا على السؤال رقم (١٣١) والمقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضحي .
 ٤. كتاب معالي وزير الصحة رقم (٢٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢ ، جوابا على السؤال رقم (١٤٠) والمقدم من معالي النائب السيد عبد الرؤوف الروابده .
 ٥. كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٢١٩٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٥ ، جوابا على السؤال رقم (١٣٢) والمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد القضاء .
 ٤. قرارات اللجنة الزراعية :-
 ١. قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٤/٢/٥ ، والمتضمن توصيات اللجنة حول بيان معالي وزير الزراعة . (القرار موزع في الجلسة السابعة والعشرين) .
 ٢. قرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٤/٢/٥ ، المتضمن الاقتراح برغبة حول فلس الزراعة . (القرار موزع في الجلسة السابعة والعشرين) .
 ٥. قرارات اللجنة الادارية :
 ١. قرار رقم (٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٣ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوى (القرار موزع في الجلسة الحادية والعشرين) .
 ٢. قرار رقم (٩) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٧ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوى (القرار موزع في الجلسة السابعة والعشرين) .
 ٦. تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
- عينت يوم الاثنين الموافق ١٩٩٤/٣/٢١

محضر الجلسة

الشباب .

- في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الاحد الموافق ١٩٩٤/٣/٢٠ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته التاسعة والعشرين من الدورة العادية الأولى برئاسة دولة طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة بالوكالة السيد حسين ابو عرابي .
- وتغيب باجازه من الاعضاء السادة : توجان ليصل ، الدكتور محمد الحاج (مهمة رسمية)
- وتغيب بمرضه من الاعضاء السادة :
- وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : مفلح اللوزي ، نادر الظهيريات ، عبد الكريم الكباريتي .
- وحضر من الحكومة
- ١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .
 - ٢- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .
 - ٣- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .
 - ٤- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل .
 - ٥- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية .
 - ٦- معالي الدكتور عبد الله عويدات : وزير
- ٧- معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه والري .
- ٨- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- ٩- معالي الدكتور محمد مهدي الفرخان : وزير الزراعة .
- ١٠- معالي السيد سامي قموه : وزير المالية .
- ١١- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .
- ١٢- معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التموين .
- ١٣- معالي السيد طلال سطعان الحسن : وزير دولة للشؤون الخارجية .
- ١٤- معالي الدكتور عبد الرحيم ملحم : وزير الصحة .
- ١٥- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية .
- ١٦- معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم .
- ١٧- معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والآثار .
- ١٨- معالي السيد اديب الهلسة : وزير النقل .
- ١٩- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة

كلد من الأعمال

٢٠- معالي الدكتور رجا خلف : وزيرة الصناعة والتجارة .

٢١- معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة.

٢٢- معالي الدكتور عبد الرزاق النصور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل وأعلن افتتاح الجلسة ، السيد أبو عاصم نقطة نظام .

السيد عبد الرحيم العكور : شكراً دولة الرئيس .

جداول الأعمال التي وزعت علينا خاصة في الجلسة الأخيرة والجلسة التي قبلها مما يؤسف له أن الأخوة في الأمانة العامة وزعوا جداول أعمال تتعلق بالجلسات الحالية في الجلسة ٢٢ و ٢٤ و ٢٦ ، ومعنى ذلك ان النائب يبقى حامل ظرف ويظل يتفقد هذه الجلسة ٢٢ ماذا توزع فيها .

تنظيماً للعمل نرجو ان يتم توزيع الجدول حسب المواد التي ستطرح ، هذه قضية دولة الرئيس يمكن كل زملائي يعانون منها .

القضية الثانية أنا استغرب ان قانون البلديات ما زال قائم فلماذا لا نهي قانون البلديات وننتهي من هذا القانون ثم نخصي بجدول أعمالنا ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، أول شيء الله يمينك على المانة التي تعانها

١- إقرار محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على إعفاء السيد الامين العام من التلاوة ؟ شكراً .

السيد الامين العام بالوكالة :

٢- الاجازات والاعتذارات . لا يوجد .

٣- كتاب الردود على الاسئلة .

١- كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (١٩٨٣) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢١ جواباً على السؤال رقم (١١٨) والمقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٤٥٠/١٩/١٦/٣

التاريخ : ١٤١٤/٨/٢٥ هـ

الموافق : ١٩٩٤/٢/٦ م

معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

أهت لمالكم صورة عن السؤال رقم (١١٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ، والمقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٩٤/١/٢٩

دولة رئيس مجلس النواب المحترم السلام عليكم .

أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي وزير الأوقاف .

١- هل حضر المؤتمر الأخير الذي عقد في مسجد الملك عبدالله بين أصحاب الديانات حاخامات يهود ؟

٢- ماذا كان الهدف من ذلك المؤتمر ؟

عبد العزيز جبر

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

الرقم : ١٩٨٢/٧١/٢/٣

التاريخ : ١٤١٤/٩/١١ هـ

الموافق : ١٩٩٤/٢/٢١ م

دولة رئيس مجلس النواب المكرم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشارة لكتاب دولتكم رقم ١٩/١٦/٣/٤٥٠ تاريخ ١٩٩٤/٢/٦ المرفق به سؤال سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر حول المؤتمر الأخير الذي عقد في مسجد الشهيد الملك عبدالله بن الحسين بين اصحاب الديانات .

ارجو ان اوضح لسعادة النائب المحترم ان هذا المؤتمر يعقد في اطار الحوار الاسلامي المسيحي الذي ينظمه المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية مؤسسة آل البيت وانه قد تم استخدام قاعة المؤتمرات التابعة لمسجد الشهيد الملك عبدالله مكانا لعقد هذا المؤتمر من المجمع الملكي بموافقة الوزارة ويظهر من المعلومات المرفقة التي حصلت عليها الوزارة من المجمع الملكي ان هذا الحوار لم يحضره الا شخصيات اسلامية ومسيحية ، وهو واضح في قائمة المشاركين في المؤتمر المرفقة ، كما ان هذه المعلومات تبين اهداف هذا الحوار وابعاده .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

الدكتور عبد السلام العبادي .

كلية الآداب

مجلس النواب

٦

رئيسا للقاء

معالي الاستاذ الدكتور ناصر الدين
الاسد رئيس الجمع الملكي لبحوث الحضارة
الاسلامية (مؤسسة آل البيت) عضو مجلس
الاعيان .

المشاركون المسلمون

١ . السيدة / بثينة جردانه
المديرة العامة لنادي صاحبات الاعمال والمهن.
٢ . الاستاذ الدكتور بشار عارف
معروف
عضو مجلس الجمع الملكي لبحوث الحضارة
الاسلامية (مؤسسة آل البيت) .

٣ . السيدة حنان ابراهيم
محاضرة بقسم اللغة الانجليزية / كلية
الاداب .

٤ . معالي الدكتور خالد الكركي

عضو مجلس الجمع

مستشار جلالة الملك

الديوان الملكي الهاشمي

٥ . السيد زاهد احمد مويكانوفتش

المكتب الاعلامي للبوسنة

٦ . الالسة سعادات عبدالله كيا

كلية الشريعة / الجامعة الاردنية

٧ . الدكتورة سميرة فاضل الخوالدة

مديرة مدارس طيبة

٨ . الالسة سيرسا حكمت

مدرسة بقسم اللغة الانجليزية / كلية الاداب

٩ . السيدة / شيخنا احمد بامبا صال

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية / الجامعة
الاردنية

١٠ . معالي السيد / طاهر حكمت

وزير العدل

١١ . معالي الدكتور عبد السلام

العبادي

عضو مجلس الجمع

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات
الاسلامية

١٢ . سماحة الاستاذ الدكتور عبد

العزيز الخطاط

نائب رئيس الجمع وعضو مجلس

الاعيان الجمع الملكي لبحوث الحضارة
الاسلامية (مؤسسة آل البيت)

١٣ . الاستاذ الدكتور عبد العزيز

الدوري

عضو مجلس الجمع

كلية الاداب / الجامعة الاردنية

١٤ . الاستاذ الدكتور عبد الكريم

غرايه

عضو مجلس الجمع

محضر الجلسة التاسعة والعشرين من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ٢٠/٣/١٩٩٤ م ٧

كلية الاداب / الجامعة الاردنية

١٥ . الدكتور عبدالله دليون

مستشار سمو ولي العهد

١٦ . سعادة الاستاذ عثمان هاشم

الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة

الاثني

١٧ . سماحة الشيخ عز الدين

الخطيب التميمي

مستشار جلالة الملك للشؤون الاسلامية

وقاضي القضاة

١٨ . الدكتور عزت جرادات

الامين العام للمؤتمر الاسلامي لبيت

القدس - الامين العام المساعد - وزارة التربية
والتعليم .

١٩ . سعادة الدكتور علي اومليل

الامين العام لمنتدى الفكر العربي

٢٠ . السيد فاروق جوار

أمين النشر والشؤون العلمية ومقرر

الحوار الاسلامي - المسيحي - الجمع الملكي
لبحوث الحضارة الاسلامية و (مؤسسة آل
البيت) .

٢١ . الدكتور فاروق السامرائي

رئيس قسم اصول الدين / كلية الشريعة

/ جامعة اليرموك

٢٢ . الاستاذ الدكتور فهمي جدعان

عميد كلية الاداب = جامعة العلوم

التطبيقية

٢٣ . عطوفة السيد فايز جابر

الامين العام للجنة الملكية لشؤون القدس

٢٤ . عطوفة الاستاذ الدكتور محمد

عدنان البخيت

عضو مجلس الجمع

رئيس جامعة آل البيت

٢٥ . سعادة الاستاذ الدكتور محمد

عدنان سومان

الامين العام المساعد لاتحاد الجامعات

العربية

٢٦ . الاستاذ الدكتور محمود

السرطاوي

عميد كلية الشريعة - الجامعة الاردنية

٢٧ . السيدة منى شقير

وزارة التعليم العالي

٢٨ . الالسة مها الفاهوم

برنامج الامم المتحدة

المشاركون المسيحيون :

١ . الاب اشيلمون وارذولي

مدير معهد اللاهوت البطريركي

بغداد - العراق .

٢ . السيد انطون صوصة

كلد من الأشهر

١٤. سيادة المطران سليم الصايغ
مطران طائفة اللاتين
١٥. السيدة سهيلة مقدح
رئيس مجلس الإدارة - شركة الالبسة
الأردنية
١٦. الدكتور عدنان مسلم
جامعة بيت لحم
١٧. الانسة فلك الصراف
الجمعية العلمية الملكية
١٨. معالي المهندس فؤاد فراج
رئيس جمعية الثقافة والتعليم
الأرثوذكسية .
١٩. الانسة كارولين فرج
صحفية (صحيفة الرأي)
٢٠. الاب لا مبرت اجيولر
٢١. الاخت لوسي بروفوست
٢٢. السيدة لينا طليل
رئيس جمعية الشابات المسيحيات
٢٣. سيادة المطران مايكل فيتز جيرالد
امين الملجي البابوي للحوار بين الاديان
٢٤. غبطة البطريرك ميشل صباح
بطريرك القدس لطائفة اللاتين
٢٥. الاب ليل فارس صياح
- رئيس الجمعية الكاثوليكية الخيرية
المدير العام للشركة الاردنية للطباعة
والتنظيف
٣. معالي الاستاذ اليس المشر
المدير العام لشركة المعشر للوظائف العلمية
والطبية
٤. السيد ايان ليندن
٥. الاب بول ثان
٦. الاب توماس ميشيل
المسؤل عن العلاقات مع المسلمين -
المجلس البابوي للحوار بين الاديان
٧. السيد جورج حداد
كاتب وصحفي (صحيفة الدستور)
٨. سيادة المطران جورج المر
مطران طائفة الروم الكاثوليك
٩. الدكتور جورج نيلسن
١٠. الاب جوستر لكونزا
١١. السيدة حياة الحريك عطية
مجلة الانق
١٢. الانسة دوريس صلاح
جمعية الشابات المسيحيات
١٣. الدكتور رؤوف ابو جابر
رئيس جمعية النهضة العربية
الأرثوذكسية

٢٦. الاستاذ الدكتور همام غصيب
عميد البحث العلمي = الجامعة الاردنية
دولة رئيس المجلس : السيد عبد العزيز
جبر .
- السيد عبد العزيز جبر :
بسم الله الرحمن الرحيم
شكراً لمعالي الاخ وزير الاوقاف على
اجابته الشاملة ولاني بعد دراستي لجوابه أكتفي
بهذا الجواب ... وشكراً .
- دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، البند
الذي ياله
- السيد الامين العام بالوكالة :
٢. كتاب معالي وزير الزراعة رقم
(٣١٣٥) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢١ ، جوابا على
السؤال رقم (١٢٧) والمقدم من سعادة النائب
السيد طه الهباهبه .
- بسم الله الرحمن الرحيم
الملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب
- الرقم : ٤٥٥/١٩/١٦/٣
- التاريخ : ١٤١٤/٨/٢٥ هـ
- الموافق : ١٩٩٤/٢/٦ م
- معالي وزير الزراعة
- ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم
(١٢٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ ، والمقدم من
سعادة النائب طه الهباهبه .
- رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة
القانونية .
- واقبلوا الاحترام ،،،
- طاهر المصري
رئيس مجلس النواب
- بسم الله الرحمن الرحيم
الملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب
دولة رئيس مجلس النواب
- الموضوع : الاسئلة
رقم السؤال :
- أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى
معالي وزير الزراعة .
- للاجابة عنه خلال المدة المحددة في
النظام الداخلي
- نص السؤال :
- ارجو تزويدي بسرد تاريخي لمشروع
محطة الفجيج بالشوبك ؟ ولماذا تشر هذا
المشروع ؟
- وما عدد العاملين فيه منذ تأسيسه
وحتى اليوم وكذلك المنتوجات ؟ وعدد
الفروات الحيوانية ومن هم القائمون عليه

ومؤهلاتهم ، وتواريخ تعيينهم ؟ وما اسباب فصل بعض العاملين فيه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب طه الهياهبه

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الزراعة

عمان

الرقم : ٣١٣٥/٣٠/٧/١٠

التاريخ : ١٩٩٤/٢/٢١

دولة رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ٤٥٥/١٩/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/٢/٦ ومرقعه السؤال رقم (١٢٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ والمقدم من سعاده النائب طه الهياهبه .

ارجو أن أوضح ما يلي :

١- تأسست محطة مراعي الفجيج في عام ١٩٦١ وتم اغلاقها في عام ١٩٨٤ بقرار من معالي الوزير آنذاك بسبب تجميع المحطات الزراعية حيث نقل قطيع الاغنام الى محطة الخناصري .

٢- تم اعادة فتحها في عام ١٩٩١ بعد اجراء عملية الصيانة اللازمة للمحطة ومنشأتها المختلفة وتسير المحطة حاليا بشكل جيد ولا يوجد أي تعثر فيها حيث تقدم خدماتها للمزارعين والمجتمع المحلي على أكمل وجه والهدف من إقامة هذه المحطة هو تحسين انتاجية الاغنام

العواسي المحلية وقد تم أيضا شمول المحطة في هذا العام بمجموعة من المشاريع مع جهات مختلفة للوصول الى هذه الغاية ومنها مشروعي تحسين المحترات الصغيرة وتحسين العوامل الوراثية بالتعاون مع المركز العربي (اكساد) حيث بلغت تكاليف اعادة تشغيل هذه المحطة (٨٥) ألف دينار .

٣- كانت منتوجات المحطة لعام ١٩٩٣ على النحو التالي :-

أ- حليب (٥٥٦٨) كغم وتم تحويله الى مادة الجبنة وبلغت الكمية الناتجة (١١٠٠٥) كغم بيعت للموظفين في المنطقة وبسر دينار للكيلو الواحد .

ب- كباش محسنه عدد خمسة وثلاثين تم بيعها للمزارعين المبيئة اسمائهم في الكشف المرفق بسر (٩٠) دينار للرأس الواحد وبسر اجمالي ثلاثة الاف ومائة وخمسون دينار .

ج- خراف + عبر عدد (٤١) زائد عن الحاجة تم بيعها للموظفين وبسر دينارين لكل كيلو غرام قائم (حي والمبلغ الاجمالي (١٣٥٥) دينار .

د- اغنام مستعبد غير صالحة للتربية عدد (١٣٣) نعاج ، كباش ، خراف ، عبر) بيعت بالظرف المختوم (٧٦٢٠) دينار .

هـ- منتوجات أخرى (صوف ، حليب ، لحم) بيعت للموظفين حسب الاسعار المقررة رسميا وبقيمة اجمالية (٢٩٧) دينار ٦٠٠ فلس .

وبذلك بلغ اجمالي الواردات المالية للمحطة من بيع منتوجاتها لعام ١٩٩٣ (١٣٥٢٣) دينار و (١٠٠) فلسا لا غير .
و- تحتوي محطة الفجيج الزراعية على قطيع من الاغنام المحلية يتكون من (٥٧١) رأسا حتى تاريخه موزعة كالتالي :-

النوع	العدد
نعاج امهات	٢٣٨
كباش تلقح محسنة	١٨
كباش تربية محسنة	٥٥
عبر تربية	٧٥
مواليد حديثة	١٨٥

٥- يجري العمل حاليا على اعداد خطة متكاملة لتكون هذه المحطة مركزا للارشاد في مجال الثروة الحيوانية بمشاركة الوزارة والمركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا وذلك عن طريق تنظيم المشاهدات والتجارب لدى المزارعي .

٦- يعمل في المحطة مهندسان زراعيان وممرض يطرني وتسعة عمال وسائق مينا في الكشف المرفق اسمائهم ووظائفهم ومؤهلاتهم العملية وتاريخ تعيين كل منهم .

٧- أما بالنسبة لفصل بعض الموظفين وأسباب هذا الفصل فهي كالتالي :-

أ- تم فصل العامل / اسماعيل محمد اللاحيم العامل في محطة الفجيج وذلك

للاسباب التالية :-

- تم اصدار المذکور أعلاه بموجب كتاب الزراعة رقم ي/٢٥٠٢ تاريخ ١٩٩١/٩/٢٨ ولعدم اطاعته لمسؤوليه وأعماله وتقاعسه في الاعمال الموكلة اليه ومغادرته لمركز عمله بدون اذن رسمي مسبق .

- تقدم المذکور باستدعاءات كثيرة يطلب تغيير وظيفته وتميز عمله بالمراجبة .

- شكى كل من مراقب المحطة والموظفين لمدير الزراعة تصرف هذا العامل غير اللائق وعدم اطاعته المسؤولين وعدم انسجامه مع زملائه وروؤسائه .

- اعاد مدير الزراعة بموجب كتابه رقم ي/٢٨٤٣/٨٥٠/٢ تاريخ ١٩٩٣/١٠/٢ الشكوى من مسلكه الوظيفي وتصرفاته في العمل .

- تم بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢١ اصداره اذارا نهائيا بسبب عدم اطاعته للمسؤولين وتقاعسه في العمل مع ابقائه بوظيفته الاساسية / عامل زراعي .

- ازدادت مشاكله مؤخرا حيث قام مدير الزراعة بتشكيل لجنة بتاريخ ٩٣/١١/٢٠ للتحقيق بالشكوى المقدمة من المهندس عبدالله الشمايله بحق المذکور .

- رفع مدير الزراعة بكتابته رقم ي/٣٣٠٧ تاريخ ١٩٩٣/١١/٢٧ مجريات التحقيق وافادات الموظفين والعمال .

هكذا من الأشهر

- وبناء على هذه التقارير والتنسيبات
الاصولية تم بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١١ انتهاء
خدماته اعتبارا من تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٠
لسوء مسلكه وكثرة مشاكله مع مرؤوسيه .
ب- أما فيما يتعلق بالعمل يحيى
جادالله اللواما فقد قدم استدعاء يطلب فيه
الموافقة على قبول استقالته من العمل اعتبارا من
تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ بناء على طلبه وتم الموافقة
عليها .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،
وزير الزراعة الدكتور محمد مهدي الفرحان

مرفق (٢) كشف باسماء

موظفون وعمال محطة الفجيج الزراعية

١. الموظفين

الاسم	الوظيفة	الدرجة	المؤهل العلمي	تاريخ التعيين
١. حسين خليل سليمان	مراقب محطة	خامسة	بكالوريوس زراعة	١٩٨٦/١٢/٣
٢. عبدالله يعقوب شومر	م. انتاج	خامسة	انتاج حيواني	١٩٩٢/٤/١٨
٣. عبد المهدي عباس محمد ممرض	بيطري	الثامنة	دبلوم انتاج حيواني	١٩٩٢/١٢/١
٤. حسن سلمان الهلالات	سائق سيارة	مقطوع	-	١٩٩٢/٨/١

٢. العمال

١. سلامة سليمان الهباهبه	مأمور مستودع	مياومه	ثالث ثانوي	١٩٨٧/٥/٢٥
٢. يوسف عبد ربه اللواما	حارس	مياومه	ثالث ثانوي	١٩٧٤/١١/١
٣. محمد سلمان ابو الخيل	حارس	مياومه	ثالث ثانوي	١٩٨٦/٧/١٢
٤. حسين سلمان الحمران	عامل	مياومه	ثالث ثانوي	١٩٩١/٩/١٤
٥. عبدالله سلامة العازمه	عامل	مياومه	ثالث ثانوي	١٩٩١/٥/٢
٦. حماد سالم ابو الخيل	عامل	مياومه	ثالث ثانوي	١٩٩١/٩/٢
٧. عواد سليمان الحجيات	عامل	مياومه	ثالث ثانوي	١٩٩١/٩/١
٨. علي سالم ابو الخيل	عامل	مياومه	ثالث ثانوي	١٩٩١/٣/٢
٩. ماجد سلمان الحمران	عامل	مياومه	ثالث ثانوي	١٩٩٤/١/٨

مرفق (١) : أسماء المزارعين الذين تم بيع الكباش لهم

- ١- نصار سليمان المراجعة / المنشية
- ٢- ركان مفضي الدمانية / الجفر
- ٣- محمد عتيق العطوان / المدوره
- ٤- ركان حمد العودات / الحسينيه
- ٥- فواز نقولا موسى / مأدبا
- ٦- محمد سلامه الصرايره / الكرك
- ٧- قاسم عيد حمدان / المنشيه
- ٨- ذياب عبد العزيز العضايه / الكرك
- ٩- علي الشرري صعوب / الكرك
- ١٠- طارق محمد ابو تاه / الجفر
- ١١- فالح خليل هواشه / الجفر
- ١٢- عطالله عيد الرواجفه / الراجف
- ١٣- عبدالله صلاح السبع / الكرك
- ١٤- عيد عودالله الطوال / مأدبا
- ١٥- فائق عطالله التوايه / الجفر
- ١٦- فليح عليق العودات / اذرح
- ١٧- محمد سليمان نصار / المحمديه
- ١٨- ناجي ضاحي سمحين / =
- ١٩- محمد عودة الله عطالله السعودي / الشوبك
- ٢٠- عبدالله مسلم جديعات / مأدبا
- ٢١- نصار سليمان / معان
- ٢٢- طارق بجالي / مأدبا

- ٢٣- حسن هويل الزين / مأدبا
- ٢٤- بهيت صباح العمايره / المدوره
- ٢٥- عودة صالح المشاعله / الجرباء
- ٢٦- محمد عيد سلامه حياك / الحسينيه
- ٢٧- عطالله عوض النعيمات / ايل

هكذا من الأشهر

الموافق : ١٩٩٤/٢/٢١ م

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشارة الى كتابكم رقم ١٩/١٦/٣

٤٥٧ بتاريخ ١٩٩٤/٢/٦ ، المتضمن صورة

عن السؤال رقم (١٣١) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ،

والمقدم من سعادة النائب الدكتور فرح

الربضي ، أرجو أن أبن ما يلي :

١. تقدم أعضاء مبحث التربية الاجتماعية والوطنية في مديرية المناهج والكتب المدرسية بدراسة تبين ان الاسم الصحيح للقلعة الاثرية في مدينة عجلون هو (قلعة عجلون) وليس قلعة الرض مستندين في ذلك الى عدد من المصادر والمراجع التاريخية .

٢. وجهت وزارة التربية والتعليم كتابا رسميا رقم ٣٦/٦/١٠ تاريخ ١٤١١/٦/١٩ هـ الموافق ١٩٩١/١/٥ م ، وأرقت معه دراسة أعدها المختصون في مديرية المناهج ، الى وزارة السياحة والآثار وطلبت تزويدها بالاسم الرسمي المعتمد للقلعة ، وذلك لاعتماده في المناهج والكتب المدرسية ، وارسلت نسخا من ذلك الكتاب الى الجامعات الاردنية الرسمية .

٣. ردت وزارة السياحة والآثار بكتابها رقم ٥٨/٣/١٧ تاريخ ١٩٩١/١/٢١ انها تتفق مع المختصين في المديرية العامة للمناهج وتقنيات التعليم بأن الاسم القديم للقلعة هو " قلعة عجلون " كما ورد في المصادر التاريخية .

٤. ردت جامعة مؤتة بكتابها رقم ٤١٤/١٠/١٣٥ تاريخ ١٤١١/٧/٢٦ هـ الموافق ١٩٩١/٢/١١ م بأن قسم التاريخ والآثار في كلية الآداب يرى ان اسم القلعة الأثرية في مدينة عجلون هو (قلعة عجلون) وليس (قلعة الرض) .

٥. كذلك ردت الجامعة الاردنية بكتابها رقم ٣٤٩٩/١/١٢ تاريخ ١٤١١/٨/٣ هـ الموافق ١٩٩١/٢/١٨ م بأن الاسم الصحيح للقلعة هو (قلعة عجلون) كما ورد في المصادر المعاصرة لبناء القلعة ، أما اسم قلعة الرض فقد أطلق عليها الرحالة المحدثون وأخذت به الجهات الرسمية .

٦. يفيد المختصون في مديرية المناهج والكتب المدرسية ان غالبية المصادر التاريخية والجغرافية تؤكد تسمية القلعة (قلعة عجلون) ، ومن هذه المصادر :

- كتاب الاعلاق الخطيرة في ذكر امراء الشام والجزيرة لابن شداد (ت٦٨٤هـ) .

- كتاب تراجم رجال القرنين السادس والسابع لأبي شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ) ص ٨١ .

- كتاب البداية والنهاية لأبي الفداء بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ) المجلد السابع ج ١٣، ص ٦٩ .

- كتاب تقويم البلدان لعماد الدين بن الملك الأفضل ص ٢٤٥ .

- كتاب مفرج الكروب في أطبار بني أيوب ، لجمال الدين محمد بن سالم بن واصل ج ٣ ،

تحت سنة ٦٠٨ هـ .

- دفتر مفصل لواء عجلون رقم ٩٧٠ ، تحقيق د. محمد عدنان البخيت ، ونوفان الحمود ص ٥٩ .

- كتاب التاريخ المنصوري لأبي الفضائل محمد الحموي ص ٦٧ .

أما تسميتها بقلعة الرض ، فقد اعتمد المؤرخون المحدثون على ما ذكره الرحالة الأجانب في كتبهم ومنهم :-

أ- لانكستر هاردنج في كتابه اثار الاردن ، ص ٤٩ . حيث ورد تناقض في كتابه فاطق عليها قلعة عجلون وكذلك قلعة الرض ولم يشر الى ما استند عليه في تسميتها بقلعة الرض .

ب- الرحالة بيركهارت في كتابه رحلات بيركهارت ج ٢ ، ص ٣١ . لم يشر الى سبب التسمية بقلعة الرض . وبهذا فان انفرد بتسميتها قلعة الرض هم رحالة وعلماء آثار أجانب دون الاعتماد على اساس تاريخي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

وزير التربية والتعليم

د. خالد العمري

المرفقات :-

١. كتاب معالي وزير السياحة والآثار .

٢. كتاب عطوفة رئيس الجامعة الاردنية .

٣. كتاب عطوفة رئيس جامعة مؤتة .

٤. الدراسة التي أعدها أعضاء المناهج .

السيد مدير عام المناهج وتقنيات التعليم

الموضوع : تسمية قلعة عجلون

نرجو أن نوضح بأن تسمية قلعة عجلون بقلعة الرض لا تستند الى أساس تاريخي انطلاقا من معطيات الكتب التراثية التي تؤكد تسميتها بقلعة عجلون ، وهي : كتاب تراجم رجال القرنين السادس والسابع ، لأبي شامة المقدسي (ت ٦٦٥ هـ) ص ٨١ ، وكتاب الاعلاق الخطيرة في ذكر امراء الشام والجزيرة لابن شداد (ت ٦٨٤ هـ) ، وتاريخ لبنان والاردن وفلسطين ص ٥٠٠٨٦ ، وكتاب البداية والنهاية لأبي الفداء ابن كثير الدمشقي ت ٧٧٤ هـ / المجلد السابع ، الجزء الثالث عشر ص ٦٩ ، وكتاب تقويم البلدان لعماد الدين بن الملك الأفضل ص ٢٤٥ ، وكتاب مفرج الكروب في أخبار بني أيوب ، لجمال الدين محمد بن سالم بن واصل الجزء الثالث تحت سنة ٦٠٨ هـ ، ودفتر مفصل لواء عجلون رقم ٩٧٠ تحقيق محمد عدنان ونوفان الحمود ص ٥٩ ، وكتاب « التاريخ المنصوري لأبي الفضائل محمد الحموي ص ٦٧ .

وقد وقع علماء الآثار والرحالة الأجانب في تناقض فقد سماها عالم الآثار لانكستر هاردنج فسماها في صفحة واحدة قلعة عجلون وقلعة الرض ولم يشر الى ما استند اليه في تسميتها بقلعة الرض ، وكان ذلك في كتابه اثار الاردن ص ٥٠٤٩ ، وورد اسمها كذلك عن الرحالة بيركهارت في كتابه رحلات

مجلس النواب

كل من الأشهر

بيركهاتر الجزء الثاني ص ٣١ ولم يشر إلى سبب التسمية ، وبهذا فإن من انفراد بتسميتها بقلعة الرض هم رحالة وعلماء اثار أجانب ، دون الاعتماد على / أساس تاريخي ، ولهذا فإننا نرى أن تكون تسميتها « قلعة عجلون » ، وهذا ما يتمشى مع تسميات القلاع في الأردن إذ تنسب كل قلعة الى المدينة التي توجد فيها .

عضو المناهج لمبحث الاجتماعيات

زياد عبد العزيز المدني

عضو المناهج لشؤون التحرير اللغوي

ابراهيم عبد الجواد

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ٤١٤/١٠/١٣٥

التاريخ : ١٤١١/٧/٢٦

الموافق : ١٩٩١/٢/١١

معالي وزير التربية والتعليم

تحية طيبة وبعد ،

فأشير الى كتابكم رقم ٣٦/٦/١٠ تاريخ ١٩٩١/١/٥ بخصوص التسمية الرسمية للقلعة الاثرية في مدينة عجلون .

ارجو ان اعلّمكم بان قسم التاريخ والاثار في كلية الاداب يرى ان اسم القلعة الاثرية في مدينة عجلون :-

(قلعة عجلون)

وليس (قلعة الرض) كما هو معروف

لدى اكثر الناس ، واغتنم هذه المناسبة لأعرب لكم عن خالص شكري وتقديري لحسن اهتمامكم .

وتفضلوا بقبول والفر الاحترام ،،،

رئيس الجامعة

د. عوض خليفات

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الاردنية

الرقم : ٢٤٩٩/٥/١/١٢

التاريخ : ١٤١١/٨/٣

الموافق : ١٩٩١/٢/١٨

معالي وزير التربية والتعليم

- عمان -

تحية طيبة وبعد ،

فأشير الى كتابكم ذي الرقم ٣٦/٦/١٠ المؤرخ ١٩٩١/١/٦ ، ومرفقه تقرير أحد المتخصصين حول اسم القلعة الاثرية في مدينة عجلون ، بشأن الاستفسار عن الاسم الرسمي للقلعة لاعتمادها في المناهج والكتب المدرسية .

ارجو ان انقل اليكم ان الاسم الصحيح للقلعة هو " قلعة عجلون " كما ورد في المصادر المعاصرة لبناء القلعة وغيرها من المصادر المتأخرة ، أما اسم قلعة الرض فقد اطلقه عليها الرحالة المحدثون وأخذت به الجهات الرسمية ، ولا يعول على ذلك من الناحية العلمية ، لان الاصل ما ورد في المصادر ..

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس الجامعة

نائب الرئيس لشؤون الكليات الانسانية

(الدكتور محمد عدنان البيهيت)

بسم الله الرحمن الرحيم

دائرة الآثار العامة

عمان

الرقم : ٥٨/٣/١٧

التاريخ : ١٤١١/٧/١ هجرية

التاريخ : ١٩٩١/١/٢١ ميلادية

الموضوع : تسمية قلعة عجلون :-

بالاشارة الى كتابكم رقم ٣٦/٦/١٠ تاريخ ١٤١١/٦/١٩ الموافق ١٩٩١/١/٥

فاننا نتفق مع المختصين في المديرية العامة للمناهج وتقنيات التعليم بأن الاسم القديم للقلعة هو " قلعة عجلون " كما ورد في الاعلاق الخطيرة لابن شداد (٦٨٤ / ١٢٨٥) تحقيق سامي الدهان - دمشق ١٩٦٣ والذي يذكر ص ٨٧ : وقيل : انه كان مكانها دير قديم يسكنه نصراني اسمه عجلون، فهدم وبقيت القلعة مكانه فسميت باسم الراهب ، وهذا التفسير لاسم القلعة يحتاج بالطبع الى التمهيص وفي نخبة الدهر للدمشقي : مدينة عجلون وفيها حصن حسن حصين .

اما ابو الفدا (١٣٢١ / ٧٢١) في تقويم البلدان فيذكر : " عجلون حصن ورضه يسمى

الباعونه والحصن عن البلد شوط فرس " .

والريض في المعاجم العربية هو " ماحول المدينة (او القلعة) من بيوت ومساكن " والبلدة الشهيرة قرب عجلون كانت الباعونة .

ان اول ذكر - في علمنا - لقلعة الرض جاء في رحلات بيركهاتر ترجمة أنور عرفات عمان ١٩٦٩ ص - ٣١ - ٣٢ : يستدل من " تقويم البلدان " لابي الفدا ان الرض هي بلدة الباعونة - القرية من عجلون، وربما نسبت اليها القلعة في وقت متأخر .

وفي هذه الحالة لا يوجد خطأ في تسمية " قلعة الرض " اذا كان المقصود بلدة الباعونة - الا ان الاصح هو ان تسمى " قلعة عجلون " كما اشار اليها الجغرافيون والمؤرخون العرب .

واقبلوا الاحترام ،،،

وزير السياحة والاثار

دولة رئيس المجلس : الدكتور فرح

الدكتور فرح الرضحي : شكراً دولة

الرئيس .

أود أولاً :- أن اشكر معالي وزير التربية والتعليم على رده وأرجو ان يتسع صدر معالي الوزير لذكر الملاحظات التالية .

وأول هذه الملاحظات أن النقد الاردني فئة المشرة دنائير تحتوي على رسم لقلعة الرض ومكتوب عليها قلعة الرض بجانب الرسم ، وهذا النقد صادر بقانون . والتعليمات التي صدر عن معالي الوزير السابق لا تساوي وليس

كلد من الأشهر

لها من القوة ما تعارض القانون ، فأما أن نغير النقد الأردني ونصحح أو نصحح التعليمات أما فيما يتعلق بالمعلومات والملاحظات التي وردت في كتاب معالي الوزير فأنتي أوجز هذا الأمر في حالات ثلاث .

بتغير الأسم عادة إذا كان يحمل في طياته قبحاً .

مثل (فارة) غيرناها الى الهاشمية ، (خنزيرة) حولناها الى الاشرفية ، (أم الحدائين) حولناها الى ام البسائين . لأن هناك قبحاً غيرنا هذه التسمية حتى تكون مقبولة من الذوق العام ولاخلاف على ذلك ، فكلمة (الرض) ما أتصور أنه فيه قبح حتى يتغير .

الحالة الثانية التي تتغير فيها التسميات إذا كانت هذه التسميات أجنبية أو غير عربية ، فعندما تحول القلعة الى قلعة عجلون ، عجلون كلمة أجنبية وليست عربية ، وأما كلمة الرض فتحمل في طياتها حرف (الضاد) وهو الحرف الذي يميز لغتنا العربية عن سائر لغات العالم ، إذن هي ليست أجنبية .

تبقى الحالة الأخيرة ان يكون هذا الاسم يحمل خطأ تاريخياً ، بمعنى آخر أن هذه التسمية لا تنطبق على الواقع وعلى التاريخ .

والأخوة في شعبة الاجتماعيات في مديرية المناهج ذكروا بعض المراجع واعتمدوا عليها وهي مراجع عربية ، ولقد رجعت لهذه المصادر وقرأتها وأتخذت واحداً فلم تقع عيني على تسمية قلعة عجلون في أي من هذه

المراجع التي ذكرها هؤلاء الاخوان .

لا بد بل وجدنا في كتاب « قلائد العقيان » لأبن خلكان وهو مؤرخ عربي قديم ويذكر بأن هذه القلعة تسمى قلعة الرض أو رض عجلون نسبة الى التلال والجبال المحيطة بهذه المدينة ، فهي لا تخص اسم عشيرة معينة ولا اسم أي فئة من الناس وإنما هي تخص الامكنة المرتفعة المحيطة بهذه القلعة ، وياقوت الحموي وابن بطوطة أيضاً ، وابن بطوطة يذكر هذا بالذات .

ولم أجد في هذه المراجع كلمة واحدة تقول بأن هذه اسمها قلعة عجلون وهناك مرجع فرنسي يذكر أن أحد قادة صلاح الدين، أسامة ، جدد هذه القلعة وأعاد بناءها ، وكانت أيضاً تسمى بقلعة « أرباض عجلون » أو « أرباض الباعونية » والباعونية نسبة الى باعون وهي بلد مشهور وقديم ومنها الشاعرة عائشة الباعونية .

هذه كلها مصادر عربية وتقول بأن هذه القلعة أسمها قلعة الرض نسبة الى الارياض أو الاماكن المرتفعة في ضوء ما تقدم أرجو من معالي الوزير ان يصحح هذه للمعلومات أو على الأقل أن يعمل على تغيير العملة الاردنية بقانون آخر لينسجم مع هذه التعليمات ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير التربية

معالي وزير التربية والتعليم : شكراً دولة الرئيس،

شكراً للنائب الدكتور فرح الرضحي على

هذه الملاحظة والمعلومات التي أوردتها حول هذا الموضوع ، وأود أن أذكر نقطتين رئيسيتين هنا في هذا المجال .

- أن هنالك التزام بالتسميات العلمية التاريخية من منطلق العودة حقيقة الى المصادر المسؤولة ، ويبدو أن هذا الاختلاف كان سابقاً وقد أثير مثل هذا الموضوع قبل ان يثار من قبل النائب الكريم ، وقد وجهت ، كما هو مدون في هذه الاجابة ، أسئلة الى أقسام الانسانيات والتاريخ في جامعة مؤتة وفي الجامعة الاردنية .

وأكدت على أن غالبية المصادر تشير الى قلعة عجلون والتي درج أسمها بقلعة الرض .

واختصاراً للحديث أنا شخصياً لا أجد ما يمنع أن تكتب هنالك ملاحظة بعد كلمة عجلون بين قوسين والمسماة بقلعة الرض حتى أيضاً يربط هذا بالاذهان .

إلا أن التسمية التي وردت والتزمت بها المناهج هي مدروسة علمياً وموثقة علمياً ، وأنا لست مختصاً بالتاريخ حتى أدافع عن هذا الامر وإنما ورد لي من تقارير من الجامعات الاردنية أكد على أن القلعة مسماة بقلعة عجلون ، والان الاسم الدارج يتداخل فيها وأحياناً الاسم الشائع والخطأ الشائع أحياناً يغلب على التسمية .

أما مقارنة النقد الاردني بهذا الامر فالموضوع موضوع آخر لا أعتقد أن مداخلته للمناهج التي تلتزم بمصادر علمية موثقة نستطيع أن نقارنها بهذا الامر .

وأيضاً التسمية ، تسمية عجلون ، أو رض عجلون ، أشياء لها إرتباط فلكلوري موجود يختلف عن التسمية في المناهج الاردنية .

ولا استطيع حقيقة ان اضيف أكثر من ذلك ولكنني أؤكد مرة أخرى أنه يمكن أن يوضع ملاحظة بأنه من الدارج والشائع أن هذه القلعة أيضاً يطلق عليها بالدارج أسم قلعة عجلون ولا يغيرنا في ذلك شيء .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام بالوكالة :

٤. كتاب معالي وزير الصحة رقم (٢٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢ ، جواباً على السؤال رقم (١٤٠) والمقدم من معالي النائب عبد الرؤوف الروابده .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٤٣٢/١٩/١٦/٣

التاريخ : ١٤١٤/٨/٢٤ هـ

للموافق : ١٩٩٤/٢/٥ م

معالي وزير الصحة

أبحث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم

(١٤٠) تاريخ ١٩٩٤/٢/٥ ، والمقدم من

معالي النائب السيد عبد الرؤوف الروابده .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ٩٤/٢/٥

دولة رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بترجيح السؤال التالي الى معالي وزير الصحة للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

(١) من هي الجهة التي تحدد أجور الاطباء والمستشفيات في القطاع الخاص ، ومن تشكل ، وسنذا لأي تشريع ؟

(٢) هل لوزارة الصحة دور بتحديد تلك الأجور ، أم يحددها أصحاب المصلحة ؟

(٣) ما رأي معاليكم بهذا التنظيم وعدالته وما هي الاجراءات التي اتخذتموها ولماذا ؟

(٤) هل هناك جهاز للرقابة على عمل المستشفيات الخاصة والعيادات وما هو عدد أعضائه ، وما هو عدد مرات التفتيش شهرياً ؟

(٥) ما هو عدد الشكاوى التي حققت بها وماذا

كانت النتائج وهل كشفتم مخالفات دون شكوى ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

عبد الرؤوف الروابدة

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة

الرقم : ع/٢٢/٣ التاريخ ٢٢/٢/١٩٩٤ الموافق :

دولة رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد ،،،

اشارة لكتاب دولتكم رقم ١٩/٦/٣/٤٢٩ تاريخ ١٩٩٤/٢/٥ ومرفقه صورة عن السؤال رقم (١٤٠) المقدم من معالي النائب السيد عبد الرؤوف الروابدة .

أرجو أن أبن لدولتكم ما يلي :-

١. بخصوص الجهة التي تحدد اجور الاطباء والمستشفيات في القطاع الخاص .

كانت الاجور تحدد من قبل لجنة الاجور الطبية التي تضم اعضاء من وزارة الصحة ورقابة الاطباء الاردنيين وذلك سنذا للمادة (٥٨) من قانون الصحة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٧١ .

وفي عام ١٩٨٥ ادخل تعديل على قانون الصحة العامة لم يعد بموجبه اي صلاحية لوزارة الصحة في تحديد الأجور وأصبحت من

اختصاص مجلس نقابة الاطباء .

أما بالنسبة للمستشفيات الخاصة فان المادة (٣٨) من النظام المعدل لنظام المستشفيات الخاصة رقم (٢) لسنة ١٩٨٧ تنص على مايلي :-

" يحدد كل مستشفى بالتنسيق مع الوزير او من يفوضه لهذا الغرض اجور الاقامة والخدمات والمعالجة فيه باستثناء اجور الاطباء ويعلن عنها بلوائح مطبوعة ومصدقة من الوزارة تملق في امكنة بارزة في المستشفى بحيث يتمكن الاطباء والمرضى والمراجعون من الاطلاع عليها .

٢. اما بخصوص تساؤل النائب المحترم حول :-

" هل لوزارة الصحة دور بتحديد تلك الاجور او يحددها اصحاب المصلحة " . لقد بينت في جوابي على سؤال رقم (١) الجهة التي تحدد اجور الاطباء والجهة التي تحدد اجور المستشفيات الخاصة .

٣. اما بخصوص طلب رأيي في هذا التنظيم وعدالته .

ان وزارة الصحة ترى ان يتم تحديد الاجور الطبية من قبل لجنة مشتركة تضم مندوبين من وزارة الصحة ونقابة الاطباء والنقابة المهنية المعنية بعد وضع أسس لعملية التسعير يكون من أعضائها مستشارون ماليون واقتصاديون وقانونيون لتحقيق اكبر قدر من العدالة والمصلحة العامة بهذا الامر .. ولذلك

قامت الوزارة باحداث مديرية للمؤسسات واخرى للمهن الطبية للعناية بجميع الامور التي تتعلق بالمهن الطبية والمؤسسات الطبية ومن صلاحياتها وضع التشرييع اللازمة للترخيص والمراقبة والتسعير .

٤. أما فيما يتعلق بموضوع جهاز الرقابة على المستشفيات الخاصة والعيادات .

لقد أولت وزارة الصحة هذا الموضوع اهتماما خاصا من خلال تنظيمها الاداري الذي اصبح ساري المفعول اعتبارا من ١١/١/١٩٩٣ والذي تم بموجبه احداث مديرتين لهذا الغاية .

الاولى مديرية المهن الطبية وتعني بتنظيم كافة المهن الطبية من الناحية الفنية ومراقبة اداء عملها ووضع التشريعات اللازمة لذلك .

والثانية مديرية المؤسسات الصحية وتعني بكافة ما يتعلق بالمؤسسات الصحية من مستشفيات حكومية وخاصة وصيديات ومستودعات ومصانع ادوية ومختبرات طبية خاصة ومختبرات اسنان ومحلات فحص وتجهيز النظارات الطبية ومراكز اللياقة البدنية ... وتعمل المديرية على ترخيص هذه المهن ومراقبة عملها ومدى تقيدها بالقوانين والانظمة المعمول بها .

كما تم احداث قسم للرقابة على المستشفيات في القطاع الخاص واحداث قسم لترخيص المؤسسات الصحية والعيادات والمراكز غير الحكومية حيث ان قسم المستشفيات في

ظل الانظمة السابقة لم يكن مفعلاً بشكل جيد ولم يكن يقوم بعمله كما يجب .

وقد تم خلال الفترة الاخيرة الكشف على المستشفى التخصصي والمستشفى الاهلي وابن النفيس والمعشر والحكمة ومستشفى الزرقاء الوطني ومستشفى سلهب التخصصي والمستشفى الاسلامي / فرع العقبة ومستشفى ملحس ومستشفى الامل للتوليد ومستشفى راهبات الوردية ومستشفى ابن سينا ومستشفى الهلال بالاضافة الى الكشف على عدد من الجمعيات الخيرية التي تقدمت بطلب لفتح عيادات فيها .

كما تم تشكيل لجنة متخصصة لدراسة اوضاع ومشاكل المستشفيات وشكاوي المواطنين فيما يتعلق بالاجور الطبية وشارك في هذه اللجنة اعضاء من نقابة الاطباء والمختبرات والوزراء ورئيس قسم الترخيص .

وتقوم حالياً لجنة متخصصة من مختلف الاختصاصات بشارك فيها مستشارون لتحديث نظام ترخيص المستشفيات الخاصة .

اما عدد الشكاوي التي تم التحقيق فيها مؤخراً فيبلغ مجموعها (٤) شكاوي حول ثلاث منها الى اللجنة التأديبية في نقابة الاطباء التي قررت بانه ليس هناك خطأ في من قبل الطبيب المعالج .

اما الشكاوي الاربعة فقد تم توجيه انذار الى مستشفى الحكمة بضرورة توفير الرعاية الصحية الافضل للمواطنين .

كما اعطى مستشفى ابن سينا مهلة شهر لتصويب اموره بوضع مدير للمستشفى والا ستتخذ الاجراءات القانونية بحقه .

كما طلب من المستشفى التخصصي اعادة مبلغ (١٣) دينار و (٢٥) قرشاً لمريض وطلب من المستشفى الاسلامي اعادة مبلغ (١٢٠٠) دينار من اصل (٤٠٠٠) دينار لمواطن .

"واقبلوا فائق الاحترام"

وزير الصحة / الدكتور عبد الرحيم مجلس

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف الروابده

السيد عبد الرؤوف الروابده :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

اشكر معالي وزير الصحة على كرم رده المفصل ، وأرجو أن أوضح مايلي :

أولاً :

اررد معالي وزير الصحة في مقابلته مع جريدة شبحان أن من مآخذ على طريقة تسعير الدواء ان ادارة الرقابة الدوائية يديرها جماعة لهم مصالح في الخارج ولهم صيديات خاصة بهم في الاردن .

ثانياً :

كان من مآخذ معالي الوزير في خطابه

سياسة الكيل بمكيالين واضحة جلية ونحن نرفضها في النظم السياسية .

خامساً :

لقد تفاخر معاليه بالسرعة القصوى في اقتراح تشريعات لضبط السياسة الدوائية وهو متكرر ، وهنا أتساءل عن سر التأخر حتى الآن في اقتراح تشريع جديد لتحديد الاجور الطبية وفق رأي معاليه الموضح في رده .

سادساً :

وثالثة الأثافي ، بل كارثة الكوارث ، التي لا مثيل لها في أي خدمة تقدم أو سلعة تسوق ، أن المستشفيات الخاصة تحدد أجور الخدمات والمعالجة فيها بالتنسيق مع وزير الصحة .

ان المستشفيات الخاصة التي يشكو المواطن ، غنياً أو فقيراً من الشكاوى من اسعار معظمها ، هي التي تحدد أسعارها ليس بقرار من الوزير وإنما بالتنسيق معه ، وهذا الوضع الخطير على صحة المواطن وجيبه لم يجلب انتباه معالي الوزير من تسلط أمثال من دعاهم بالحيتان والدبناصورات ولم يستدعي سرعة من الوزير لتعديل ذلك النظام الظالم .

لماذا هذا الصمت والمواطن يئن من تكاليف المعالجة في القطاع الخاص ، وغداً عندما يطبق التأمين الصحي الشامل ستفتح آبار بترولية على الأطباء والمستشفيات دون رقابة على الأسعار .

دولة الرئيس

أمام المجلس اثناء مناقشة السياسة الدوائية والثالثة أن اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية تمثل فيها القطاع الخاص بشكل قوي مما يؤثر على رسم السياسة الدوائية في المملكة .

ثالثاً :

أما في رد معاليه على سؤالي فإنه يبين أن مجلس نقابة الأطباء وحده هو الذي يحدد أجور الأطباء دون أن يكون لوزارة الصحة أي دور في ذلك التحديد ، وبالتالي فإن القطاع الطبي الخاص صاحب المصلحة في ارتفاع أجور الأطباء هو الذي ينفرد وحده بتحديد أجور الأطباء .

لقد أثار معالي وزير الصحة اشتراك القطاع الصيدلاني الخاص في تحديد أسعار الأدوية فانتقد ذلك علناً وتصريحات فيها كل دواعي الاستشارة ، أما إنفراد القطاع الطبي الخاص بتحديد أجوره فإنه لم يثر معالي الوزير ولم يجد مبرراً على الاطلاق لاطلاق أي تصريح يكشف فيه هذا الأمر الخطير ، فلماذا يا معالي الوزير ؟

رابعاً :

يقول معاليه في رده أنه يرى أن يتم تحديد الأجور الطبية من قبل لجنة مشتركة تضم مندوبين عن وزارة الصحة ونقابة الأطباء ، أي ان معاليه لا يجد مأخذاً في مشاركة القطاع الخاص بتحديد أجوره ، وهو أمر أؤيده فيه ، ولكنه لا يقبل نفس المشاركة عند الحديث عن تسعير الأدوية ، وهنا تتبين لنا

هكذا من الأشغال

حضرات الزملاء المحترمين

التاريخ : ١٤١٤/٨/٢٥

الموافق : ١٩٩٤/٢/٦

معالي وزير المياه والري

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٣٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ والمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد القضاء .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب الأكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فأرجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير المياه والري .

السؤال :

ما هي الاجراءات التي اتخذتها وزارة المياه والري من أجل تصريف المياه الخارجة من محطة تنقية كفرنجة بشكل صحي وسليم علماً أنها لا تزال تصب في سيل كفرنجة وتتساقب باتجاه كريمة وتقوم عليها زراعات في وادي كفرنجة ومنطقة كريمة كما أن كثيراً من الاطفال في منطقة كريمة يستحمون بهذه المياه .

النائب

الدكتور احمد القضاء

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المياه والري

سلطة المياه

الرقم : ١٤/١٠/٢١٩٨

التاريخ : ١٩٩٤/٢/١٥

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : السؤال رقم ١٣٢

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٦/٣/٤٥٨/١٩ تاريخ ١٩٩٤/٢/٦ والمتضمن سؤال سعادة النائب الدكتور أحمد القضاء عن المياه الخارجة من محطة تنقية كفرنجة .

يرجى التكرم بالعلم بأن وزارة المياه والري / سلطة المياه قد اعطت الموضوع أهمية خاصة وتم اعداد الدراسات الأولية من قبل شركة استشارية حيث تبين من الدراسة بأنه يمكن نقل المياه الخارجة من محطة التنقية باتجاه منطقة السماحيات على بعد ٨ كم من المحطة لاستغلالها ضمن فعاليات مشروع الغابات والأمن الغذائي التابع لوزارة الزراعة / مديرية الحراج .

وتقوم السلطة باعداد الشروط المرجعية لطرح عطاء الدراسات التفصيلية للمشروع اعلاه وذلك على ضوء توفر الخصاصات المالية من المنحة الأوروبية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير المياه والري

د. هشام الخطيب

دولة رئيس المجلس : الدكتور احمد

الدكتور أحمد القضاء :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

شكراً لمعالي وزير المياه والري لتفضله بالرد على سؤالي الذي وجهته بخصوص المياه الخارجة من محطة تنقية كفرنجة وهنا لا بد من بيان الأمور التالية .

أولاً : لقد انشعت هذه المحطة ومشروع المجاري التابع لها في كل من عجلون وعين جنة وعنجره وكفرنجة من أجل المحافظة على مصادر المياه والبيئة الصحية السليمة إلا ان هذه المحطة جاءت بنتائج عكسية إذ أن المياه الخارجة منها تصب في وادي كفرنجة الدائم الجريان صيفاً وشتاءً وكان يمتاز بينابيعه النقية والصالحة لجميع الأغراض سواء كانت منزلية أو زراعية .

ثانياً : لقد حرمت هذه المياه الملوثة المزارعين واللذين تمتد أراضيهم على جانبي الوادي من زراعة كثير من أصناف الخضار والتي كانت تعتبر مصدراً رئيسياً لإعالة أسرهم علماً انه لا يخفى على أحد أن الملكيات في لواء عجلون محدودة جداً والبعض لا يملك سوى قطعة صغيرة محاذية للوادي المشار اليه .

ثالثاً : إن المياه التي تجري في وادي

كفرنجة تصل في النهاية إلى منطقة كريمة

لتنفرج في أقيية من أجل استغلالها لسقاية

المزروعات وكثيراً ما تقوم عليها زراعات للخضار التي توكل طازجه مما يشكل خطراً جسيماً على صحة المواطنين وزيادة على ذلك فإن كثيراً من الأطفال الذين يعيشون في تلك المنطقة قد أنشأوا أحواضاً في أسفل الوادي وعلى تلك الأبنية من أجل الاستحمام بها في اوقات الطقس المناسب .

رابعاً : لقد كانت هناك وعود سابقة من أجل تصريف هذه المياه إلى المنطقة الرعوية في السماحيات ومنذ إنشاء هذه المحطة وذلك درءاً لخطرهما ولكن هذه الوعود ذهبت ادراج الرياح ولم تكن إلا سراباً لا يروي الظمأ .

خامساً : إن هذه المحطة ومحطات التنقية المشابهة لها قد تكون سبباً لا قدر الله في حدوث كوارث صحية واقتصادية وذلك حين تفشي مرض سارٍ ولذلك لابد من المعالجات الفنية لها وإعطائها صفة الأولوية كما انه لابد أن تمتد المعالجات للقضاء على الروائح الكريهة التي تزكم الأنوف وتشكل إزعاجاً للمارة فما بالك بالذين يعيشون في مثل هذه المناطق. وأخيراً وفقنا الله جميعاً وسدد خطانا على طريق الخير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير المياه .

معالي وزير المياه والري : شكراً دولة الرئيس .

أشكر أخي الكريم على ما تفضل به وإني أشاطره الرأي بأهمية المحافظة على مصادر المياه القديمة التي أحدها مصادر نبع كفرلج ، وأيضاً على التغلب على المشاكل الصحية الناتجة عن محطة التنقية .

وأود أن أؤكد له ان تصميماً جديداً لاستيعاب هذه المشكلة سيتم في منتصف العام الحالي ، وإن شاء الله سيتم تنفيذه في عام ١٩٩٥ ، ولقد رصدت المخصصات اللازمة لهذه الغاية إن شاء الله .

دولة رئيس المجلس : البند الذي يليه السيد الأمين العام بالوكالة :

٤- قرارات اللجنة الزراعية .

١- قرار رقم ٣٥ تاريخ ١٩٩٤/٣/٥ ، والمتضمن توصيات اللجنة حول بيان معالي وزير الزراعة (القرار موزع في الجلسة السابقة والعشرين) .

دولة رئيس المجلس : السيد مقرر لجنة الزراعة والري .

الدكتور مصطفى شنيكات مقرر لجنة الزراعة والري :

قرار رقم (٣)

اجتمعت لجنة الزراعة والري لمجلس النواب يوم السبت الموافق ١٩٩٤/٢/٢٦ بتصابها القانوني برئاسة سعادة المهندس منصور بن طريف وحضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور مصطفى شنيكات ، كما حضر الاجتماع اصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة ، فرح الرضي ، حاتم الغزاوي ، علي الشطي ، جميل الحشوش ، محمد عودة نجادات ، سمير الفرح ، طلال عبيدات ، نادر الظهيرات ، نواف القاضي ، مفلح اللوزي ، محمود هويل ، جمال الصرايرة ، صالح شعواطة ، مفلح الرحيمي .

وتنوب عن حضور الاجتماع اصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة :

عبد الكريم الدغمي ، انور الحديد ، خالد العجارمة ، سمير قعوار ، عبدالله اخوارشيد ، عبد الحافظ الشخابه ، د. نزيه عمارين ، د. عبد المجيد الاقطش ، احمد الكساسبه ، لياض جرار ، محمد الحنيطي ، سمير حياشنة ، عبد موسى النهار .

كما اجتمعت اللجنة يوم السبت الموافق ١٩٩٤/٣/٥ بتصابها القانوني برئاسة سعادة المهندس منصور بن طريف رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور مصطفى شنيكات .

كما حضر الاجتماع اصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة :

انور الحديد ، خالد العجارمة ، مفلح اللوزي ، عبد المجيد الاقطش ، صالح شعواطة ، حاتم الغزاوي ، علي الشطي ، جمال الصرايرة ، عبدالله اخوارشيد ، محمد الحنيطي ، عبد الحافظ الشخابه ، طلال عبيدات ، نادر الظهيرات ، محمود الهويل ، احمد الكساسبه .

وتنوب عن الاجتماع اصحاب المعالي والسعادة السادة :

نواف القاضي ، عبد الكريم الدغمي ، نزيه العمارين ، سمير حياشنة ، مفلح الرحيمي ، سمير الفرح ، عبد موسى النهار ، محمد عودة نجادات ، لياض جرار ، جميل الحشوش ، سمير قعوار ، فرح الرضي .

وقد تم في الاجتماعين مناقشة بيان معالي وزير الزراعة والذي القاه امام مجلس النواب يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٤/٢/٢٣ بشأن السياسة الزراعية ، وبعد مناقشة مستفيضة لبنود البيان قررت لجنة الزراعة والري تقديم ما يلي :

دولة الرئيس

الاخوة النواب الكرام

بناء على طلب مجلسكم الكريم درست اللجنة الزراعية وباهتمام كبير وبمشاركة كافة الاعضاء المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي آخذة بعين الاعتبار بيان معالي وزير الزراعة حول السياسة الزراعية وهي تقدم اليوم بعض الملاحظات على بيان معالي الوزير وبعض التوصيات التي نرجو ان ترفد القطاع الزراعي بالدعم .

دولة الرئيس

الاعوة النواب الكرام .

من المعلوم ان للقطاع الزراعي اهمية كبيرة في حياة مجتمعنا وفي نهضة باقي قطاعات الاقتصاد الوطني ، ان الأمن الغذائي عامل هام واساسي في أمن المجتمع بأكمله ، ويساهم المزارعون بجهد كبير في انتاج الغذاء من خلال الموارد المتاحة من ارض زراعية صالحة ومياه ولقد اظهر بيان معالي وزير الزراعة أمام المجلس الكريم الزيادات الكمية الكبيرة التي حدثت في انتاج المحاصيل الزراعية وبما في ذلك من الانتاج النباتي (خضروات ، فواكه ، محاصيل حقلية واعلاف) والانتاج الحيواني (حليب ومشتقاته) ، لحوم دواجن ، بيض لحوم حمراء) .

ولكن الانتاج الذي ورد في بيان معالي الوزير احتاج لاستثمارات من جانب المزارعين وحصل اغلبهم على قروض زراعية ولكنهم واجهوا العديد من المشاكل خاصة في مجال الاختناقات التسويقية والاضرار الناتجة عن العوامل المناخية (صقيع ، ثلوج ، رياح ... الخ) وكذلك نتيجة الافات الزراعية كالذبابة البيضاء وغير ذلك وفي ظل الاحوال فان الارقام والدراسات تؤكد أن الزيادة في اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي وبالتالي ارتفاع كلفة الانتاج والذي لم يقل عن ١٠٠٪ خلال العشر سنوات الاخيرة لم يقابله زيادة في دخول المزارعين كما انه من المعلوم ايضا أن السياسة التموينية التي تم اتباعها وتطبيقها والتي ادت لان تكون اسعار الغذاء في الاردن - ولا زالت اقل من غيرها في بلدان كثيرة في الاقليم انما ايضا جاء جزئيا بسبب ما تحمله المزارع المنتج من عبء نتيجة مثل هذه السياسة والاسعار .

دولة الرئيس .

حضرات النواب الكرام .

ان قراءة متأنية لبيان معالي الوزير تبين ان الجهود المبذولة في القطاع الزراعي لم تتمكن من الاستثمار الافضل للموارد الزراعية حتى ان تشغيل هذه الموارد بالوضع السابق والحالي لم يحقق الكفاءة الاقتصادية وبذلك انخفض المردود الاقتصادي للموارد الزراعية ان المرحلة التي يعيشها الاردن والمثثلة بمنجزه عن تغطية حاجاته الغذائية وطموحاته بتحقيق الأمن الغذائي يستدعي استكمال وتشغيل كل ما هو متاح من الموارد بالإضافة الى العمل على استثمار هذه الموارد بكفاءة اقتصادية

عالية. دولة الرئيس .

حضرات النواب الكرام .

اما فيما يتعلق بالسياسة الزراعية بوجه عام فقد ورد في بيان معالي الوزير ان الحكومة بصدد استكمال الدراسات المتعلقة بالتوجهات المناسبة في هذا الاطار وان النية تتجه لعقد مؤتمر وطني يحشد كل الطاقات والدراسات والآراء بما يساعد في بلورة توجهات عملية في السياسة الزراعية ، وان اللجنة الزراعية وهي تؤيد التوجه لعقد مؤتمر وطني لتجدد نفسها على استعداد للمشاركة بما يتوفر لدى كافة اعضائها من الجهد اتجاه المسألة الزراعية .

دولة الرئيس .

حضرات النواب الكرام .

في ضوء ما سبق تتقدم اللجنة الزراعية من المجلس الكريم بالتوصيات التالية راجية المجلس الكريم الموافقة عليها والحكومة الموافقة اخذها بعين الاعتبار :

اولا : بخصوص مستلزمات الانتاج

توصي اللجنة بخصوص مستلزمات الانتاج مايلي :

١. تفعيل قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ (المواد ٤٨ ، ٥٢ ، ٦٦) بشأن مراقبة جودة المستلزمات مثل الاسمدة والمبيدات والاشتال وملاءمتها واسعارها ... الخ .
٢. تمكين المنظمة التعاونية واتحاد المزارعين (ماليا) لخلق سوق مواز فعال لمستلزمات الانتاج .
٣. الطلب من شركة الفوسفات بيع السماد ب ١٠٪ اقل من السعر الحالي لان ما يستهلكه سوق المملكة لا يمثل سوى ١٥٪ تقريبا من مجمل انتاج الشركة من السماد والباقي يتم تصديره .
٤. تشجيع توجه وزارة الزراعة لانتاج اشجار الفاكهة بالاضافة لاشتال الزيتون وكذلك انتاج البذور والتقوى التي تتيبها نتائج البحث العلمي .
٥. استمرار وزارة المالية بتنفيذ قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٣٥٥) تاريخ ١٩٩٢/٣/٧ ، لتعريض المزارعين الذين يستعملون المياه الجوفية والسطحية عن ارتفاع سعر السولار ووفق المعادلة التي تم الاتفاق عليها بين المالية والزراعة .
٦. الاسراع في تنفيذ مشروع بنك العبوات لما في ذلك من منفعة مباشرة لحفض تكاليف التسويق لعموم المزارعين حيث ان العبوات التي يمكن استعمالها مرات عديدة ولفترة طويلة ستكون كلفتها اقل بكثير من العبوات المستعملة حاليا .

عكس من الأشغال

٧. إعادة النظر في مشاريع الري بالانابيب في مناطق الأغوار وتفعيل المراقبة على استخدام مياه الري لتوزيع تكلفة المياه بشكل عادل .

٨. تفعيل دور الإرشاد الزراعي من أجل استخدام وترشيد لمستلزمات الانتاج .

ثانيا : بخصوص تسويق المنتجات الزراعية .

توصي اللجنة بخصوص تسويق المنتجات الزراعية مايلي :

١. استمرار شركة تسويق المنتجات الزراعية بتوسعة وتطوير نشاطها وخاصة الوصول للأسواق الأوروبية وتصنيع عصائر من الانتاج المحلي من الحمضيات والفواكه الأخرى بالإضافة لصناعة رب البندورة كما انه من المهم ان ينضم لمجلس ادارة الشركة ممثل عن المزارعين ، وان تهتم الشركة فعليا باستغلال كامل طاقة التخزين المبرد لديهم للمحاصيل المحلية بشكل اساسي .

٢. تبني تشريعات واجراءات من وزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية لتحفيز الاستثمار من قبل القطاع الخاص نحو صناعات زراعية (صناعة احلال غذائي) تعتمد في موادها الخام على الانتاج المحلي ويكون دعمها من خلال اعفاء من الضريبة لمدة اكثر وحماية اغلاقية وحماية جمركية وقبود كمية ونوعية لا بل ان سلامة الغذاء تستوجب الاعتماد على الانتاج المحلي بصورة اكبر وان الاحلال الاستيرادي في نطاق الغذاء له اولويات وطنية .

٣. تبني توجه من وزارة الزراعة ومن خلال المنظمة التعاونية لتكوين جمعيات تعاونية للتسويق لتقوية وضع المزارعين في السوق .

٤. يدفع المزارع حاليا ٧٪ من قيمة انتاجه الذي يصل الى أسواق الجملة منها ٥٪ عمولة للوكيل و ٢٪ رسم لامانة العاصمة والبلدية لذلك يدفع للمشتري ٢٪ رسم لامانة العاصمة والبلدية (وهذه النسب مفروضة بموجب النظام رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦ والنظام رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٦) ونظراً لان كميات الانتاج تضاعفت كثيراً بعد صدور الانظمة المشار اليها وبالتالي زادت ايرادات الاسواق كثيراً ترى اللجنة ما يلي :

أ- أن يتم تخفيض النسبة التي يتحملها المزارع الى النصف .

ب- أو أن يتم اعطاء المزارع حصة من الحصة (الربح على الأقل) وتحول الميزانية صندوق دعم الزراعة في وزارة المالية .

٥. تبني توجه في عمليات الشراء التي تتم من قبل وزارة التموين أو في اتفاقيات البروتوكولات مع المولدة الأخرى بأن يكون من الشروط الرئيسية تصدير كمية من المحصولات الزراعية (مثلاً خضروات مقابل جزء من قيمة لحوم من رومانيا وبلغاريا وخضروات مقابل جزء من قيمة شعر من

سورية ... الخ) .

٦. منع استيراد الفواكه نظراً لزيادة الانتاج المحلي من معظم الانواع .

٧. منع استيراد محاصيل العجز من البصل والثوم والبطاطا الا في الحالات القصوى للحاجة اليها .

٨. منع استيراد دجاج اللحم لوجود طاقة اكتفاء ذاتي .

٩. تشجيع زراعة الحبوب من خلال السياسة السعرية وبحيث لا يتجاوز ولا يقل سعر شراء القمح والشعير عن الاسعار في سوريا مثلاً كبلد مجاور .

ثالثاً : بخصوص فوائد القروض الزراعية :

توصي اللجنة بخصوص فوائد القروض الزراعية مايلي :

١. تؤكد الأرقام أن قيمة الفوائد التي تم شطبها من قيمة فوائد القروض الزراعية الممنوحة من مؤسسة الاقراض الزراعي منذ عام ١٠٧٦ حتى نهاية عام ٩٣ يساوي ٢٢٪ فقط من جملة هذه الفوائد وبلغ مقدار تلك الفوائد التي تم شطبها حوالي ٨ ملايين دينار (الاعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩١) لذا ترى اللجنة شطب مبلغ ١٥ مليون دينار أخرى من تلك الفوائد على الأقل وبحيث تقوم وزارة المالية بدفعها للمؤسسة خلال عامين .

٢. كما توصي اللجنة تطبيق نفس المبدأ على القروض الزراعية من المنظمة التعاونية على ان يتم ذلك بعد نقل ارصدة تلك القروض الى مؤسسة الاقراض الزراعي حيث تتولى المؤسسة ادارة الارصدة وتحویل ما يتم تحصيله من تلك القروض الى وزارة المالية وفق ما صدر من قرارات مجلس الوزراء الموقر حيال توحيد مصادر الاقراض الزراعي .

رابعاً : بخصوص النمط الزراعي

تنص المادة ٣ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ على مايلي :

(يناط بالوزير الصلاحيات التالية :

تحديد مناطق زراعة اصناف من المحاصيل دون غيرها ويستثنى من ذلك المزارع الخاصة بالوزارة والمحقول الأخرى المعدة للتجارب الزراعية او الاكتراث الأولى للاصناف النباتية) .

١. توصي اللجنة على ضوء قيام وزارة الزراعة بتقييم تجربة النمط الزراعي المطبقة سابقاً ان يتم تفعيل هذه المادة من القانون بما يمكن ان يؤدي لحسن استعمال الموارد الزراعية من ارض ومياه وتحسين دخول المزارعين وتنمية الموارد الزراعية المتاحة وحمايتها واستغلالها الاستغلال الأمثل وزيادة الاعتماد

هكذا من الأشجار

على الذات في توفير الغذاء .

٢. ترصي اللجنة ان تستهدف خطة النمط الزراعي زيادة انتاج الحبوب والمحاصيل الملفية وتنمية وتطوير المراعي .

هذا وسوف تستمر اللجنة في دراسة وبحث جميع المشاكل والهموم التي تتعلق بالقطاع الزراعي ومن منطلق الخطة التي اعتمدتها اللجنة منهاجا لعملها .

أمين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

لجنة الزراعة والري

عكاز من الأصول

بسم حدادين .

السيد بسم حدادين : شكراً سيدي

الرئيس .

بمناسبة أود ان أؤمن عالياً جهود الزملاء الاعزاء في اللجنة الزراعية على الجهود الواضحة التي بذلوها، ويبدو ان التخصص في الموضوع أفاد واختصر علينا كثيراً لكن لاحظت ملاحظة عامة أن اللجنة أخذت منحى معالجة الزراعة بعيداً عن معالجة جوانب الثروة الحيوانية باعتبار هذا الموضوع يجري معالجته والتطرق اليه تحت عنوان المسألة الزراعية .

فلاحظت أن التوصيات خلت من أية مناقشة لأسناد هذا الفرع من الزراعة وهو فرع هام ، لذلك أدعوا الزملاء المختصين ان يتقدموا بتوصيات محددة باتجاه إسناد الثروة الحيوانية في مراقبها المختلفة .

الملاحظة الثانية سيدي الرئيس حول التسويق ، أعتقد بأننا متفقين بأن الدور الذي يمارسه السماسرة في العملية الزراعية حلقة تؤثر كثيراً على المزارع ويجني السماسرة الذين ينقلون من الحقل إلى سوق الخضار ، وتجار الجملة ، يجنون هم ثمار جهد وعرق المزارع والفلاح في أرضه .

لذلك سيدي الرئيس أدعو إلى ان تكون هناك توصية تلغي دور السماسرة أو تحججه أو تحد من دورهم الاستغلالي والارباح الفاحشة التي يتقاضوها نتيجة دورهم كوسيط بين المزارع وبين المستهلك .

دولة رئيس المجلس : شكراً للسيد المقرر ، هذا قرار مفصل تنتهي منه ونناقشه أو تعدل التوصيات ثم تأتي الى القرار الذي يليه . وكما تعلمون أيها الزملاء حوالي ثلث المجلس كانوا يمثلين في اللجنة الزراعية وشاركوا بشكل فعال في صياغة هذه التوصيات ، ولذلك نتوقع ان تكون مشاركة الزملاء أولاً من خارج أعضاء اللجنة ، ثانياً إذا أراد أحد أعضاء اللجنة ان تكون مداخلته مباشرة ومختصرة .

نتفتح الآن باب للنقاش ، الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد الزين :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس ، أود أن أقول للزملاء الافاضل لقد شعر المزارع بخيبة أمله بمثاليه عند إلقاء معالي وزير الزراعة ببيانه في ذلك الوقت ، وذلك لعدم مناقشة النواب لهذا البيان ، ولكن ارتأى المجلس الكريم بأن من مصلحة الزراعة والمزارع ان يحال هذا البيان الى لجنة متخصصة ألا وهي لجنة الزراعة .

وبعلم الجميع أن أكثر شريحة من شرائح المجتمع الاردني هي من يعمل بالزراعة ، وإنني أرى بأن ما توصلت اليه اللجنة الزراعية وتلاه مقررنا وسميت بالتوصيات فأنتي أطلب من الزملاء الافاضل بأن يتخذ المجلس الكريم قراراً ملزماً للحكومة بتنفيذ هذه القرارات ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، السيد

المسألة الأخرى التي أعتقد أنها بحاجة الى توصيات أيضاً لأن اللجنة عليها أن تعالج المسألة الزراعية من كافة جوانبها كما أشرت ، مسألة المياه والسدود ، وأعتقد في بيان الحكومة جاء ما يشير الى هذه النقطة ، أنا أعتقد علينا ان نؤكد على أهمية إيلاء السدود الترابية والصغيرة والمتوسطة اهتمام خاص لتوفير مياه تساعد على تطوير الزراعة في بلدنا .

أخيراً ادعوا بحماس الى التأكيد على المؤتمر الوطني الذي دعت اليه اللجنة أو أُنْتُ على اقتراح معالي الوزير لأن الانفتاح على المجتمع ، على المستهلك ، على المتخصصين ، هي أقصر الطرق التي يمكن أن تساعدنا لاستجماع كل خبراتنا وطاقاتنا المحلية وتوظيفها بتوصيات تخدم اقتصادنا الوطني ... شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عبد الرزاق طيشتات .

الدكتور عبد الرزاق طيشتات : شكراً دولة الرئيس .

أولاً ، أشكر اللجنة الزراعية على تقريرها الشامل ، وما أثنائه ان تخرج بعض هذه التوصيات الى حيز التنفيذ ، المزارعين حقيقة يتسولوا كثيراً من كل البيانات التي سمعوها عن الزراعة .

وأعتقد أنه ليس لدي شيء أستطيع ان اضيفه إلى تقرير اللجنة الزراعية ... شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد احمد الكساسبة .

السيد أحمد الكساسبة .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله

هذه الكلمة نيابة عن نواب كتلة جبهة العمل الاسلامي وذلك رداً على بيان معالي وزير الزراعة وهم السادة مع حفظ الالفاظ .

١. حمزه منصور

٢. عبدالله العكايلة

٣. ذيب انيس

٤. د. محمد الحاج

٥. عبد العزيز جبر

٦. عبد المنعم ابو زنت

٧. عبد الرحيم العكور

٨. د. احمد الكوفحي

٩. د. همام سعيد

١٠. د. محمد عويضة

١١. د. بسام العموش

١٢. د. ذيب عبدالله

١٣. بدر الرباطي

١٤. ضيف الله المومني

١٥. سليمان السعد

١٦. د. ابراهيم زيد الكيلاني

١٧. احمد الكساسبة

دولة الرئيس حضرات الزملاء المحترمين

جاء بيان معالي وزير الزراعة مفاجئاً لنا لدرجة غيبة الأمل حيث كنا نتوقع مع كثير من المهتمين بشؤون الزراعة في وطننا أن نسمع بياناً تفصيلياً شاملاً يسلط الاضواء على الواقع الزراعي في المملكة ، موضحاً السياسات الحكومية في هذا المجال متوخياً الدقة والمعلومات الصحيحة المدعمة بالأرقام الاحصائية الفعلية وكنا نأمل ان يشتمل البيان على العوائق ومشاكل هذا القطاع وماذا عملت الحكومة بشأنها وما هي الخطط التي اتخذتها لمواجهةها .

لكن البيان جاء دون أكثر التوقعات تواضعاً ، تشوب جوانب القصور معظم مناحيه ، فلم يتعد البيان في أحسن ما يمكن ان يوصف به أنه نشرة احصائية ونبرة تاريخية امتلأت بالأرقام أو قل هو سيل من الأرقام ، توصي للناظر اليها دون تمنع أن الوضع الزراعي سليم في واقعة ، راشد في نموه ، واعد في مستقبله .

نما هو البيان الذي القاه معاليه جرننا طوال معظم فقرات البيان في مقارنة غير منطقية لواقع الزراعة من عام ١٩٥٣ حيث كانت الدولة الاردنية بجميع مؤسساتها لم تتجاوز فترة الولادة الحقيقية ، وسنواتها لم تتعد الأربع تلمس خطاها وبين الواقع بعد مرور

أربعين عاماً ليبدو الفارق الرقمي كبيراً ومضلاً أحياناً او مصوراً الأمور على أنها طفرة في الانتاج والتقدم والنماء لهذا القطاع ، وما اعلم ان مركزاً احصائياً أو دولة حين تريد ان تقيم أدائها أو تعيد النظر بنتائج سياستها تستخدم هذا الفاصل الزمني الكبير .

وعند المقارنة بين الجداول الاحصائية لفترة امتدت أربعين عاماً نقول عند المقارنة بين جدول مكون من هامشين او حدين فإنك لا تكون واقعيًا وانت تعيش التطور او النمو ، تماماً كأن تقول بأن سكان الاردن كان مليون نسمة عام ١٩٥٣ وأصبح عام ١٩٩٣ أربعة مليون نسمة وهذا لا يدل دلالة حقيقية على التطور الذي مر به نمو هذا القطاع الزراعي الذي يعاني الكثير من المشاكل .

ونسجل هنا للوزير الاسلوب العاطفي في طرح ما أسماه بهواجس الحكومة وراح يكررها لمرات عديدة والحكومة بإسادة التي تعيش على الهواجس والفنون هي حكومة تدنن نفسها بأن ليس لها خطط موضوعية أو برامج علمية عملية لمواجهة هذه الهواجس التي ملأت خطاب الوزير تقض مضاجع الحكومة الموقرة .

دولة الرئيس حضرات الزملاء المحترمين

عندما بدأ البيان يفصل إن كان هناك تفصيلاً واضحاً وضع عناوين ثم ادرج تحتها ما اراد ان يقول وسننهج نفس النهج في ردنا وتحليلنا للبيان .

أولا الزراعة الأردنية اليوم

جاء في البيان في بند ١ صفحة ١ ان من المعوقات للتنمية الزراعية « محدودية الموارد الزراعية وبخاصة المياه والاراضي الزراعية وأن الاراضي الزراعية لا تشكل أكثر من (١٠٪) من مساحة المملكة » .

والسؤال هل استغلت هذه المساحة الضيقة حيث الواجب يحتم ان يستغل كل شبر فيها تعويضاً عن المساحات الشاسعة التي لا يمكن استغلالها ؟ وهل بحثت الحكومة بجديّة عن المياه الجوفية في الاراضي التي قالت عنها أنها شبه صحراوية .

ويقول البيان ان من المعوقات تضاعف عدد السكان خمس اضعاف ، هل بلغت الكثافة السكانية حداً يجعل منها معوقاً أم ان منطق تبرير الاخطاء فقط ووحده فقط حدى بالوزير ان يعتبر ذلك معوقاً من معوقات الانتاج والتنمية .

وجعل البيان من التقدم في مجال التكنولوجيا الزراعية معوقاً من معوقات التقدم الزراعي وهذا منطق غريب إلا اذا كانت الحكومات المتعاقبة لم تفلح في وضع خطط للاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي لكي تكون سبباً للمنافسة مع منتجات الدول الاخرى لا معوقاً من معوقات تقدم التنمية الزراعية في وطننا الحبيب .

وقال البيان وعلى ضوء هذه الحقائق فقد حقق الاردن إنجازات وراح معالي الوزير

بعلدها .

فمثلاً اعتبر ان مضاعفة الانتاج في المحاصيل الحقلية من ١٢٤٠٠٠ طن عام ١٩٥٣ إلى ٢٤١٠ ألف طن عام ١٩٩٢ اعتبره إنجازاً كبيراً بالرغم من أن هذا الانجاز جاء خلال ما يقارب نصف قرن من الزمان تحسنت فيه وسائل الوقاية ومكافحة الآفات وتحسين البذار التي عمت العالم ونحن جزء منه كان لا بد من أن نستفيد من كل ذلك وأن يكون الانتاج تضاعف اضعافاً مضاعفة لا أن يصبح مجرد ضعف واحد خلال نصف قرن .

ويقول البيان بأنه لم يكن لدينا سوى بضع عشرات من المهندسين الزراعيين وأصبح لدينا الآن اربعة آلاف مهندس زراعي ، أظن أن أكثرهم عاطل عن العمل .

ورأسال ماذا قدمت الوزارة لهؤلاء المهندسين الزراعيين أو الحكومات المتعاقبة ؟ وهل أعطت هؤلاء المهندسين الزراعيين لكي يحسنوا من إنتاجنا الزراعي أو يطوروا فيه ؟

ثانياً : الموارد الزراعية المتاحة

مع أن البيان اشار إلى أرقام صحيحة إلى حد ما في مجال الموارد المتاحة . إلا أنه وهو يشير إلى موضوع المياه . تحدث عن تجاوز للحدود الآمنة في ضخ المياه الجوفية ، وتحدث عن تلويث مياه الري بخلطها بالمياه العادمة المنقاه بمواقفة الحكومة يعني تلويث حكومي رسمي . وتحدث عن ارتفاع كلفة استخراج المياه .

ولم يشر البيان إلى ماذا كان موقف الحكومة للحد من هذه الظاهرة أو تلك وماذا اتخذت من إجراءات للحيلولة دون الوصول إلى الهاوية ؟

وفي مجال القوى العاملة أشار البيان إلى تناقص الأيدي العاملة في الزراعة وإلى أنها بدأت تهجر الزراعة ، ونسأل هل سألت الحكومة نفسها لماذا هجر الناس الزراعة ؟ ومن المسؤول عن ذلك ؟ وماذا أعدت للوقوف بوجه هذه الهجرة بل بوجه هذا الخطر الماحق .

ثالثاً :- وزارة الزراعة .

مع أنها من أقدم الوزارات في الدولة إلا أنها كانت من أعجز الوزارات بأن تطور الزراعة أو أن تنهض بما هو من ضمن مسؤوليتها الدستورية .

وأعجب للبيان وشكاوي المواطنين والزراعيين من غياب الوزارة عن المشاركة في حل المشاكل أو الحد منها ، فأين الارشاد الزراعي والمساهمة عندما يطلب صاحب مزرعة أن يساعد في تقليم أشجاره أو تطعيمها أو معالجة الآفة التي تدمرها ويكون الجواب من خلال موظف في وزارة الزراعة أو إحدى المديرات من خلف مكتبه الوثير وهو يحرك أصابعه ويطلب من المزارع أن يعالج في كثير من الأحيان آفات مزرعته بنفسه .

ثم هذا العدد الضخم من المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين الذين أوردتهم معالي الوزير بأنهم من كادر وزارته ، هل أعطونا

علاجاً لأفراض زراعتنا ، أو هل أعطونا بذراً يناسب منطقتنا وتضاعف إنتاجنا ؟ أم هل ساهموا في الحد من التصحر أم هل ارتفعوا بمستوى الزراعة ؟ أم هل وزارة الزراعة ما هي إلا دائرة رسمية وظيفتها تشغيل عدد من الخريجين من أصحاب هذه التخصصات في محاولة من محاولات الحكومة للحد من البطالة .

وعندما تحدث البيان عن الارشاد والاعلام الزراعي من ١٩٣٩ - ١٩٩٢ والارشاد لم يكن لديه خطة ، هذا كما يقول البيان ، يقول البيان بأن المديرية بدأت مؤخراً بوضع خطة لغايات الارشاد وتنفيذ البرامج . ونقول لوزارة الزراعة صح النوم والحمد لله على السلامة ، وإن شاء الله بعد نصف قرن ثان سيكون لنا ارشاداً زراعياً فاعلاً له إثار ايجابية على زراعتنا .

دولة رئيس المجلس : عفواً أخ أحمد ، رجاءً يا اخوان الانصات ، يبدو فيه حديث كثير يدور في المجلس ، زميل لنا يتحدث والموضوع مهم جداً . تفضل أخ أحمد .

السيد أحمد الكساسبة : ثم يقول البيان إن الوزارة بصدد التعاون مع وزارات أخرى لتنظيم إنتاج وتصدير واستيراد الحيوانات والدواجن ومدخلات انتاجها ومراقبتها ، وأرجو أن لا تكون الوزارة في نيتها التعاون مع وزارة السياحة والأثار والطاقة والاشغال العامة في سبيل ذلك .

ما هذا التخطيط الذي درجت عليه

هكذا من الأشغال

الحكومات المتعاقبة ، ولماذا لا يباط الشأن الزراعي كله بوزارة الزراعة بدوله وملحقاته ومستلزماته وإنتاجه وتسويقه حتى بعد ذلك نستطيع أن نحاسب وزارة الزراعة بدل هذا التشردم والذي توزع العمل الزراعي والشأن الزراعي بين وزارات ربما ليس لها الحق أو أخطأ المشرع عندما أسند إليها مسؤولية من مسؤوليات الزراعي .

الاقراض الزراعي .

تشم بالأسى وأنت تقرأ البيان وتزداد أسى عندما تسمع صياح المزارعين وشكواهم من مؤسسة الاقراض ومؤسساته . نحدثنا الحكومة عن قروض منحها لكن لم تحدثنا عن مردودها . وهل تابعت اتفاقها وهل تحققت من النتائج ، أم انها كانت وسيلة لضخ الاموال في جيوب المزارعين لتحويل إلى ديون تثقل كواهلهم . ولم تكلف الحكومات المتعاقبة نفسها في بحث فلسفة وسياسة الاقراض ، لذلك تواجه كل عام موجة من المطابقة بالاعفاء من الفوائد أو الغاء القروض ؟ . الجواب عندنا ، ككتلة نواب العمل الاسلامي .

لأنها قروض ربوية ويحق الله الربا . وكان من باب أولى أن تلجأ الحكومة إلى المزارعة أو مبدأ المشاركة في مشاريع زراعية مع المزارعين تخفف عليهم الأعباء .

وما يندرج على مؤسسة الاقراض الزراعي يندرج على المنظمة التعاونية والبنك التعاوني التي يطالب الحكومة باجراء دراسة

جادة لهما وكشف الحقائق التي لا يعلمها كثير من الناس . لأن المنظمة والبنك التعاوني كانا وسيلة لتسمين بعض المزارعين الكبار ولم تقدا الوظيفة المطلوبة منهما والتي من أجلهما أنشأت هاتين المؤسستين .

مؤسسة التسويق الزراعي .

ونحن نقرأ ما تقوم به مؤسسة التسويق الزراعي لم يقع بصرنا إلا على ما يلي : - إصدار نشرات ، إصدار دليل المستوردين ، إصدار دليل المصدرين ، نشرة يومية عن حجم الصادرات . هل هذه الأمور تحتاج إلى إنشاء مؤسسة لها مدير برتبة أمين عام وله مساعدون ومدراء وكادر وظيفي قد يزيد على كوادر بعض الوزارات وهي لم تقدم ، هذه المؤسسة ، لحل الاختناقات التسويقية أو استيعاب محصول البندورة ، على سبيل المثال ، في هذا العام الذي نكب مزارعوه في الاغوار ولم نجد أن مؤسسة التسويق الزراعي قد حركت ساكناً لتساهم في حل هذه المشكلة .

ألم يكن بالإمكان أن تقوم الوزارة من خلال عدد محدود من الموظفين المؤهلين بعمل هذه المؤسسة التي لم تقلع في حل الاختناقات التسويقية ، أم أنه أصابنا مرض إنشاء المؤسسات الرسمية دون أن نفكر بهجدي إنشاء هذه المؤسسات .

المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا .

وأرجو أن يطلع الاخوة على عدد حملة

شهادة الدكتوراة والمجستير والبيكالوريوس الذين بلغ عددهم ما يبدو على ٣٤٠ عضواً . ما الذي أعطاه هذا المركز لتطوير الزراعة في الاردن حتى هذه اللحظة وماذا كان نتاجه حتى هذه اللحظة . نريد محاسبة ، لا نريد أن ننشئ مؤسسات تحول بالتالي إلى مراكز للتشغيل أو كجزء من حل البطالة دون أن يكون لها هدف في تنمية اقتصادنا .

دولة الرئيس - الاخوة الزملاء

حتى لا نطيل عليكم أكثر فأنتا نقترح ما يلي كتوصيات :

- ١- تفعيل دور المجلس الاعلى للزراعة .
- ٢- اتخاذ قرار سياسي جرىء لحل مشكلة اللوبيات الزراعية على المزارعين وخاصة صغار المزارعين .
- ٣- اتخاذ قرار سياسي بأعادة ما سلب من صلاحيات وزارة الزراعة إليها ، وتجميع الصلاحيات الموزعة بين الوزارات الأخرى إليها .
- ٤- الكف عن أسلوب الاقراض الربوي والاتجاه إلى أسلوب المزارعة وأي أسلوب يمشى مع طبيعتنا الغراء .
- ٥- إيجاد مختبر للعلاجات البيطرية حديث يزود بالكفاءات العلمية .
- ٦- تكليف الارشاد والأعلام الزراعي واحداث نقل نوعية في هذا المجال .
- ٧- توحيد مصادر الاقراض الحالية واسقاط

الفوائد المترتبة على المزارعين وعدم اعطاء القروض لكبار المزارعين واعطاءها لمستحقيها من المستحقين الذين بحاجة إليها ولكن بدون فوائد ربويه .

٨- التأكيد على أن الشركات تزجر لها اراضي من اراضي الدولة تنفذ ما يتم الالتزام . واضرب مثال الشركات التي أجر لها حوض الديسة وسهل الصوان اجرت لان تنتج حيواً ، ولكننا فوجئنا بانها تنتج لنا الككاا وغيرها من الفواكه .

٩- محاربة ظاهرة التصحر بانواعها .

١٠- إنشاء السدود الترابية وإحياء مبدأ الآبار التجميلية والبرك وإحياء مشروع سد خالد بن الوليد رضي الله تعالى عنه .

١١- اتباع مبدأ إحياء الأرض الموات وتمليك الأرض لمن لا يملك وصولاً إلى إقامة القرى التعاونية الزراعية النموذجية .

١٢- دعم قطاع الدواجن ومنع استيراد الدجاج المجدد والعمل على إنشاء مسالخ للدواجن لسد النقص الذي تدعيه الوزارة .

١٣- التوسع بتربية المواشي بانواعها .

١٤- إنشاء نقابة للفلاحين أو المزارعين علماً بأن مجلس النواب الحادي عشر قد تقدم باقتراح بمشروع قانون لهذه الغاية في العام الماضي .

١٥- تفعيل دور مؤسسة التسويق الزراعي وإعادة صياغة وظائفها بما يحد من ظاهرة

الوسطاء الذين يشكلون أحد أكبر مشاكل المزارعين .

١٦- إنشاء شركات زراعية تعاونية تساهم الحكومة بتوفير مستلزمات الانتاج منعا للاحتكار وتخفيفا عن المزارعين .

١٧- تحويل شعار نحو أردن أخضر باشجار مشرة لا حرجية ما أمكن .

١٨- معالجة أمراض التربة في الاغوار وغيرها .

١٩- مكافحة القوارض وكافة الآفات الزراعية والحشرات وخاصة الذبابة البيضاء التي فتكت بمحصول الاغوار في هذا العام .

٢٠- معالجة تلوث مياه السدود وخاصة سد الملك طلال بسبب ما يتسرب اليه من محطات التنقية .

٢١- معالجة الاختلال في الميزان التجاري مع العديد من الدول باتباع أسلوب المقايضة بالمنتجات الزراعية .

٢٢- عدم استئثار كبار المزارعين باستخدام وسائل النقل الجوي واتباع مبدأ تكافؤ الفرص بوقوف الحكومة إلى جانب صغار المزارعين .

٢٣- شراء الآف الاطنان الفاضلة من زيت الزيتون بدلاً من الاستيراد الذي تستورده من كثير من الدول .

شكراً دولة الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، يا إخوان أنا سأعطي الكلام لمن هم ليسوا

أعضاء في هذه اللجنة أولاً ونعود لأعضاء اللجنة مرة أخرى . ولكن بد أن نهي الموضوع في هذه الليلة ، رجاء الاختصار في كلماتنا . السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً دولة الرئيس .

توفيراً للوقت ستكون مداخلة صغيرة جداً ، مع تقديري للمجهود الذي قام به أعضاء اللجنة الزراعية وتطرقهم الى بعض المشاكل وحلولها إلا إنهم لم يتطرقوا إلى أهم مشكلة يواجهها مزارعنا في التسويق وسيطرة احتكار بعض تجار السوق المركزي . ولا كيف يمكن أن نفسر أن المزارع الذي يحرث ويوزع ويسقي ويسد ويرش ويحني وينقل ويبيع انتاجه من محصول البندورة مثلاً بخمسة قروش في السوق والذي يبيعه ويقى هذا المحصول لديه ساعات فقط ويبيعه بعشرة قروش لصاحب محل الفرق ، ومن ثم يصل للمستهلك بعشرين أو خمس وعشرين قرش . كيف يمكن أن تكون هذه المعادلة القديمة الجديدة ما زلنا نسمع بها منذ عقود وليس سنين ، وخاصة إذا قارنا هذا مع ما نسمع من أن هناك ضغوط لزيادة سعر الماء على المزارع . كيف يمكن أن نزيد سعر الماء على المزارع اذا لم نحل له مثل هذه المشاكل ؟ .

واقترح بسيط يمكن ينسب عليه معالي وزير الزراعة لو أن المجلس الكريم يوصي بأن الحكومة تخصص وحدة زراعية لكل وزير زراعة عامل أثناء وجوده في الوزارة ليزرع

رباعي ويعرف مشاكل المزارعين . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد محمد الدوب .

السيد محمد الدوب : سيدي ،

تعليقي بخصوص التوصية الثالثة ، الواقع إن المشاكل التي يشكو منها المزارعين ليست في حجم المديونية فقط ، إنما هناك مشاكل عدة منها تصريف الانتاج الزراعي ومكافحة بعض الآوقة مثل الذبابة البيضاء التي أدت إلى خسارة كبيرة للمزارعين .

ولذلك فأنتي أقترح أن يحول جزء من المبلغ المراد شطبه في الفقرة الثالثة لإنشاء مصانع للانتاج النباتي ومكافحة الآوقة وزراعة الحبوب كسلعة استراتيجية وحتى نخفف على الخزينة ما تقوم به من دعم لهذه السلعة الهامة . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد جمال الخريشا .

السيد جمال الخريشا : سيدي الرئيس مع احترامي لقرار اللجنة والذي تشكر عليه كنت أتمنى بأن ذهبت اللجنة إلى تقسيم المملكة إلى ثلاثة مناطق زراعية ، أولاً الغور ، ثانياً الشفا ، ثالثاً شرق سكة الحديد . وهي مناطق متجانسة ويمكن التعامل في الزراعة في هذه المناطق تعامل واحد بحيث تنشأ أيضاً لكل منطقة من هذه المناطق مديرية زراعة خاصة متخصصة في هذه المناطق الثلاث .

لأنه لو جئنا إلى منطقة الغور فالغور

جميعه متجانس من حيث التربة والمناخ ونوعية المنتجات الزراعية .

ايضاً الشفا الذي يمتد من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب متجانس في هذه الأمور .

لو جئنا للمناطق الصحراوية وتحديداً ما شرق سكة الحديد وتعاملنا معها بمفهوم زراعي فأعتقد جازماً أننا نستطيع أن نسيطر عليها سيطرة تامة ونحدد في كل منطقة ما هي المزروعات وما هي الامكانيات التي يمكن أن تعمل في هذه المناطق .

كنت أتمنى لو ذهبت هذه اللجنة الكريمة المشكورة على قرارها والتوصيات .

ثانياً ايضاً أتمنى لو ذهبت هذه اللجنة للتوصية بتسمية صندوق معونة المزارع وحددت نسبة معينة على المؤسسات التي لها علاقة بالزراعة مثل مصانع البلاستيك والمبيدات الحشرية ، وتجار البذور الزراعية وتجار ومصانع العبوات الزراعية . لو ذهبت اللجنة إلى تحديد نسبة معينة ، رسم معين ، على هذه المؤسسات حتى تساعد المزارع .

كنت أتمنى ذلك . . . وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد حماد .

السيد حماد أبو جاموس :

شكراً دولة الرئيس .

شكراً للجنة الزراعية على تقريرها

التكامل ، ولاشك أن موضوع الزراعة هو موضوع يستحق كل العناية والجهد المطلوب من مختلف السلطات التنفيذية والتشريعية والشعبية .

ولترجمة مثل هذه العناية وحيث أن أهم محطة من محطات الاهتمام هي الموضوع المادي وهو الموضوع الرئيس ، ولعلاج هذا الموضوع ومع تأييدي المطلق لتوصيات اللجنة الزراعية بشكل عام الى أن لي الملاحظات التالية .

١- طلبت اللجنة في البند الثالث شطب مبلغ ١٥ مليون دينار ، وطلبت تعويض هذا المبلغ من وزارة المالية لمؤسسة الاقراض الزراعي ، ولكن من المعروف أن هذه الاموال تعود للجمعيات الزراعية وليست أموالاً عامة يمكن التبرع بها .

٢- طلبت اللجنة في قرارها رقم ٤ فرض فلس الزراعة اسوة بفلس الريف ، وهذه ضريبة جديدة تستفرض على كل مواطن في المملكة بالإضافة لما هو مفروض عليه من ضرائب . ولعلاج هذه الناحية المادية معالجة عملية فأرجو أن أقترح ما يلي :-

- تعديل النظام رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦ الوارد في المادة .

٤- والنظام رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٦ كما يلي :

١- يدفع المزارع ٨٪ .

٤- يخصص ٤٪ للوكيل بدلاً من ٥٪ .

٣- يدفع المشتري ٣٪ .

وبهذه المعادلة يمكن توفير ما نسبته ٣٪ لصندوق دعم المزارعين من أصحاب العلاقة المباشرة ، ويوفر هذا مبالغ كبيرة ستفي بالحاجات المطلوبة لصندوق دعم المزارعين .

شكراً دولة الرئيس .

السيد علي الشطي : شكراً ، السيد علي الشطي .

السيد علي الشطي : شكراً دولة الرئيس .

لضيق الوقت أكتفي بقراءة مداخلة قصيرة .

دولة الرئيس - الاخوة الزملاء الكرام

لقد جاء تقرير اللجنة متوازناً منسجماً مع بعض تطلعات الأخوة العاملين في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ولجميع المزارعين في مختلف مناطق المملكة ولم يقتصر على منطقة واحدة . ولقد جاء هذا التقرير ليضع حلولاً مقترحة لعديد من مشاكل هذا القطاع ، مع أنه لم يتطرق اليها جميعها خاصة فيما يتعلق بموضوع السماسرة وأرباحهم والسدود وقضية الأراضي الزراعية.

إلا أن المشاكل التي يعالجها التقرير تعتبر مشاكل ملحة وصعبة وبحاجة ماسة إلى معالجة سريعة ، لا يمكن الانتظار طويلاً من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها . وذلك بعد أن ضاق الاخوة المزارعين ذرعاً بما لا يطاق من حيث الانخفاض الحاد في أسعار المنتجات الزراعية

مداخلة قصيرة .

دولة الرئيس اقترح على المجلس الكريم التصويت على هذه التوصيات إن رأى المجلس توصية ومن ثم يصار إلى اعتمادها . وكذلك الطلب إلى الحكومة اعتماد هذه التوصيات وتنفيذها لأنها تمثل الحد الأدنى من مطالب القطاع الزراعي وهي تشكل عامل توازن بين مطالب الاخوة المزارعين والامكانيات المتوفرة لدى الحكومة .

كما أرجو أن لا تترك هذه التوصيات كما تركت التوصيات التي أقرها المجلس من اللجنة الزراعية في المجلس السابق . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد منير صوير .

السيد منير صوير :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس . حضرات النواب الكرام .

حيث ان الزراعة قطاع أساسي في برامج التنمية الوطنية وبشكل مصدرراً للأمن الوطني والغذائي ويمتاز في الحيوية في ادامة النشاط الإنساني للاستمرار في حياة الشعوب فهي أقدم وأول مهنة عرفها الإنسان وهي المصدر الوحيد للغذاء والكساء والدواء . لذا كان لزاماً ان يأخذ دوراً أساسياً في برامج التنمية الوطنية من توصيات لتطوير الزراعة وإتني الخالص هنا ما اراه مناسباً من توصيات لتطوير الزراعة .

وصولهم الى حالة الافلاس ، وتراكم الديون عليهم حتى أصبحت الزراعة مصدر خسارة لا مصدر ربح أو دخل لهم . إضافة لما يقابل ذلك كله من لارتفاع حاد في أسعار مستلزمات الانتاج بسبب الاحتكار الذي تمارسه بعض الجهات للموردة لهذه المواد مما زاد من تكلفة الانتاج التي تكبدها المزارعون وحدهم .

إضافة إلى غياب السياسات التي يجب على وزارة الزراعة أن تضعها وأن تتبعها بما يتعلق بعمليات الارشاد الزراعي والنمط الزراعي ومشاكل التسويق والانتاج . إضافة لما يخص وزارة المياه والري وبالذات سلطة وادي الاردن فيما يتعلق بتلوث مياه الري وارتفاع أثمان المياه ، إضافة إلى الافات والقوارض الزراعية ، إضافة إلى مشاكل قطاع مربي الثروة الحيوانية .

كل هذه المشاكل مجتمعة أثرت تأثيراً كبيراً على القطاع الزراعي .

لذلك ارتأت اللجنة الزراعية أن تضع هذه التوصيات وهي تنتظر الى المجلس الكريم دعم هذه التوصيات والمواقفة عليها .

دولة رئيس المجلس : أخ علي أرجوك مقرر اللجنة هو الذي يتكلم عن قرار اللجنة ، أنت عضو . أنا طلبت أن يتكلم الاعضاء ولا يشرحوا قرار اللجنة ولا يشترطوا عليه لأنهم مشاركون فيه .

السيد علي الشطي : يا سيدي ، لست بصدد الشرح ولست بصدد الاطالة إنما هي

- ١- إعطاء الأولوية الحكومية للسياسات الزراعية واعتماد منهجية ثابتة لكل الحكومات المتلاحقة ولا تتغير بتغير المسؤول الأول لذا يقتضي عقد مؤتمر زراعي وطني للاتفاق على سياسة زراعية ثابتة وواضحة . كما ورد في تقرير اللجنة الزراعية .
- ٢- العمل على تشجيع المزارعين في البقاء والثبات في أراضيهم لرشد الانتاج المحلي بالمنتجات الزراعية وزيادة التصدير وتحقيق ذلك يقتضي اتباع ما يلي :
 - أ - انشاء اتحاد للمزارعين في (الاردن) للمطالبة بحقوقهم وتأمين مستلزمات الانتاج من بذور وتقايي وأسمدة ومبيدات وآليات بأقل كلفة ممكنة .
 - ب - تنظيم عمليات التسويق الزراعي بما يحقق دعم المزارعين .
 - ج - توحيد مصادر الاقراض الزراعي وذلك من خلال انشاء بنك زراعي قوي ومتخصص لدعم المشاريع الزراعية .
 - د - انشاء صندوق وطني لدعم المزارعين المتضررين من حالات الكوارث مثل / الجفاف / الصقيع / الانجرافات / حالات الحروب والحصار وغيرها .
 - ٣- تطوير وتفعيل مستويات البحث العلمي والارشاد الزراعي والاستفادة من الابحاث العلمية التي تجريها الجامعات والمؤسسات العلمية في مجال البحث والارشاد سواء داخل أو خارج الاردن .
- ٤- التوجه نحو تطبيق نمط زراعي يؤدي الى ادخال زراعات صناعية اقتصادية جديده وذلك بعد اجراء الدراسات اللازمة مثل الشمندر السكري / النباتات الطبية والعطرية وغيرها والتي تعطي مردوداً اقتصادياً جيداً وتخفف من فائض ناتج بعض الخضروات مثل البندورة والباذنجان والكوسا والتي تؤدي الى تدني اسعارها جداً في بعض المواسم مما يضطر المزارع الى ترك الحقل واتلاف المحصول .
- ٥- الاستخدام الامثل والاقتصادي لمياه الري وكذلك تطوير عمليات تكرير المياه العادمة .
- ٦- الحد من التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية الخصبة وذات معدلات الامطار العالية .
- ٧- تحسين الطرق الزراعية .
- ٨- الاستغلال الامثل للبادية الاردنية وذلك من حيث استغلال أراضيها في النباتات الرعوية التي يتحمل معدلات امطار متدنية وكذلك انشاء السدود على الوديان .
- ٩- تفويض أراضي الدولة أو توزيعها على المواطنين الاردنيين ليتم استغلالها زراعياً فقط .
- ١٠- العمل على تحقيق هدف الاردن الاخصر عام ٢٠٠٠ بأسلوب علمي وعملي جاد . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،

- ١- إعفاء صغار المزارعين الذين لا تزيد قروضهم عن عشرة آلاف دينار من الفوائد بنسبة ١٠٠٪ وجدولتها لمدة لا تقل عن عشر سنوات مع إعطائهم فترة سماح في التسديد لمدة ثلاث سنوات على الأقل .
- ٢- إعادة إقراض المزارعين قروضاً ميسرة بدون فائدة مع التركيز على القروض العينية وإعطائهم فترة لا تقل عن خمس سنوات .
- ٣- تخفيض ودعم اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي بما فيها المياه والسولار وحصرها في الجمعيات التعاونية .
- ٤- التوسع في زراعة الحبوب بأنواعها والعمل على دعم مزارعيها من خلال شراء هذه المنتجات بأسعار مدعومة .
- ٥- العمل على دعم وتوسيع عمل محطات إكثار البذار والفريلة والتعقيم والآليات وتخفيض أسعارها .
- ٦- تفعيل دور مؤسسة التسويق الزراعي خدمة للمزارع في حل مشكلة تسويق منتجاته الزراعية وإيجاد سوق موازي لذلك .
- ٧- تدخل الحكومة مباشرة لتطبيق مبدأ النمط الزراعي وتخصيص المال اللازم لذلك مع حسن إجراء تطبيق هذا النمط وإبصاره لمستحقه بالفعل .
- ٨- تخفيض أسعار الاعلاف بأنواعها وضيبتها والعمل على تشجيع زراعة الاعلاف الخضراء حول محطات التنقية والعمل على إيجاد جمعيات تعاونية ترعى ذلك .

سأرفع الجلسة لمدة عشرة دقائق .

- وهنا رفعت الجلسة لمدة عشرة دقائق ثم عادت بعدها للأنعقاد .

دولة رئيس المجلس :

بسم الله نستنتف الجلسة ، السيد مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، هذه الكلمة المختصرة بأسم أعضاء جبهة العمل الوطني التي تضم السادة ، الشيخ عبد الباقي جمو ، عبد الهادي الجالي ، د. فوزي الطعيمة ، د. راتب السعود ، د. نادر أبو الشعر ، حاتم الغزاوي ، د. عبد المجيد العزام ، مفلح اللوزي ، فواز الرعي ، طه الهباهبه ، عبدالله أخوارشيد ، خالد عبد النبي ، د. فرح الربضي ، د. أحمد القضاة ، د. هاني حجازين مفلح الرحيمي .

بداية لقد ورد في توصيات اللجنة الزراعية نقطة مفادها تحويل القروض الزراعية في المنطقة التعاونية إلى مؤسسة الاقراض الزراعي ، وهذه التوصية جاءت مخالفة لقرار مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة في ١٩٩٤/٧ والتي تم الاتفاق بها على التوصية لتوحيد مصادر الاقراض الزراعي في بنك واحد نسى بنك التنمية والتسليف الزراعي والتعاون أما توصيات جبهة العمل الوطني فهي :

- ٩- العمل على حل مشكلة الثروة الحيوانية وخاصة مربي الابقار الحلوبة ، وإيجاد الحل المناسب لتسويق منتوجاتهم من الحليب ومشتقاته ، علماً بأن الأردن يستورد من هذه المادة بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ من الخارج .
- ١٠- دعم وتوسيع محطات تربية الأمهات في الأغنام بأنواعها ومحطات تسمين الحراف المنتشرة في أنحاء المملكة لتوفير اللحوم الحمراء التي تستورد من الخارج .
- ١١- عدم التوجه لرفع أسعار المياه الخاصة بالزراعة .
- ١٢- العمل على دعم وتفعيل دور المنظمة التعاونية لدورها الرائد في خدمة الزراعة والمجتمع المحلي .
- ١٣- تفعيل دور الاشراف الزراعي في وزارة الزراعة وإدخال هذا الجانب في المناهج التربوية ... وشكراً .
- دولة رئيس المجلس : شكراً ، أرجو تزويد المقرر بهذه القائمة إذا تكلمت دكتور فرح الأخ مفلح تكلم باسم الكتلة وذكر اسمك ، لكن ذكرت لي أنه عندك ملاحظة حول شيء ناقص في قرار اللجنة ، تفضل .
- الدكتور فرح الرضحي : شكراً دولة الرئيس .
- الحقيقة أنا لا أريد أن أتكلّم في الموضوع إلا لأن هناك بعض التوصيات سقطت ولا أدري ما هو السبب ، وأود هنا أن أذكر بهذه التوصيات .
- ١- الطلب من الحكومة الإسراع في عقد المؤتمر الوطني للمزارعين حتى توضع الحلول المناسبة .
- ٢- قروض الزيتون التي منحت قبل سنتين عندما تحطم الزيتون بسبب الثلوج التراكم . هذه القروض أعطيت للمزارعين وبدأت الحكومة تجبي الاقتساط على هذه القروض علماً بأن هذه القروض جاءت مساعدة من دول صديقة .
- كانت التوصية بأن تعفي الحكومة المزارعين من هذه القروض أو على الأقل تؤجل جبايتها إلى عام آخر .
- ٣- التوصية الثالثة وهي الإسراع بوضع حد لعملية التسويق فهناك مثال أريد أن أذكره بسرعة هنا ٣٢٩ ، عبوة كبيرة من الفلفل الأخضر الحلو رجعت الفاتورة لصاحبها في الأغوار مدين ب ١٣٨٥٠ دينار .
- فهذه العملية تستدعي الإسراع بوضع حد لمثل هذا التلاعب من قبل أولئك الذين يتولون التسويق في السوق المركزي ... شكراً دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عبد الحافظ .
- الدكتور عبد الحافظ الشخصية : سيدي الرئيس ، لا بد من الإشارة إلى أن بيان معالي وزير الزراعة عن السياسة الزراعية لم يتعرض للقضايا الرئيسية ولم يحدد مشاكل الزراعة ، ولم يبين كيف تنوي الحكومة التصدي لهذه القضايا ووضع الحلول المناسبة لها .

- ويبقى الأمل في المؤتمر الوطني الذي تحدث عنه معالي الوزير لعله يستطيع وضع رؤيا حقيقية لحاضر ومستقبل الزراعة في وطننا العزيز من شأنها أن تحقق غمواً حقيقياً في هذا القطاع لسد جزء أكبر من احتياجاتنا الغذائية ولتوفير حياة كريمة للعاملين في هذا القطاع الحيوي العام .
- حيث أن معاناة المزارعين في الأردن أصبحت واضحة للعيان ، فمن الكوارث الطبيعية التي يتحملون وزرها دون مساعدة من أحد ، إلى ارتفاع كلفة مدخلات الانتاج وبشكل خيالي ، إلى الاختناقات التسويقية وخاصة بعد أزمة الخليج .
- وزاد من معاناة بعض القطاعات عدم التنظيم وترك المجال للاستثمار لكل من يرغب بذلك وخاصة في قطاع الدواجن ، حيث أصبح بإمكان أي مواطن أن يحصل على رخصة بناء مزرعة مما يزيد في الانتاج الذي كان هو في الأصل يعاني من الفائض مما رتب خسائر كبيرة ألحقت بعدد كبير من المزارعين في هذا القطاع حيث ينتج الأردن أكثر من ٢٠٠ مليون بيضة زيادة عن الحاجة ، وخاصة أن القيمة المضافة في انتاج البيض ، يضر المائدة ، منخفضة جداً حيث معظم مدخلات إنتاجنا مستورد وليس لنا مصلحة وطنية للإنتاج من أجل التصدير .
- ولذلك لا يستطيع أن يكون الأردن منافساً في الأسواق الخارجية ، ولذا يجب انتاج فقط الحاجة الفعلية للسوق المحلي .
- لذا أرجو ان تمنح الحكومة ترخيص مزارع جديدة لحين ظهور حاجة لذلك حسب طلب السوق ، وهذا ينطبق أيضاً على إنتاج الدجاج اللحم ... وشكراً .
- دولة رئيس المجلس : شكراً ، الأخ سمير حباشنة ، أرجو الاختصار ، اخ سمير .
- السيد سمير حباشنة : يا سيدي صعب الاختصار .
- دولة رئيس المجلس : أنت عضو لجنة أخ سمير .
- السيد سمير حباشنة : يا سيدي هذه الورقة بأسم (١٢) نائب ، إذا تحب ان يتكلموا سأختصر .
- دولة رئيس المجلس : إذا بأسم نواب تفضل .
- السيد سمير حباشنة : هذه الورقة بأسم الزملاء ، أنور الحديدي ، محمد داوديه ، نزيه عمارين ، جميل الحشوش ، صالح شعواطة ، سعد هائل السرور ، صالح ارشيدات ، سمير قعوار ، ابراهيم شحدة ، علي ابو الراغب ، عبد الكريم الدغمي ، سمير حباشنة .
- لا بد من الإشارة قبل ان أبدأ بهذه الورقة إلى القول بأننا كنا نتوقع من معالي وزير الزراعة ان يأتي بتشخيص للمشكلة الزراعية لا الحديث عن إنجازات . الإنجازات مرمية كل مسؤول يأتي يتحدث عن إنجازات ، لكن في واقع الحال ، لدينا مشكلة زراعية ، كنا نتمنى ان يكون هناك تشخيص .

لذلك فهذه الورقة سوف تتناول في الجزء الأول تشخيص المسألة الزراعية كما يراها الاخوة النواب .

١- وصف المسألة الزراعية

في بلادنا ازمة زراعية متمكنة ، من الاقتصاد ومن المزارع .. ازمة انتاج ، ازمة تسويق ، ازمة تخطيط واداء ومتابعة وتقييم .

حل الازمة الزراعية / المسألة الزراعية ...

من اختصاص الاجهزة الرسمية التي تعمل في القطاع الزراعي .. باعتبار أن هذا القطاع والي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ، وله مكانة خاصة في اعطاء الاستقلال الداخلي معنى مادياً حقيقياً ، وباعتبار أن المسألة الزراعية في الكثير من تجلياتها هي من صنع الاجهزة الرسمية ذاتها مع الاسف .

١٠١ فقد تدخلت هذه الاجهزة

بالتحويل فحققت المزارع مديونية لا طاقة لها على تسديدها .. فقد نصحت بل ووجهته إلى انتاج اصناف دون الاخرى وفي مواسم دون غيرها ، فخرس تكاليف التشغيلية في موسم واحد ومجمل أو معظم تكاليفه الرأسمالية في بضعة مواسم .. ولأنها لم تكن معه عملياً عند إقدامه على قبول نصيحة فقد خسر لوحده وجاءت اجهزة الائتمان تطلبه بسداد اصل الدين والفوائد المتراكمة سرطانياً بفعل معادلة احتساب الفائدة المركبة لأجهزة الائتمان الزراعي في الاردن .

٢٠١ وتدخلت هذه الاجهزة بالتسويق

وفوتحت المؤسسة مؤسسات متخصصة في هذا الحقل فأخفقت بحل ولو بعض من امكانيات التسويق ، وبقي للمسوق / الوسيط ، سيد الموقف يربح ويربح دون ان يكون له أي جهد في عملية الانتاج او فيما يترتب على الزراعة من خسائر بفعل السوق او بفعل الطبيعة .

٣٠١ فتدخلت هذه الاجهزة شفها بحقل البحث والارشاد ، فكسبت الشركات الخاصة الجولة وتمكنت من أن تأسر المزارع لمادلاتها الكيماوية في حقول الوقاية والتسميد والتغذية والمستلزمات وأن تحقق بفعل ذلك ارباحاً غير عادية ، بحيث أدى ذلك إلى نتيجة سلبية مزدوجة على المزارع والانتاج الزراعي ، مزيداً من الخسارة للأول وارتفاع الكلفة للثاني، تحول بينه وبين ان يقوى على المنافسة حتى في اسواقه التقليدية التي اكتسبها بفعل نشاطه ومثابرة مزارعه على امتداد عقود اربعة من الانتاج والاصرار على التطور ومجاراة العلوم الزراعية بفروعها وقطاعاتها المختلفة .

١٠٤ وتدخلت هذه الاجهزة من خلال تنظيماتها الزراعية / اتحاد المزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية فكان خراباً اضافياً يلحق بالمزارع وبالقطاع الزراعي والتعاوني على حد سواء .

وأخيراً تدخلت في حقل تنظيم الانتاج فكان تجربة النمط سيئة السمعة التي أدت إلى تفاقم الشكل الزراعي ووصول المنتج الزراعي إلى قناعة بأن لا أمل ،

والعنوان الرئيسي لازمة في القطاعين

منها ...

- ازمة في التسويق قوامها الاختناقات الموسمية ، والتذبذب الحاد في الاسعار ، تارة ضد المزارع وتارة ضد المستهلك ، والحاصد الدائم لتنازع وعرق المزارع هو الوسيط .. والاجهزة الرسمية المختصة في التسويق الزراعي لا زالت منذ عقود شاهدة على ما يجري في هذا القطاع ، هنا دون ان تحرك ساكناً .

- ازمة في الانتاج ، قوامها الامراض والآفات التي استوطنت تحت سمع وبصر وزارة الزراعة وجهاز ارشادها ووقايتها ، وقوامها الاستغلال البشع الذي يقع على المزارع من قبل تجار المدخلات الزراعية .. النتيجة تخبط في تخبط من حيث حجم ونوع وتوقيت الانتاج .

- ازمة في حقل استعمال المبيدات ، ودون التعامل مع دورات ومجموعات مبيدة على غرار الدول المتقدمة او نصف المتقدمة مما أدى إلى الاضرار البيئية والصحية التي نعيش هذه الايام بعض فصولها .

بل أن جهافل الزراعة الرسمية لم تضع حتى هذه اللحظة نشرة ارشادية للمزارع حول ما يجب استعماله وما لا يجب استعماله .

وهناك غياب كامل للارشاد الزراعي ، وللبحث الزراعي ، الذي يكتبه باحثونا باللغة (الام) ، الانجليزية ، ركضاً وراء الترقية العلمية .. وهي بحوث لا تترجم وبالتالي فانها لا تقرأ ، وكان الله في عون المرشد الزراعي الذي لا يزود بالعلوم الجديدة .. ومع ذلك

النباتي والحيواني ذو وجهين ، وجه يعبر عنه بالانتاج الوفير لاصناف محددة ومواسم محددة معروفة ، انتاج يفوق حاجتنا الوطنية الاستهلاكية والتصنيعية مضافة اليه آفات التصدير المنتظم ، الامر الذي ينجم عنه تناقض كبير لا ندري أين يذهب به ... ؟ والذي يترجم بالخسائر المادية الكبيرة التي تقع على الاقتصاد وعلى المنتج في كل عام ..

وتبرز كنموذج فاضح لهذا الخلل انشودة البندورة الفجة التي تتكرر سنوياً في موسم الصيف ، هنا بالنسبة للقطاع النباتي ، أو انشودة الحزن التي ينشدها منتجو الدجاج اللاحم او البيض وفي مواسم محددة .. هذا بالنسبة للقطاع الحيواني .

أما الوجه الآخر لازمة ، فاننا نحدد ملامحه بالقصور الكبير بآنتاج السلع الاستراتيجية ، والذي ليس أمام الحكومة إلا اللجوء إلى الاستيراد لتغطية الاحتياجات الوطنية من هذه السلع ، لتضيف إلى المعجز التجاري عجزاً فوق عجز ، مع أننا نقوى على انتاج ما نستورد لو قمنا بتوظيف اسكاناتنا المتاحة ، وفق خطة غير عشوائية ... كما هي الخطة الراهنة ، فغياب التخطيط هو تخطيط بحد ذاته .

ومثال على هذه الحالة غير السوية ، لتأثيرة مستورداتنا السنوية المتزايدة من الحبوب باستعمالها الإنساني والملهي .

وللازمة الزراعية بقطاعيها الرئيسيين النباتي والحيواني واشتقاقات فرعية عديدة

يطلب منه ان يرشد وأن يوجه المزارع إلى ما فيه خير الوطن والزراعة ..

وفي بلادنا ازمة اتخاذ القرار الصحيح في الموعد الصحيح .. مما يعطي سوسة القمح ويسميها المزارعين اللجة ، الوقت الكافي لان تمتص قمحنا في طوره اللبني لانها تعرف ان وزارة الزراعة سوف لا ترش في الوقت المناسب بل بعد ان تكون قد اجهزت على اقماحنا .. فالفرصة دائماً تأتي من وزارة الزراعة .. وهذا ما حصل العام الماضي وقبل الماضي والعام القادم .. ودائماً تأتي الفرصة متأخرة .

اشتقاقات للآزمة الزراعية لا حصر لها ... وعلى رأسها الزحف على الرقعة الزراعية تحت سنار التنظيم الذي نزع عن القرية الاردنية سمها الرئيسية كوحدة منتجة للغذاء حيث أصبحت مستهلكة كاللوت أو أي تجمعات سكانية أخرى .

فما هو العمل ما ؟ ما هي برامجنا ازاء الآزمة هذه ؟ هل سنصر على الاستمرار في الآزمة ، أم أن هناك بعض الحل أو مجرد التفكير في الحل ؟ أم سنلجأ كما هي العادة إلى الملل الشعبي (الاسعار كما هي الاعمار بيد الله عز وجل ؟

الواضح ان الاجهزة الرسمية حتى الآن، ونتمنى ان يكون وزير الزراعة مع زملائنا في وضع آخر ، فميل إلى بقاء الامور على عواينها، فلا هي متهمة بالارشاد ، ولا بالبحث ، ولا بالانتاج . ولا بالتسويق ، ومع ذلك دائماً هي مشغولة مطلوب منكم انما السادة ، أن تضمنوا

التوليفة المناسبة بين كل امكاناتنا للخروج من المأزق الزراعي وأن نحدد بالضبط ماذا نريد وكيف يمكن ان نصنع ما نريد ؟ أن نعمل على حل الآزمة لا إدارة الآزمة كما هي الحالة الراهنة .

ان ازمنا في القطاع الزراعي هي ازمة تخطيط وازمة انتاج تسويق .. وللتذكير ايضاً فان كل الفرعات التي قامت بها هذه الاجهزة قد فشلت فشلاً ذريعاً ، وان اداعها لم يحل الآزمة بل اسهم في تعميقها .. وهنا سنبين بعض العناوين القائمة في تشخيص المشكلة من جانب وطرح امكانية الخروج من الآزمة باشتقاقات القطاعية المتعددة من جهة أخرى .

في حقل التخطيط

تفعيل دور المجلس الزراعي من هيئة استشارية كما هو واقعه الحالي ، الى هيئة قيادة معنية بالتخطيط ومعنية بمتابعة التنفيذ وبالتقييم ايضاً ووقف كافة اشكال الازدواجية في عمل مؤسسات القطاع الزراعي وكافة اشكال التضارب بالاهداف .. التي نعيشها منذ ان بدأ الفعل التنموي المنظم في القطاع الزراعي . اكثر من مؤسسة معنية بالتسويق أو بالاهتمام أو بالنشاطات الاخرى .

تحديد مهمات واقعية تخصصية مرحلية وبعدة المدى لكل جهاز عامل في القطاع الزراعي ، ووضع تقاليد للمحاسبة ، محاسبة الهيئات القيادية في كل جهاز على قاعدة ما تم انجازه وأسباب عدم الإنجاز .. أي بمعنى تحديد المسؤوليات والتقصير واستبدال الهيئات القيادية

باخرى بمنظار موضوعي قوامه الكفاءة لا غير. نحن بحاجة يا معالي وزير الزراعة الى التقييم ، نحن لا نقيم أدائنا في القطاع الزراعي .

تحديد المهمة الرئيسية للقطاع الزراعي وهل هي مهمة الاكتفاء الذاتي ، أو مهمة اسهام هذا القطاع في تحسين وضع الميزان التجاري ... والدخول أكثر في تفاصيل مهمة كل قطاع فرعي في الزراعة وتوفير كافة الامكانات وفق المتاح لكل قطاع ، حتى يستطيع انجاز ما هو مطلوب منه .

أي بمعنى مركزية التخطيط مركزية التابعة ولا مركزية التنفيذ ومركزية التقييم ايضاً ، حتى نراعي وضع التركيبة الاقتصادية / الاجتماعية في بلادنا ، وحتى نراعي دستورنا وميثاقنا الوطني - فان المصلحة والواقع الموضوعي يمليان علينا اشارك القطاع الخاص في كل هذه المهمات لكن على قاعدة العدالة الاجتماعية وانصاف كافة اطراف العملية الانتاجية الزراعية .. بلا استثناءات ولا انحياز .

في حقل الانتاج والمديونية

تحفيز المزارع وتوجيهه إلى الانتاج الذي نحتاج سواء كان ذلك في القطاع النباتي أو الحيواني والاستثمارات الانسانية أو العقلية .

ومراقبة اسعار المستلزمات الزراعية ودول للنشأ زمن حيث النوع ايضاً لتخفيض كلفة الوحدة المنتجة وبالتالي القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية أو تخفيف الكاهل على

المواطن المستهلك أو تخفيف خطر الخسارة الذي يتعرض له المنتج سنوياً .

إخواني كلفة الانتاج الزراعي في الاردن من أعلى الاكلاف ، وأنا أعتقد بمراقبة مستلزمات الانتاج وتحديداً في دول المنشأ يمكن العمل على تخفيض هذه الكلفة .

وهذا الامر لا يحتاج إلا إلى تنشيط الملحقين الاقتصاديين لسفارتنا ووجود جهاز فاكس في الجهات المختصة .

وضع البرامج لكل منطقة في حقل المكافحة والتسميد الجماعي من حيث النوع والتوقيت والقطف من اجل تحسين سمعة انتاجنا الوطني في الخارج وزيادة فعالية الوقاية والعلاج وعدم اجازة أي بحوث لا تخدم زراعتنا الوطنية والعمل على توفير نتائج هذه البحوث لتكون في متناول يد المزارع والمرشد الزراعي .

تنشيط الزراعة في كل منطقة من حيث النوع والتوقيت والمساحة وفق برنامج زراعي احتياجاتنا الوطنية في كل موسم وزراعي تعاقباتنا المسبقة مع الخارج ووضع الحوافز التي من شأنها تشجيع المزارع على انتاج الأصناف ذات المردود الربحي الأقل وتسهيل الشحن الجوي ودعم انتاج هذه السلع لا استيرادها .

إخواني الملكية الاردنية ، وهذا لوزير النقل ، تأخذ مقابل كل طن ضعف ما تطلب الشركات العربية والاجنبية التي تهبط في عمان .

هكذا من الأشغال

وضع دورات انتاج تليها ما ورد في الفقرة السابقة وتعمل على ابقاء التربة في حالة غنى دائم فيما يتعلق بالعناصر الاساسية الضرورية للزراعة وزيادة انتاج الحبوب وتخفيض انتاج الخضروات .

تصنيف الارض الزراعية بالاستناد إلى المناخ ونوع التربة والمحصول المناسب ووقف الاعتداء على الارض الزراعية .. التي قضم الاسمنت جلها ، على مدار العقدين الماضيين اي انقاذ ما يمكن انقاذه .

اختصاص قرارات التنظيم ، تنظيم القرى والمدن ، الى لجان فنية لاستثناء الارض الزراعية من عبث الذين لا يرون اكثر من مصالحهم واتخاذ قرارات وطنية بعدم التوسع غربا في كل مدننا حيث تقع اراضيها المناسبة للزراعة .

عدم منح أية تسهيلات لمن يريد ان يعمل في الزراعة الا ما يتناسب وتوجيهاتنا الوطنية .

ربط الاقراض بالانتاج وتحصيل ما هو مستحق من خلال التعاقد واعفاء المزارعين من الفوائد وجدولة القروض لفترات معقولة .

وذكر لي معالي الوزير انه في انظار عربية مجاورة تربط الانتاج بالمديونية ، فلا المزارع يطلب ان يعفى والدولة تنفس الوقت لتحمل مسؤوليتها مع المزارع في كل الاوقات .

ضرورة وجود مخبرات لفحص التقيحات السامة ولحصى التربة وعدم السماح بالقطف الا بعد الاجازة من هذه المختبرات .

معالي الوزير في منطقة غور الصافي في حوض كامل هناك آفات في التربة ، هذا العام لم يعطي هذا الحوض ولا كيلو غرام واحد ، وهذا سمعناه ، نواب الكرك ، في لقاءنا مع مزارعي منطقة الكرك في رمضان .

اختصاص الانتاج للرقابة الفنية

التعاقد مع المنتجين الذين يلتزمون بالنمط هنا في حقل الانتاج النباتي او بالانتاج وفق التصور الوطني بالنسبة للانتاج الحيواني وفق اسعار مناسبة والكلفة والجهد الاجتماعي المبذول .

ونحن نقترح يا معالي الوزير أن يكون النمط حتى نستفيد من مزاي انتاج الكير على مستوى الحوض ، في التجربة السابقة جزئت الوحدة الزراعية إلى دوتومات بسيطة ففقدنا إمكانية الاستفادة من مزاي الانتاج الكبير واحتجنا إلى أجهزة طويلة حتى نراقب النمط الزراعي ، ففشلنا ، نحن نطالب أن يكون النمط الزراعي على مستوى الحوض .

أيضاً مطلوب تنشيط الاسواق الموازية والتعاونية بحيث تتم عمليات البيع دون وسطاء حتى يتم تحسين السعر بالنسبة للمزارع .

الترام شركة التسويق بمهامها الاساسية وعلى رأسها خدمة الانتاج الوطني والسعي لإيجاد اسواق خارجية دائمة له وعدم طرح أي أصناف في الاسواق في مواسم الانتاج الوفير لهذه الأصناف محلياً وهذا يتم سنوياً .

شركة التسويق التي وجدت للخدمة

الانتاج الزراعي تنافس المنتج الزراعي وتنزل في نفس الموسم مواد زراعية لا لزوم لأنزالها .

وقف استيراد السلع الزراعية الكمالية حتى لا تؤثر على انتاجنا الوطني .. وذلك ان مواطننا يجب أن يعود إلى سابق عصره بعدم استهلاك أي صنف إلا بموسمه بل عدم استهلاك اصناف لا تنتج في بلادنا .

يا إخوان نشاهد في الاردن فاكهة والله مالها داعي ، والفاكهة الموجودة في بلدنا كافية ومن أحسن ما يمكن .

نحن بحاجة إلى قرار جزئي من الحكومة بوقف الاستهلاك ل ٣٠٪ من شعبنا .

تشجيع الجمعيات التسويقية المختصة ونخلصها من برائن البيروقراطية القاتلة ليتسنى لها الإبداع دون قيود عملة وضارة . واقترح على معالي وزير الزراعة أن ينعقد مؤتمر أو ورشة عمل لإعادة تقييم الجمعية التعاونية الزراعية باعتبارها الوحدة الرئيسية في العمل التعاوني ، إعادة تقييمها وتنشيطها من جديد لتضطلع بمهامها .

وبمعالي الوزير أؤكد لك بأن الاخطاء ليست في المزارع ولا في الوحدة الاساسية ، الأخطاء في القرار الزراعي الذي اتخذ تعاونياً على مدار العشرين سنة الاخيرة .

التوجه إلى التصنيع الزراعي للمواد التي لا زالت تحتل مكانة خاصة في فواتير استورداتنا من ضمنها الحليب المجفف وكذلك مسحوق البيض والصناعات التي

تعتمد على الخضروات والفواكه المحلية . هذه العناوين يمكن أن تكون بداية لعمل جاد في الحقل الزراعي وهي ليست اختراعات كما انها ليست مادة نظرية أنها مقترحات مشتقة من الواقع قابلة للتنفيذ لكنها تحتاج إلى عنصرين الارادة والانتماء وإخال أن بلادنا لا زالت تزخر بإمكانات النجاح لانها تمتلك هذين العنصرين .

وأعتقد أن من الضروري في حقل الاسعار أن الحكومة تتدخل في عسر المفرق ويومياً تنزل تسعير لأسعار الخضروات والفواكه للمواطن المستهلك .

لماذا لا نضع تسعيرة لسعر الجملة ؟ ما دام نضع للمفرق لنضع للجملة تسعيرة حماية للمزارع من إمكانيّة الاستغلال .

التسيق بين وزارة الزراعة والتموين والتقنين لاستيرادها بما لا يضر بالانتاج الوطني . وأعتقد أن معالي وزير الزراعة ومعالي وزير التموين في صورة الزيت . عندنا الآف الاطنان من الزيت المنتج محلياً ومع ذلك تم استيراد كميات كبيرة من الزيت بدون سبب وبدون مبرر موضوعي .

اقامة شركة للتأمين على المنتجات الزراعية وذلك باقتطاع نسبة مما تحمله الاسواق المركزية التابعة للبلديات وتحصيل نسبة من فواتير المستلزمات المستوردة أو التي تنتج محلياً وتحصيل رسم من المزارعين لقاء التأمين .

يا إخوان سوق عمان يأخذ ٤٪ ، والله لا أعرف ما هي الخدمة التي يقدمها للمزارعين .

عكس من الأصول

- ادخال الزراعات ذات الاحتياجات المائية القليلة في سلة انتاجنا الزراعي كالكاكا والافوكادو على سبيل المثال لا الحصر والتوسع في انتاج العنب خصوصاً في المواسم الجيدة للتسويق .

- عدم منح تراخيص لحفر الآبار أو استهلاك مياه الديسي الا للجمعيات التعاونية الانتاجية وتشجيع الشباب للتوجه إلى تأسيس هذه الجمعيات ومساعدتهم بتكاليف الاستصلاح والبنية التحتية إلى أن تقوم المشاريع وتبدأ بالاكفاء ذاتيا .

وأخيراً إخواني سبق وأن ناقش المجلس الوطني الاستشاري وفيه بعض الاخوان كانوا في المجلس معنا ، ناقشوا السياسة الزراعية ووضع ورقة أنا أعتقد أنها من أهم الأوراق التي وضعت بمساعدة نقابة المهندسين الزراعيين ونقابة الأطباء البيطريين ، والمفروض أنها تطبق وأنا أعتقد الآن أن ورقها صار أصفر وموجود في المكتبة أو وثائقنا ويمكن الاستعانة بها .

نرجو أن لا نصل إلى قناعة بأن غياب السياسة الزراعية هو بحد ذاته سياسة زراعية ، لا نريد أن نصل إلى هذه القناعة ، نريد أن يكون لدينا سياسة زراعية واقعية وأنا أعتقد أن حل المشكلة الزراعية ليس لإختراع ذري ولا هي مسألة بحاجة إلى خبرات ودراسات من الخارج في واحدة من السنوات استعانوا بخبراء أجانب ، أخذوا ١٠٠ ألف دينار على دراسة قطاع الدواجن والله ما عملوا شيئا إلا إعادة طباعة ما لدينا من إحصاءات في مؤسسات القطاع

لنحدد منها ١٪ على ما هو مستورد من المستلزمات الزراعية ، و١٪ على التصدير ، ورسم من المزارع ونبدأ بشركة تأمين وطنية على الاسعار وعلى درء أخطار الطبيعة .

يقول لي زميلي جمال الصرايرة ان القانون يمنع ، نحن سلطة .

في حقل الري / نقترح التعامل مع المياه ككالمالية عامة كما ورد في الميثاق الوطني .

اعادة مسح الآبار الجوفية المرخصة منه وغير المرخصة ، فيه ٤٠٠ بئر غير مرخصة وتحديد المساحة التي يرويها كل بئر ، وتركيب ساعة تحدد احتياجات كل مزرعة ، وضخ المياه المتبقية إلى مساحات أخرى من الأراضي لزراعتها بالمحاصيل ذات الصلة الاستراتيجية ، وتعويض الآبار المرخصة عن بعض تكاليفها الرأسمالية لقاء ضخ الفائض لديها .. وإيقاف هذه الآبار عن بيع المياه / ثروة وطنية لا يجوز الاتجار بها .

اعادة الزام المشاريع الزراعية في منطقة الديسي بالمهمة الرئيسية التي أنشأت على اساسها وهي انتاج الحبوب والأعلاف وتربية المواشي والكف عن انتاج السلع التي يشكو سوقنا من فائض منه .

الكل يعلم أن مشاريع الديسي صممت وبيعت لبعض الشركات حتى تنتج الحبوب وتربي الماشية ، الآن ينتجوا بطاطا ورمول ويتنافسوا المزارع في الغور أو في الشفا .

الزراعي على ورق أبيض كتب باللغة الانجليزية وهي موجودة ربما في وزارة التخطيط .

المشكلة الزراعية تحتاج إلى خبرات والخبرات موجودة في بلدنا ، وعنصر الانتماء موجود في بلدنا يحتاج إلى توليفة من نوع خاص . وأنا أعتقد أن معالي الوزير هو من الوزراء المتمين ، وكلكم متمين ، ويستمتع بأهمية الانتماء والمواطنة الصالحة ، وأنا أعتقد يمكن أن يحقق الكثير .

وبأسم زملائي النواب الذين عملوا هذه الورقة في الدورة الاستثنائية ربما سنقدم لمعالي الوزير ولللمجلس الكريم ورقة وسنحاول أن نعطي آليات لهذه العناوين في سبيل تحقيقها .. وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، الأخ محمود الهويمل وأرجو الاختصار .

السيد محمود الهويمل : شكراً دولة الرئيس .

أنا أقر كل التوصيات التي جاءت من اللجنة الزراعية لكن أود أن اضيف توصية واحدة بالنسبة للوضع الاستثنائي الذي عاشه المزارع هذا العام . حيث أصيبت المحاصيل الزراعية بالأمراض بالإضافة إلى تدني الاسعار ، فالمزارع لم يجني ثمار ما زرع وخاصة أقصد هنا مادياً .

وعليه فالمزارع لا يستطيع أن يزرع ارضه في العام القادم . لذلك اقترح أن تدرس الحكومة واقع المزارع دراسة جدية وأن تدعمه

مادياً بغض النظر عن دفع المستحق عليه من الدين أم لم يدفعه للجهة المقرضة لهذا العام فقط .

في الصفحة السادسة الفقرة السابعة « منع استيراد محاصيل المعز من البصل والثوم والبطاطا إلا في الحالات القصوى للحاجة إليها » . حقيقة أنا مع شطب « إلا في الحالات القصوى للحاجة إليها » لأنني أرى هذه الاضافة هي مدخل للحكومة للاستيراد ، وحصل أن الحكومة هذا العام استوردت مادة الثوم والآن المزارع لا يستطيع أن يبيع مادة الثوم وإذا باعها يبيعها بخسارة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، أخ فواز الزعبي الأخ مفلح تكلم باسمك لكن حكيت لي في عندك وقفة واحدة محددة .

السيد فواز الزعبي : شكراً دولة الرئيس ، لقد جاءت توصية اللجنة الزراعية الثالثة ذات العلاقة بشطب قيمة فوائد القروض للمزارعين إن كانت القروض من مؤسسة الاقراض الزراعي او المنظمة التعاونية واني إذ أؤيد شطب هذه الفوائد فإن النظرة لصغار المزارعين المثقلين بالديون يحتاج منا جميعاً إلى دعمهم بشتى السبل المتاحة من أجل اعادة الحياة لقطاع الزراعة الذي يعتبر من ركائز الاقتصاد الوطني .

وهنا لا بد من الاشارة إلى ضرورة وجود سياسة تسويقية ووضع برامج خاصة بتنظيم المزارعين وتوجيه الزراعة بشكل أفضل مما هو عليه الآن . وحتى نضمن توفير المياه وعدم نضوبها وأغلق الآبار التي حضرت

هكذا من الأعمال

بدون ترخيص وتستغل لغير غايات الشرب والسقي وهي (٤٠٠) هـ تقريباً والتي أعتقد أن بعثات الدبلوماسية والتجارية في الخارج معنية أيضاً بالبحث عن أسواق لمنتجاتنا الزراعية ولا بد من تفعيل دورها في هذا المجال ولا أخفيكم الزملاء الأفاضل أن هذه المهمة يمارسها بناؤنا بحثاً عن أسواق جديدة مع أن هذه المهمة تقرر بالدولة ولقد عرف المواطن الأردني أن هناك أسواقاً لمنتجاتنا الزراعية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة في روسيا وحيث تم تصدير عدد من المنتجات الزراعية فعلاً وبيعها فيها قبل أن تفكر أجهزتنا العتيقة وبعثاتنا بذلك .

نتأمل مزيداً من العمل الخالص تجاه قطاع الزراعة للنهوض به وبعث الحياة فيه من جديد ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الأخ حاتم الغزاوي ، أيضاً عليك نفس الشيء إذا تكلمت .

السيد حاتم الغزاوي : شكراً سيدي الرئيس .

وحيث أنني عضو في اللجنة الزراعية وقد تحدثت الزميل مفلح الرحيمي بأسمي أيضاً فأنتي سأكتفي بما لا يتجاوز ثلاث دقائق إن شاء الله .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس - السادة الزملاء الكرام .

من هذا المكان زمن تحت هذه القبة

٢- ان مزارعنا مكبل باغلال المديونية الحكومية والقطاع الخاص والوسطاء والكل يطالبه بالسداد ولا حيلة أمامه إلا أن يقوم بذلك لمن أين يا ترى في ظل هذه المواسم

تحدثت من قبل وقلت سوف يشهد هذا المجلس وهذه الحكومة وبفضل جهودنا المشتركة نهاية لمشاكل الزراعة والمزارعين . وأضيف اليوم أن الأمل كبير أن تتحقق هذه النهاية السعيدة بعد الاطلاع على توصيات لجنة الزراعة والري والتي هي بين أيدينا .

دولة الرئيس - حضرات النواب المحترمين .

لقد جاءت توصيات اللجنة الزراعية محيطة بمشاكل الزراعة وهمومها ، وضمت بعض الحلول أمام مجلسكم الكريم ولن أضيف إليها شيئاً فلقد ناقش أعضاؤها المشكلة ومن منطلق الأمل تقدموا اليكم بتوصياتهم ، إلا أنني ومن خلال الامواج المتلاطمة التي تتقاذف المزارعين ، والواقع المر ومعاناته التي تتصرهم ألماً وبأسم جموع المزارعين البسطاء الطيبين الذين هم من هذا الشعب الطيب استأذنتكم في أن أورد الملاحظات التالية .

١- إننا جميعاً ركاب سفينة واحدة ومسؤوليتنا نصل بها بر الامان ، ولا يختلف إثنان أن مسؤولية الريان فيها أكبر وأعظم من مسؤولية الملاحين ومن جهد المسافرين عليها ، والريان هنا هو الحكومة ، والمسافرون هم المزارعون ، وأما الملاحون فهم وزارة الزراعة والمؤسسات المتخصصة الأخرى .

٣- ان مزارعنا بحاجة أن نسوق بضاعتهم ولا ينتظرون إعفاء من فائدة أو أصل دين رغم أنهم لا يمانعون اذا ما تم ذلك بل يطالبون من أبناء هذا الوطن الذي يحبونه وعليه تقع مسؤولية إقالة عثراتهم . وفي هذا الباب فأنتي اقترح .

أ- إعفاءهم من كافة الفوائد المترتبة عليهم .

ب- إعفاء المزارعين من مبلغ عشرة آلاف دينار كسقف من اصل المديونية ، وذلك حتى ينطلق الى المستقبل والأمل يحده في فتح صفحة جديدة مشرقة في عالم الزراعة .

ج- ان لا تأكل الحكومة جهداً في سبيل فتح اسواق جديدة لدى العالم الخارجي بعيداً عن الاسواق التقليدية التي نحصر عليها كذلك ، علماً بجودة بضاعتنا واختلاف مواسمنا عن مواسم تلك الدول للصنف الواحد ، بالإضافة إلى حرية تبادل للمنتجات الزراعية مع الدول المجاورة .

د- فتح المجال أمام شركات الطيران المختلفة لشحن المنتجات لمن يرغب حيث أن طيران مؤسسة عالية لا يستوعب ذلك علاوة على ارتفاع تكاليف الشحن لديها .

٤- ان مزارعنا يؤمن بأنه من الأولى أن نأكل مما نزرع وأن نلبس مما نصنع ، وإذا كان النوع الأول في غاية التوفير فلم لا يستغل أحسن استغلال ونهياً المصانع اللازمة لذلك

ونقضي على الاختناقات التسويقية .

٥- إن قضية مياه الري من القضايا الحساسة جداً والتي ينبغي عدم المساس بها بالزيادة ، فالمزارع يحن من اسعارها الحالية ويعتبرها مرتفعة جداً وأن أي زيادة على اسعارها سوف تقضي على أي أمل عنده في أن هناك من يشعر بشعوره ويقدر ظروفه .

ولقد سعدنا اليوم بما صرح به عطوفة أمين عام سلطة وادي الأردن بأن الحكومة لا تفكر برفع اسعار المياه فشكراً له وللحكومة .

٦- وأخيراً فكثيراً ما يبيع المزارع انتاجه بأقل من ثمن البوة الفارغة أو بأقل من ثمن الكيلو غرام الواحد للمستهلك ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الأخ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس

انا مدخول بي دخالة عشائرية من الشيخ ابو زنتل يريد دقيقة لو تكلمت ، وهذا واسطة متوسطين كلنا له .

شاكرين جداً لاتساع صدر الرئاسة وحسن الادارة بطرح هذا الموضوع الهام للمناقشة والاطالة في ذلك ، لأن هذا القطاع الحقيقة أنه مهم ، وكما أشار الزميل سمير لقد عانينا في المجلس الوطني وأقمنا عدة ليالي طويلة ووضعتنا مقترحاً ، أعتقد أنه موجود في

ملفات المجلس ، ومقترحات بناءه .

إنما مداخلة بسيطة لمعالي وزير الزراعة على هامش هذا الحديث ، كأنما قرأت اليوم في الصحف فيه إستباق لتوصيات اللجنة وقرار المجلس حول جدولة الديون ، ولكن للأسف رأيت أنه يعني فقط الناس الذين أصيبوا بكوارث وهذه كلمة مطاطة .

ثانياً ، القوائم ليس لها ذكر ، نرجو من معاليه ومن مجلس الوزراء الموقر والذي تبنى هذه السياسة أن يلحق الخير بالخير ، وأرجو كذلك اعلامنا عن مدى المعلومات الواردة حول توحيد التسليف بنك تسليف زراعي موحد وهو ما تراه اللجنة .

لذلك دولة الرئيس ، أثنى على كافة التواصي التي قدمتها الكتل وإثني مع المجلس والأخ محمد عضوب بأن تكون القرارات للمجلس في هذا الشأن بالذات ملزمة أو مقنعة لنا وللحكومة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير الزراعة .

معالي وزير الزراعة : شكراً دولة الرئيس .

أود أولاً أن أعرب عن إفتخاري في أن انتمي لبلد ينتج نواب فيه أمثال من تكلم هذا المساء ، وأشعر أيضاً أن كل فكرة كان يمكن أن تخطر لي أن أحدكم قد سبقني إليها .

فأحمد الله أننا نعيش في وطن سحره

الله لنا لا يحتكر أحمد فيه المعرفة والحكمة ، ولا تحتكر مجموعة منا المعرفة الكاملة والنهائية .

سيد الرئيس - حضرات النواب المحترمين

لقد ذكرت عند تلاوة بياني بين أيديكم في ١٩٩٤/٢/٢٣ أننا قد إجتمعنا مع اللجنة الزراعية ، وأننا خلال عدة ساعات ناقشنا وحددنا معالم المسألة الزراعية ووضعنا خطة عمل لمواجهة متطلباتنا .

وعلى الرغم من أنني لم أذكر تفصيل ميزات المسألة الزراعية كما تفضل أخي سعادة الأخ سمير وقد كفاني هو ذلك ، إلا أنني دون مبالغة وتهويل أعربت عن هواجس هذه الحكومة التي تتطابق لدرجات متفاوتة مع كل ما ذكر من معالم هذه المسألة تحت هذه القبة هذا المساء .

وأجد نفسي باتفاق تام مع كل ما ذكر ، سواء أكان ذلك تحليلاً أم تحديداً أم معالجة . وأضف صوتي إلى صوت كل منكم ممن أثنى على توصيات اللجنة الزراعية . وحتى أكون عادلاً لنفسي ولهذه الحكومة سوف أستعرض معكم وإيجاباً ما تم إنجازه خلال الأشهر الثلاثة الماضية ، علماً أن ما تم إنجازه خلال الأشهر الثلاثة الماضية ، علماً أن جهود هذه الحكومة في مجال القطاع الزراعي لم تقتصر فقط على الثلاثة أشهر الماضية .

كما أن جهود الحكومات المتوالية

والمتتالية قد أوردتها لكم عرفاناً لكل حكومة ولكل جهد بما ساهمت به خلال الأربعين سنة الماضية .

دولة الرئيس - حضرات النواب المحترمين

خلال الأشهر الثلاثة الماضية تم إجتماعي عدة مرات مع المزارعين والذين إلتصبت شكاواهم في أن المشكلة تقع في هذا الوقت بالذات في مسألة التصريف ، وفي مسألة توصيل منتجاتهم إلى الاسواق وبيعها بأسعار عادلة .

وتبين لنا جميعاً أن هنالك إختناقات تتمثل في نقل البضائع من الحقل إلى السوق ، وأن هنالك بعض التحكم في من ينقل المنتجات من الحقل إلى السوق المركزي أو المحلي .

ووجدنا أن هذه المسألة صعب حلها لسبب بسيط أن الناقلين إما مزارعون وإما أبناء مزارعين وإما معاشون بسطاء يملك كل منهم « بك أب » تحمل حملاً وتنقله إلى السوق بكلفة عشرة قروش بين الحقل وبين السوق .

بذلك لم تتمكن ولا أرى ضرورة للعرض لهذه المشكلة في هذه المرحلة .

ثم انتقلنا إلى الاسواق المركزية ، وعلى الرغم من وجود عدة منها إلا أن معظم مزارعينا يوردون إنتاجهم إلى السوق المركزي . فوجدنا أن هناك إختناقات في الوسطاء حيث يوجد وسطاء يتاجرون ويتعاملون مع الحجم

الأكبر من منتجاتنا . ولن أستعمل هنا كلمات مثيرة ولن أقول بأنهم محتكرون ولكنني أقول الحقيقة أنهم يتعاملون مع الجزء الأكبر من مبيعات ذلك السوق .

هنالك البعض وحتى تحت هذه القبة من يقول أنه إن وجد ستة أو سبعة أو ثمانية فليس ذلك إحتكار ، ومن يقول بأن صغير الوسطاء لا يستطيع أن يتعامل بقوة مع المزارع ، فوجد ستة أو سبعة في هذا السوق له منافع ، أو أنا أثنى بما تفضل به بعض الاخوة ، وله أيضاً مساوئه .

ألمي أن نتوصل ومن خلال بحثنا في اللجنة الزراعية إلى قناعة نهائية في ذلك ، وعندئذ ننسب جميعاً حكومة كنا أو مجلس نواب إلى المؤتمر الزراعي المنشود أن توجه هذا البلد يجب أن يكون في هذا الاتجاه ، إما زيادة عدد الوسطاء وإما التأكيد على العدد الموجود .

وجدنا مشكلة أخرى أن هنالك تلاعب فيأتي الوسيط الغير وسيط فيشتري بضاعة من مزارع ويدفع ثمناً بخساً بها ، وهو من غير الذين لهم الحق في التعامل في السوق .

ويبيعون ذلك مرة ومرتين وثلاث وأربع قبل خروج البضائع من السوق ، ووجدنا أن بعضاً من هؤلاء غير أردنيين فكلف معالي وزير العمل أن يذهب وقد ذهب ، وما يصلني الآن من معلومات تؤكد أن هذه الممارسة لم تعد موجودة في سوق عمان المركزي ، وإن وجدت فنحن بصدد إجتثاثها .

عكس من القول

ثم وجدنا أيضاً دولة الرئيس ما تفضل به بعض الزملاء أن أمانة تقاضى ٤٪ كعمولة لها على ما يباع في سوق عمان المركزي ، وهو رقم يقترح بعض من نشرت رأيهم أنه عالي نسبياً .

وكما ذكر بعض الأخوة فهو في نظام ولقد فاجت معالي أمين العاصمة في ذلك ولم يبدى مقاومة لفكرة إعادة النظر ، وسأتابع هذا الأمر إلى أن نجلوه وأن تأخذ بشأنه قراراً إما بتحويل بعض المنتجات إلى أسواقنا المحلية مما يربح مزارعنا ، وإما أن نبيع بسوق مواز لسوق مركزي وخارج حدود الأمانة إذا دعت الحاجة بحيث نتجنب ما نأخذه الآن وما يدفعه المستهلك نسبياً إلى أمانة العاصمة أو أية بلدية أخرى .

وبعد هذا سيدي جالسنا بعض الناقلين ، وهم إما ناقلون بريون وإما ناقلون في الجو ، كانت الشكوى ان الناقلين البريون يتقاضون ٣٢٠٠ دينار أجرة كل براد يذهب بين المملكة وبين الخليج ، في حين أن البراد غير الاردني يتقاضى فقط ٨٠٠ دينار .

ولقد تعهد والترم مالكو البرادات ان ينقلوا جميع منتجاتنا الزراعية بسعر (٨٠٠) دينار ، لكل براد نزولاً من ٣٢٠٠ إلى ٨٠٠ دينار وكان هذا مطلب للمزارعين بلا استثناء .

بقيت مشكلة أخرى ولا أستطيع إلا أن أضمها أمامكم وهي الهددات السياسية التي تعترض طريق السائق الاردني حينما يأتي إلى

بعض الحدود المجاورة . وهذا أمر تعلمونه وأنتم جزء من القرار في هذا أن هذه الحكومة وفي كل مستوياتها تحاول ما تستطيع لكي تخرج من هذا المأزق .

ثم بالنسبة للنقل الجوي كان الانطباع أن الملكية الاردنية تتقاضى أسعاراً لا تقل عن دولار واحد لكل كيلو غرام بصدور إلى أوروبا .

التزمت الملكية الاردنية بما يلي :

ستقاض الملكية الاردنية اعتباراً من ذلك الاجتماع ٤٦ قرش إلى بريطانيا على كل كيلو غرام مصدر ، و ٤٢ قرش على كل كيلو بصدور إلى هولندا ، و ٤٠ قرش إلى أي موقع آخر في أوروبا ، وهو ٦٠ سنت بدلاً من دولار .

وفاتحنا الملكية الاردنية بأننا نحتاج أيضاً إلى طائرات خاصة تنقل منتجاتنا ، فأفادت الملكية الاردنية ...

- وهنا أنصت الجميع واستمعوا لأذان العشاء .

دولة رئيس المجلس : تفضل معالي الوزير .

معالي وزير الزراعة : كما تم الاتفاق مع الملكية الاردنية بأنها على استعداد أن تنقل كامل إنتاجنا الزراعي إلى بلدان الكتلة الشرقية بالكلفة ، وأنهم عرضوا أن يتدخل المزارعون باتحادهم أو منظماتهم بالتعرف على هذه الكلفة .

كما أنهم أضافوا أنهم على استعداد أن

بقي بعدئذ محاولة لتوليف رزمة من الاجراءات لمواجهة إحتياجات المزارعين الذين يعانون ويقسوه بما يسمى إحتكاراً في مجال البذور ومجال المخصبات ومجال المبيدات .

ولقد تمكنا خلال الشهر الماضي من تخصيص مبلغ لاتحاد المزارعين ومبلغ مساو للمنظمة التعاونية لكي يبدأوا بشراء ما يحتاجه المزارعون من بذور و / أو مخصبات و / أو بذور إذا إرتأوا ذلك . والآن مؤسسة الاقراض الزراعي والتي أيضاً فوضت بهذا الحق تقوم بأعداد الترتيبات الكافية واللازمة بينها وبين إتحاد المزارعين ، وبينها وبين المنظمة التعاونية لتنفيذ هذا الاجراء .

وبعد هذا الموجز أرد أخيراً أن اطمن الأخوة الذين ذكروا إمكانية عدم التعامل الربوي في مجال الاقراض الزراعي ، ويسعدني أن أنقل لكم أيضاً أن مؤسسة الاقراض الزراعي قد بدأت واتخذ مجلسها قراراً بالتعامل اللاربوي مع المزارعين الذين لا يودون التعامل في هذا المجال واعتباراً منذ ما يزيد على اسبوعين أو ثلاثة .

ولللك من أراد أن يتعامل مع المؤسسة في هذا المجال فليبدأ ، ولكن مقابل هذا علينا أيضاً أن نطلب منه نحن كنظام وكبلد أن يضع أمواله لدى المؤسسة حتى تتمكن المؤسسة من إعداد أموال كافية لهذا النشاط .

أعود الآن سيدي وبأيجاز أيضاً للنظر وإستعراض تنسيات اللجنة ، وأجد أنني في هذا قد أجبت على الكثير منها ، وأجد أن هذه

ينقلوا بواسطة طائرات خاصة كميات أكثر من الكميات التي تنقلها طائرات الركاب وبكلفة ١٨٠٠٠ دولار لكل طائرة ، علماً بأنهم يوجرون هذه الطائرات بـ ٢٨٠٠٠ دولار لدول محيطة ولنفس المكان المقصود ، يعني إلى أوروبا الغربية والدول المجاورة بـ ٢٨٠٠٠ دولار ، لنا وللزراع الاردني بـ ١٨٠٠٠ دولار .

بقيت هناك مشكلة وهي مشكلة استعمال الطائرات التي تنقل اللحمة الطازجة إلى المملكة ، لقد تأكدت من معالي وزير الثميين أن المملكة تستورد سنوياً ما قيمته ١٨٠٠٠ طن من اللحمة الطازجة سنوياً ، أي ١٥٠٠ طن بمعدل شهري على الرغم من أنها تتفاوت في مواعيد وصولها ، فلو أخذناها كمعدل فهي ١٥٠٠ طن شهرياً .

وإذا حسبتنا ٢٥ يوم عمل في الشهر معنى ذلك أن الطائرات تستطيع أن تنقل معدلاً يومياً من صادراتنا الزراعية ٦٠ طن في اليوم .

سيدي الرئيس - حضرات النواب المحترمين .

إن تصديرنا خلال الشهرين الماضيين كان معدلاً ١٠٠ طن من المنتجات الزراعية يومياً ، فأذن حينما نتكلم عن تكليف الطائرات التي تحضر اللحمة بأن تنقل منتجاتنا فأتنا نتكلم فقط عن ٦٠٪ من مقدار صادراتنا ومع ذلك لقد تعهدت الملكية الاردنية بالنظر في هذا الموضوع وأنها لا تمنع من حيث المبدأ إذا عولمت بالمثل ، هذا بالنسبة للنقل يا سيدي .

التسيبات وهذا التقدير والتوصيات تتلاءم كما قلت مع قناعاتنا وقناعات معظمنا في هذا المجلس وهي ١٠٠٪ ليست بعيدة عن تصور هذه الحكومة وتوجهاتها .

نعم سيدي الرئيس - السادة الاخوة النواب المحترمين هنالك تقصير في مجالات عدة ، هنالك تقصير في التسويق وإلا لما تكلمنا عنه ، هنالك تقصير في الارشاد وإلا لما كنا تكلمنا عنه .

وأرد أن أؤكد هنا بأن مشكلة أي مزارع فرد تعمست ولادة بقرته أو نتجته هي مشكلته الزراعية ، حتى لو كانت كل نعجة وكل بقرة في الملكة مخدومة بعدة دكاترة ، ولكن مشكلة ذلك الفرد هي مشكلة من مشاكلنا ولا نستطيع أن نغفل أعيننا عنها .

من هنا أعترف وأقول أن هنالك تقصير وأن هنالك مشاكل وأمل أن نتوصل جميعنا إلى التعرف على حلها بحيث وإن شاء الله بعد سنة من الآن ومهما كانت الحكومة التي تحتل هذه المقاعد ، فإن مجلسكم هذا سيقول لقد تخلصنا من المشاكل التي كانت معروفة لدينا في شهر آذار من سنة ١٩٩٤ ، وأنا ستوجه إلى حل مشاكل أخرى لم تكن معروفة لدينا .

يبقى لدينا سيدي موضوع القروض ، قبل حوالي عشرة أيام ، قبل العيد بقليل لازمني بعض الصحفيين للتكلم عن موضوع إضراب المزارعين ، وكان بعد ذلك يومين من المقرر أن ينظر مجلسكم الكريم في تقرير اللجنة الزراعية ومواجهته على عدم مخاطبة ذلك الصحفي

والصحفيين لسبب بسيط أن في ذلك إستباق لتقرير اللجنة الزراعية ، وقبلها بليلة تكلمت معهم وقلت ليس من الحق إلا لوزير الزراعة ولا حتى لصحفي أن يستبق ما تريد وما تود اللجنة الزراعية أن تقوله وأن تقدمه إلى مجلس النواب .

فمجلس النواب هو المنبر الوطني الدستوري الذي نعالج مشاكلنا من خلاله .

وهنا أرد على ملاحظة الأخ عبدالله حينما يقول هل إستبقنا هذا النقاش في أن أعلن عن ذلك ، لا ياسيدي لم نفعل ذلك .

إن قرار مجلس إدارة مؤسسة الاقراض الزراعي في أن تعيد النظر بحالة كل مدين مضى عليه أكثر من شهر ، ولذلك يمكن جاء نشره في نفس الصحيفة التي نشرت إستباقاً حديثاً لها مع سعادة مقرر هذه اللجنة قبل عرض تقرير اللجنة على مجلسكم الكريم .

أما الموضوع الأخير سيدي ، ومع تسليمي الكامل بأنه سيكون هنالك تفعيل للمجلس الزراعي الأعلى وتنشيط لجميع نشاطات هذه الوزارة ، وإصرار على عقد مؤتمر وطني زراعي .

مع كل هذا إلى أن نتوصل إلى نخط زراعي نستطيع من خلاله أن نتعرف على سلعة استراتيجية ليست البندوزة يجمع أهلنا بأنها هي السلعة التي تخدم هذا الوطن وتخدم مزارعنا من خلال ذلك أعدكم بأن النشاط سيستمر بنفس الزخم .

يبقى لدينا مشكلة واحدة هي مشكلة إعادة النظر في القروض .

أرد أن أؤكد سيدي دولة الرئيس أيها النواب المحترمين أن نية هذه الحكومة وعزمها أن توجه لحل كل مشكلة أمام مزارعينا وتعرف هذه الحكومة وتعي أن أهم هذه المشاكل هي المشاكل المالية ، وبودها أن تقول نعم بإمكاننا أن نفر ٥٠ أو ١٠٠ مليون دينار لحل هذه المشاكل .

ولكن إن قلت ذلك فإن مجلسكم الكريم سوف لن يوافقني على ذلك ، فأنتم تعرفون مخصصات وزارة الزراعة وتعرفون ما ورد في موازنتنا هذا العام ، وتعرفون الظروف المالية المفروضة على هذا البلد والسير فيها .

ومن هنا فأنتي ما أستطيع أن أعد به هو أن هذه الحكومة لن تأكلوا جهداً في أن تخفف العبء الديني على مزارعنا ، وهنالك توجه جاد للنظر في إعادة الجدولة ، جدولة ماذا ؟ بعض الأخوان ذكر عشرة آلاف دينار ، بعض الأخوان الآخرين ذكر خمسة آلاف دينار .

بعضنا يمكن أن يرى أن الرقم الذي يجب أن ينظر فيه أقل من ذلك أو أكثر من ذلك ، لكن ما يقرر ذلك هو دراستنا معكم وليست بعيدة عنكم إلى أن نتوصل إلى قناعة بأن المزارع الذي إستدان هذا المبلغ يجب أن يسمح له هذه السنة بعدم مواجهة إحتياجات لربضه ، وكما تفضل بعض الأخوة توفير السيولة اللازمة والمال اللازم لمتابعه لزماعته .

فلن يكون إعفائه أو جدولة قروضه على حساب قدرته على ممارسة الزراعة .

إلى أن نصل إلى معادلة عادلة وأمنية أستطيعكم العذر بأنه ليس في مقدوري أن التزم أمامكم بهذا المجال برقم معين أو بحد معين ، هذا ما أردت سيدي أن أوجزه ، طبعاً هنالك نقاط كثيرة مما أوردها الأخوة وأتفق معهم كلياً عليها .

ونحن على ثقة وأمل أننا كما ذكرت في القريب العاجل أن تصبح هذه المشاكل خلفنا لنحضر أنفسنا ونعد أنفسنا وأن نولف أنفسنا لمواجهة مشاكلنا ... وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس - الاخوة النواب الكرام .

الحقيقة اللجنة الزراعية وضعت برنامج عمل لها لدراسة المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي بكل اتجاهاته نباتي أم حيواني ، وكان من ضمن هذه الخطوط العريضة هو اللقاء مع أصحاب العلاقة ، مزارعي الخضروات والفواكة ومربي الأغنام أو الدواجن .

ثم كان من برنامج اللجنة هو اللقاء مع الجهات الحكومية مجتمعة ومنفردة ، فكان هناك لقاء كبير مع وزير الزراعة ومع مؤسسة الاقراض ومع المنظمة التعاونية ، وكان هناك من ضمن برنامجنا لقاء مع كل القطاعات كل على حدة .

كل من الأعمال

أمام هذا الواقع دخل علينا بيان معالي وزير الزراعة ، تحدث الاخوان وشخصوا مضمون بيان وزير الزراعة . وكان المفروض على اللجنة الزراعية دراسة هذا البيان وتشخيص الوضع الزراعي والاشكالات بكل جوانبها على حدة ، وهذا يستلزم اللقاء مع المزارعين إن كان مزارعي الجانب النباتي أو الحيواني .

لكن هناك كتاب ورد من الرئاسة الجليلة ، من دولة الرئيس ، بأنه نحن أمام مشاكل آتية سريعة نطالب اللجنة الزراعية بمدة محدودة ، خلال عشرة أيام ، وضع توصيات بهذا الخصوص لمعالجة المشاكل الآتية التي تواجه المزارعين وتشكل عائق كبير أمامهم .

أمام هذه القضية حقيقة كانت هناك التوصيات ، وبالتالي كان هناك كثير من القضايا لم تطرح في هذه التوصيات .

وحتى أن اللجنة الزراعية ذلت تقريرها رقم ٢٠ سوف تستمر اللجنة في دراسة وبحث جميع المشاكل والهموم التي تتعلق بالقطاع الزراعي ومن منطلق الحطة التي إعتدتها اللجنة منهاجاً لعملها .

زملائي الكرام ، الحقيقة تحدث الزملاء عن توصيات كثيرة ، معظم التوصيات التي ذكروها كانت متضمنة في قرار اللجنة الزراعية ما عدا بعض الاقتراحات التي يمكن أذكر بعضها .

بعض الاقتراحات ، إعفاء المزارعين من

الفوائد وجدولة الدين ، أيضاً الحديث الذي تحدث عنه معالي وزير الزراعة ، قضية الشحن الجوي ، أطلب أن تكون هذه التوصية ، الحقيقة هذا قرار جرى ثمنه ، لكن هذا القرار موجود في الادراج ولم يعلن عنه وهذه قضية كبيرة جداً ، توصي اللجنة بالاعلان عن هذا الاتفاق مع الشحن الجوي .

لأن قضية الشحن الجوي كانت محتكرة وكانت الاسعار في ١٩٧٤ بالكيلو، وما تحدث به معالي وزير الزراعة شيء ايجابي ورائع نطمح أن يتفاعل على أرض الواقع ويكون هناك إعلان عنه بالصيف من أجل أن يقبل المصدرين على هذا الجانب .

فيه توصيات ذكرها الأخ سمير ، مثلما هناك تسعيرة للمفرق المطلوب تسعيرة للجملة هذه توصية أمام المجلس الكريم .

وهناك توصية أخرى بعدم رفع أسعار المياه ، وتوصية فنية ، أيضاً من الأخ سمير ، النمط الزراعي على شكل أحواض وليس وحدات .

زملائي أنا أطرح في النهاية توصيات قرار اللجنة الزراعية للتصويت من أجل إلزام الحكومة الموقرة بتنفيذ ما يمكن تنفيذه ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، نريد أن ندخل الآن في التعامل المباشر مع توصيات اللجنة الزراعية ، لكن بغض النظر عن أي قرار نتخذه هذا لا يعني انتهاء مسؤولية اللجنة

أصوات : نثني على ذلك .

دولة رئيس المجلس : نثني على ذلك وسوف نسير بهذا الاجراء ، دكتور فوزي .

الدكتور فوزي الطعيمة : فقط دولة الرئيس أردت أنؤكد على النقطة التي أوردتها الأخ أبو عصام ، ومع إحترامي لما ذكره أنا أعتقد بأن ما ورد على لسان الاخوة الزملاء في هذه الجلسة يجب أن يكون جزء من التوصيات وليست لاحقة ، يجب أن تكون جزء من توصيات اللجنة الزراعية .

دولة رئيس المجلس : دكتور فوزي فيه بعضها مكرر ، يعني تأخذ اللجنة بعين الاعتبار ما ورد من إقتراحات وآراء من قبل الزملاء وتعيد دراستها لأن العملية مستمرة ويجب أن لا تتوقف عند توصية أو عند تقرير واحد وهذا أمر متفق عليه ، كلنا متفقين على هذا الحكمي فخلوونا نبدأ في التعامل مع التوصيات وإلا سنبدأ بنقاش آخر ، أعتقد هذا مناسب .

لذلك أولاً في الصفحة ٤ : من قرار اللجنة فيه توصيات هل يوافق المجلس الكريم على ما ورد في الصفحة الرابعة ؟

هل توافقون ؟ مراقبة . الشيخ أحمد .

السيد أحمد الكسامية : أولاً أنا عضو في اللجنة وأذكر الأخ المقرر أننا عندما وضعت هذه التوصيات كان هناك إعتراض أن هذه التوصيات ناقصة ، وكلف رئيس اللجنة والمقرر بأن تعاد صياغة التوصيات ، وهذه ليست التوصيات التي أقرت .

الزراعية في التعامل مع هذه التوصيات ومتابعتها مع الحكومة ومع المستجندات الزراعية .

وأيضاً هذا لا يلغي متابعة وزارة الزراعة مع هذا الأمر ، التوصيات وغير التوصيات ، ويجب متابعة ، كما ذكرتم في التقرير ، توصياتكم حتى في خارج الدورة العادية ، ولأن موضوع القطاع الزراعي موضوع هام وكما ذكر جميع الاخوان بأنه قطاع مهمل ومظلوم يعاني من مشاكل كثيرة منذ فترة طويلة والامور تتراجع ولا تتحسن باستمرار .

ولكن كما ذكر المقرر هذه التوصيات جاءت للأستعجال لأنه كان فيه ازمة وكان مطلوب منا وطنياً أن نتعامل مع هذه الاوضاع بشكل سريع .

لذلك أرجو أن نبدأ الآن بالتعامل مع موضوع التوصيات بنبدأ بنبدأ ، مع مراعاة في كل بند ما هي الامور الضرورية الواجب إدخالها على هذه التوصيات ، السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : أنا أنكلم إيجابياً دولة الرئيس ، لقد تعبت اللجنة الزراعية مشكورة على هذه التوصيات ، أقتراح على إخواني أن نقر توصياتهم كاملة كما هي وأن نحال التوصيات التي وردت أثناء هذه الجلسة ولم يتح لها مجال الدراسة الكاملة الى نفس اللجنة الزراعية لكي تدرسها وتستمر في مناقشة هذا الوضع الزراعي ، وأن نقر التوصيات كما وردت من لجنة الزراعة والمياه ... وشكراً .

دولترئيس المجلس : لا شيخ أحمد هذا قرار من اللجنة .

السيد أحمد الكساسبة : يا سيدي وزع القرار ثم صوت عليه قبل أن توقعه اللجنة.

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : زميلي أحمد الحقيقة أنا أؤكد أن التوصيات ليست كاملة وفيه قطاعات أخرى ما تطرقنا لها ، لأن هذه القطاعات بحاجة لدراسة لأن تقرير معالي وزير الزراعة كان يتضمن جانب الانجازات .

فيالتالي كثير من القطاعات الأخرى كان علينا مهمة دراستها مع اصحاب العلاقة الانتاجية ومع الجهات الرسمية المسؤولة وبالتالي وضعنا فقرة أخيرة أن هذه التوصيات ليست نهائية وسوف تستمر اللجنة في دراسة وبحث جميع المشاكل والهموم التي تتعلق بالقطاع الزراعي ومن منطلق الخطة لأن الخطة الحقيقة كانت غالبية في وضع هذه التوصيات .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، البند الثاني « تسويق المنتجات الزراعية » ، هل هناك موافقة على ما ورد فيه كاملاً ؟ موافقة بأغلبية كبيرة . الشيخ عبد الرحيم .

السيد عبد الرحيم المكيور : أنا أقول صحيح أن وزارة المالية تعني الأخوة المزارعين في موضوع أثمان السولار ، لكن نقول إن المزارعين الذين تجاوزوا موضوع النمط الزراعي خاصة الذين أخذوا أرض الدبسة لكي يزرعوها بالتمتع كيف ينفق هؤلاء الناس ؟ أنا أقول

يجب أن تقع عقوبة بحقهم ، لا يجوز إطلاقاً هؤلاء الناس الذين إستغلوا الأرض واستغلوا الدولة حتى في موضوع أخذ هذه الأراضي ليزرعوها حنطة فضيقوا الخناق على الأخوة في الغور .

وبالتالي أقول أن هؤلاء الناس يجب أن يماقبوا لا أن يساعدوا .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : اتفق مع الزميل المكيور وهناك توصية تخدم هذا الاتجاه وهو إلزام الشركات بشروط التعاقد ، على الحكومة تنفيذ العقود المتفق عليها وهذه تحمل الاشكال .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، البند ثالثاً « فوائد القروض الزراعية » التوصيات الواردة على الصفحة السابعة ، هل يوافق المجلس الكريم ؟ موافقة بأغلبية كبيرة . الأخ مفلح .

السيد مفلح الوحيمي : النقطة الثانية « كما توصي اللجنة تطبيق نفس المبدأ على القروض الزراعية للمنظمة التعاونية على أن يتم ذلك بعد نقل أرصدة تلك القروض إلى مؤسسة الاقراض الزراعي ؟ هذه النقطة مخالفة لاجراءات الحكومة في جلستها المنعقدة في ٧ / ١٩٩٣ والتي تقول فيها بتوحيد مصادر الاقراض الزراعي والتعاوني في جسم جديد الذي هو بنك التنمية والتسليف الزراعي التعاوني . هذا الموضوع شطب نهائياً في هذا القرار .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : أنا اتفق مع الزميل أبو عصام ، لكن في المقابل هذه تختلف عن توحيد مصادر التسليف ، هذه النقطة تختلف .

وهناك إقتراح باللجنة المشكلة لدراسة وضع البنك التعاوني لتحويل هذه القروض إلى مؤسسة الاقراض الزراعي ودراستها .

دولة رئيس المجلس : أخ حماد ، هذا سيؤخذ بعين الاعتبار من ضمن معالجة اللجنة الزراعية له في المستقبل ، هو أصلاً موجود ضمن بعض البنود الواردة في التوصيات .

دولة رئيس المجلس : الآن الفقرة الرابعة ، النمط الزراعي ، هل توافقون على التوصيات الواردة ؟ موافقة بأغلبية كبيرة .

أيضاً لا بد أن نشير إلى الفقرة النهائية ونعتبرها جزء ملزم للجنة ، وهي تستمر اللجنة ، وهي أن تستمر اللجنة في بحث ودراسة جميع المشاكل والأمور التي تتعلق بالقطاع الزراعي من منطلق الخطة التي اعتمدها منهجاً لذلك وتعتبر ذلك جزءاً من قرار المجلس . الدكتور الزين .

الدكتور محمد الزين : دولة الرئيس ، لكي ابري ذمتي حسبما سمعت من معالي رئيس اللجنة القانونية بأنني قد طلبت في بداية الجلسة أن المجلس الكريم سيتخذ قرار بأن هذه التوصيات هي قرارات للمجلس بالزام الحكومة بذلك ، لأنني أذكر جيداً عندما ألقى معالي وزير الزراعة بيانه في ذلك الوقت دارت مناقشة مطولة هل هذه التوصيات التي تصل إليها

اللجنة الزراعية ستكون ملزمة للحكومة ، فأجاب دولة رئيس مجلس النواب بأن هذه التوصيات سوف تناقش في المجلس ثم نحال إلى قرارات ملزمة للحكومة .

وبعد رئيس اللجنة القانونية أفادت بأن هذه التوصيات ملزمة بموقع القرار بالنسبة للحكومة . لذلك أن أكون على بينة من هذا الامر لكي عندما أناقش قطاع المزارعين بهذا الامر أن تكون الحكومة ملزمة بذلك وشكراً .

دولة رئيس المجلس : نقطة نظام السيد عبد الرؤوف الروابدة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : سيدي الرئيس ، عنوان الموضوع توصي ، فنحن لسنا سلطة تنفيذية نمارس الاجراءات نيابة عن السلطة ، لكن إلزامنا إلزام سياسي ، بمعنى إن اعتقدنا أن التنفيذ قد كان خاطئاً أو معاكساً لما نفهم ، أو طرحت علينا الحكوم رأياً لم نقتنع به نطرح الثقة بوزير أو بالحكومة .

أما أن تلزم الحكومات بقرارات تنفيذية فهي مخالفة دستورية أرباً بهذا المجلس أن يقتربها وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد منير صوير .

السيد منير صوير : شكراً دولة الرئيس إضافة توصيات الزملاء الذين تحدثوا وإلزاما اللجنة ببحث ذلك الموضوع .

دولة رئيس المجلس : حكيتها أخ منير ، يعني أصبحت من هذا الكلام وستعامل معه

هل هذا من الأعمال

اللجنة الزراعية بشكل مباشر .

يا إخوان إذن بعد التوصيات يتبنى مجلس النواب هذه التوصيات ويرفعها إلى الحكومة ، وعلى اللجنة الزراعية ومجلسكم الكريم أن يراقب متابعة مثل هذه التوصيات . السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس .

أنا أحتج على كلمة « يرفعها إلى الحكومة » هذا المجلس لا يرفع إلى الحكومة ، هذا المجلس يلزم الحكومة بالتوصيات لأن الحكومة ملزمة بقرارات مجلس النواب . وبالتالي هذه التوصيات يجب أن تكون محل اهتمام ومحل اعتبار لدى الحكومة ولا ترفع إلى الحكومة رفعا مع الاحترام للحكومة .

دولة رئيس المجلس : ما فيه خلاف عليها ، الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : أنا أستغرب من قول من يقول بأن قرارات المجلس غير ملزمة للحكومة ، فما فائدة هذه القرارات وهذه المناقشات التي يصل إليها المجلس بعد جهد جهيد ، ثم يصوت على هذه التوصيات لتحويل إلى قرارات .

وأعتقد أن الحكومة ملزمة بتنفيذ ما يقرره هذا المجلس ويحال إلى الحكومة ولا يرفع وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، يحال إلى الحكومة . السيد سمير حياشنة .

السيد سمير حياشنة : يا سيدي مع إحترامي لتوصيات اللجنة الزراعية أنا أرى أنه صار إلتفاف على ما طرح ، لأنه نحن طرحنا أيضاً رؤى وتوصيات يعني بدعها تذهب للجنة لتقرأ وتعود للمجلس !!! أنا أعتقد أن يكون قرار المجلس كالتالي ما ورد من توصيات اللجنة الزراعية وما ورد من توصيات وبما المجلس يوافق عليها أو لا يوافق ، أما اللجنة الزراعية أن تقدم تقرير نهائي بتوصياتها وما طرحه الكتل والزعماء منفردين ، وأن يقدم للحكومة رؤى متكاملة .

لا أعرف لماذا نأخذها « قطاعي » الآن نقر توصيات اللجنة الزراعية وفي مرحلة لاحقة أنا أقول هذا إلتفاف وإهمال لما طرحنا ، نحن قدمنا جهد واشتغلنا عليه لا يجوز هذا الكلام .

دولة رئيس المجلس : أرجوك هذا كلام لا بد من إعادة النظر فيه هناك توصيات جاهزة ومقرة وهذا لا يمنع من إضافة دراسات وتوصيات أخرى لاحقة ربما موسعة وتعالج نواحي لم تعالج في هذه . أما عند إنتهاء الدورة أو جل هذا الموضوع مرة أخرى إلى الدورة الاستثنائية لا يمكن عمل ذلك . تفضل

السيد سمير حياشنة : تقرير الاخوان في اللجنة الزراعية زائد ما ورد من توصيات وآراء من خلال الكتل البرلمانية والزعماء الذين قدموا بشكل منفرد ، يطلب من اللجنة الزراعية أن تصيغ مجمل هذه المسائل في توصيات

وتقرير متكامل ويتخذ المجلس قرار باحائه للحكومة بشكل عام .

لماذا تدعوننا نناقش إذا بدنا نوافق على قرارات اللجنة الزراعية لوحدها ؟ إذا نوافق على قرارات اللجنة الزراعية لوحدها فما الذي نناقشه لثلاث ساعات ؟ .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبدالله المكايلة .

الدكتور عبدالله المكايلة : ما ذهب إليه الزميل سمير حياشنة ليسمح لي أن أختلف معه أنه حين قدم هذه الورقة التي احترم كل ما جاء فيها ، وتلاها بأسم مجموعة من الزعماء ، لا يتسع الوقت الآن أن يقرر فيها قرار ، الاصل حين مناقشة بيان الحكومة حول السياسة الزراعية أن تتقدم كل الكتل التي لها رؤى في خطة منهجية ، إما إلى اللجنة الزراعية مباشرة أو إلى رئاسة مجلس النواب ليحيلها إلى اللجنة الزراعية .

أنا لا أرى هنالك تأخير في عملية إعادة النظر في كل ما تقدم به الزعماء كتلاً كانوا أم أشخاص ، لكن النقطة التي أريد أن أركز عليها وأخالف فيها الزميل عبد الرؤوف الروابدة هو ما ذهب له بأن هذه توصيات ونحن حين نتدخل في القرار التنفيذي نتجاوز الدستور .

هذا الكلام لا أنهم إطلاقاً ولا أعرف أن للمجلس قراراً يمكن أن يساوم عليه أو يتعامل معه كأنه توصية إذا أراد هذا المجلس أن يقول هنالك توصيات توضع تحت تصرف

الحكومة فليكن صريحاً في ذلك ، كل الذي صوتنا عليه في توصيات اللجنة الزراعية صوتنا على أنها قرارات ، هذه القرارات ملزمة للحكومة والمجلس له صفة الإلزام للحكومة .

وإذا كانت الحكومة ترى فيما تقدم أمراً متعلراً فعليها أن تبدي وجهة نظرها الآن وأن تناقش في هذا الأمر ، وإلا أنا أفهم أن سكوت الحكومة عن كل ما قرره المجلس يعتبر في مقدورها وفي متناولها وتصبح قرارات ملزمة للحكومة .

هذا هو فهمي وهذا هو فهم أعتقد معظم الزعماء النواب وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ نواف .

السيد نواف القاضي : سيدي الرئيس ، إن الحكومة والمجلس هم من هذا البلد ، وعندما بحثنا الموازنة العامة وضعت الاموال في كل جهة من الجهات كاملة متكاملة ، وإن هذا المجلس والحكومة يعوا بأن الزراعة في هذا البلد متعثرة ، وإن الزراعة في هذا البلد واصلة الى نقطة الصفر وإن المديونية متراكمة على المزارعين ، والسبب هو التسويق الزراعي لهذه المنتجات ، والسبب أن هناك مواد أصبحت أسعارها مضاعفة على المزارعين أضعافاً كثيرة .

وإذا أرسلنا هذه التوصية أو ألزمتنا الحكومة فيها فوزير المالية هو الذي يجاوب هذا المجلس ، هل في جعبه مائيتا شيء ؟ . فعندها

هكذا من الأشغال

كلد من الأشهر

هم يؤيدوا ما يقول لأن الزراعة تهمهم كما تهمنا . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور أحمد الكوفحي .

الدكتور أحمد الكوفحي : الحقيقة إن مناقشة السياسة الزراعية لا تتناسب مع بحال من الاحوال أن تصنف هذه في حيز توصيات. لأنه لو أريد أن تكون توصيات لصدرت بصيغة إقتراحات برغبة ، ولكنها مناقشة والمناقشة هي درجة تحت طرح الثقة وأعلى من الاستجواب .

ولذلك لا معنى لها إلا أن تكون قرارات فهي ملازمة للحكومة ، فإذا عجزت عن تنفيذها فبأن كانتا بعد ذلك أن تقدم العجز مبرراً بالاسباب الموجبة ، وبعدها ينظر هل عجزها مبرر أو غير مبرر .

أما أن تكون توصيات فهذا خروج على معنى المناقشة وعلى أنها هم وطني يتناسب مع إحالة اللجنة وإستقرارها عدة جلسات ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية : دولة الرئيس بالنسبة للتوصية رقم ٣٥ (شطب ١٥ مليون دينار) الحقيقة شطب هذا المبلغ بدون التمكن به وتدقيقه ثم البحث عن المال اللازم لتغطيته يكون مخالفة لما تم إقراره في قانون الموازنة .

أنتم أقرتم قانون الموازنة وحددتم المال والاتفاق ومصادره .

فإذا أضفتم ١٥ مليون دينار جديدة فيجب أن نبحث عن المال اللازم لتغطية هذا المبلغ ، كما أن المبلغ ١٥ مليون دينار ربما لا يكون دقيقاً فنرجو أن يترك للحكومة دراسة هذه التوصية وتحديد المبلغ ثم البحث عن المال اللازم أو الإيراد اللازم لتغطية هذا الاتفاق ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ أحمد الكساسبة .

السيد أحمد الكساسبة : شكراً دولة الرئيس .

أنا أريد أن أؤكد حتى هذه التوصية التي تفضل بها معالي وزير المالية إختلافنا فيها في اللجنة الزراعية ، وهذه التوصيات التي وردت لم تكن كاملة .

أنا مع الزميل سمير حياشنة أن نعال توصيات اللجنة وما قاله الزملاء في الكتل إلى اللجنة الزراعية مجدداً وتكلف غداً أو بعد غد أن تقدم تقرير نهائي لأن هذا ليس تقريراً شاملاً .

دولة رئيس المجلس : غير معقول تأخير الموضوع ، ممكن أشرح بعض القضايا إذا سمحوا . فيه بعض البنود لا يلزمها قرار حكومي ، مثلاً « تمكين المنظمة التعاونية واتحاد المزارعين لخلق سوق موازي فعال » ، أو إيجاد أسواق خارجية أو الطلب من شركة الفوسفات

البيع ، هذا لا يمكن أن يكون قراراً ملزم في بعض نواحيه .

خلق أسواق خارجية بذه سياسة ويده عمل ، لذلك بعضها ممكن يكون ملزم وبعضها يمكن التعامل معه بالمتابعة والمحاسبة .

بني هي قرارات نعال من المجلس إلى الحكومة بالمضمون الذي حكينا فيه ، تفضل .

السيد عبد الباقي جمو : أريد أن أتكلم عن ثلاث نقاط ، وأبدأ بالثالثة وهي مخالفة دولة الرئيس للنظام أن يجلس على كرسي الرئاسة ويناقش ، إذا أراد أن يناقش ينزل تحت ويناقش .

ثانياً لا يجوز مطلقاً إعادة النقاش في أمر صوت المجلس عليه . المجلس صوت على قرارات اللجنة الزراعية وأما الخطب من قبل الكل أو من قبل الأخوة الزملاء المحترمين لا يمكن أن تكون ملحقه لقرارات أية لجنة .

والنقطة الثالثة هي مواقف الحكومة ، هذه الحكومة وقفت موقف المتفرج ولم تتدخل ولم تطلب كلمة لا لوزير المالية ولا لغيره ممن يرى أن هذا المبلغ غير موجود والحكومة غير قادرة على تأمينه .

ولذلك الآن الاعتراض غير وارد وقرار المجلس يجب أن يكون نافذاً . . . والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الأخ سام .

السيد بسام حدادين : شكراً دولة الرئيس .

أردت أن أعلق على ثلاث نقاط باختصار مقتضب لكنها قضايا هامة .

- الموضوع الأول ما أثاره الزميل سمير حياشنة ، أعتقد أن في وجهة نظر الزميل وجاعة ، لكن أنا أوافق أننا في زمن ضيق أماننا يومين أو ثلاثة ، وأيضاً الموضوع لا يتحمل التأخير .

لذلك كنوصية أنا أوافق على ما أقرنا بمشروع القرار الخاص بمجموع التوصيات التي أصبحت قرارات تعبر عن رأي المجلس في الموضوع ، أن أضيف توصية أخرى أو قرار آخر بأن تتقدم اللجنة الزراعية في الدورة القادمة بتقرير عن مدى إلزام الحكومة بوجهة نظر المجلس لإزاء القرارات ويدرس الموضوع برمته ويستند بالاقترحات الإضافية .

- أما ثانياً موضوع الفذلكة أن كل واحد يبحث عن مخرج لغوي لتشريع دستوري واضح ، قراراتنا تعبر عن رأينا ، نحن نلزم أنفسنا بذلك السياسة ، هذه القرارات تعبر عن رؤيتنا السياسية للموضوع المثار ، إذا كنا قد قررنا لتتابع أداء الحكومة ونحكم على إلزامها من خلال الاجراء الذي بين يدينا ، موضوع الثقة .

وشكراً لمعالي وزير المالية الذي ختم ، يعني كنا نسمع معالي وزير الزراعة يقول موافق وأبارك وأثني والامور داخلة ، معالي وزير المالية

أنتم أقرتم قانون الموازنة وحددتم المال والإنفاق ومصادره .

فاذا أضفتم ١٥ مليون دينار جديدة فيجب أن نبحث عن المال اللازم لتغطية هذا المبلغ ، كما أن المبلغ ١٥ مليون دينار ربما لا يكون دقيقاً فنرجو أن يترك للحكومة دراسة هذه التوصية وتحديد المبلغ ثم البحث عن المال اللازم أو الإيراد اللازم لتغطية هذا الإنفاق ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ أحمد الكساسبة .

السيد أحمد الكساسبة : شكراً دولة الرئيس .

أنا أريد أن أؤكد حتى هذه التوصية التي تفضل بها معالي وزير المالية إختلفتنا فيها في اللجنة الزراعية ، وهذه التوصيات التي وردت لم تكن كاملة .

أنا مع الزميل سمير حباشنة أن نعال توصيات اللجنة وما قاله الزملاء في الكتل إلى اللجنة الزراعية مجدداً وتكلف غداً أو بعد غد أن تقدم تقرير نهائي لأن هذا ليس تقريراً شاملاً .

دولة رئيس المجلس : غير معقول تأخير الموضوع ، يمكن أشرح بعض القضايا إذا سمحوا . فيه بعض البنود لا يلزمها قرار حكومي ، مثلاً « تمكين المنظمة التعاونية واتحاد المزارعين لخلق سوق موازي فعال » ، أو إيجاد أسواق خارجية أو الطلب من شركة الفوسفات

هم يؤيدوا ما يقول لأن الزراعة تهمهم كما تهمنا ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور أحمد الكرفحي .

الدكتور أحمد الكرفحي : الحقيقة إن مناقشة السياسة الزراعية لا تتناسب مع بحال من الاحوال أن تصنف هذه في حيز توصيات. لأنه لو أريد أن تكون توصيات لصدرت بصيغة إقتراحات برغبة ، ولكنها مناقشة والمناقشة هي درجة تحت طرح الثقة وأعلى من الاستجواب .

ولذلك لا معنى لها إلا أن تكون قرارات فهي ملزمة للحكومة، فاذا عجزت عن تنفيذها فبإمكانها بعد ذلك أن تقدم العجز مبرراً بالاسباب الموجبة ، وبعدها ينظر هل عجزها مبرر أو غير مبرر .

أما أن تكون توصيات فهذا خروج على معنى المناقشة وعلى أنها هم وطني يتناسب مع إحاطته للجنة واستغراقها عدة جلسات ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية : دولة الرئيس بالنسبة للتوصية رقم ٣٩ (شطب ١٥ مليون دينار) الحقيقة شطب هذا المبلغ بدون التمعن به وتدقيقه ثم البحث عن المال اللازم لتغطيته يكون مخالفة لما تم إقراره في قانون الموازنة .

السيد بسام حدادين : شكراً دولة الرئيس .

أردت أن أعلق على ثلاث نقاط بأختصار مقتضب لكنها قضايا هامة .

- الموضوع الأول ما أثاره الزميل سمير حباشنة ، أعتقد أن في وجهة نظر الزميل وجاهة ، لكن أنا أوافق أنا في زمن ضيق أماننا يومين أو ثلاثة ، وأيضاً الموضوع لا يتحمل التأخير .

لذلك كوصية أنا أوافق على ما أقرنا بمشروع القرار الخاص بمجموع التوصيات التي أصبحت قرارات تعبر عن رأي المجلس في الموضوع ، أن أضيف توصية أخرى أو قرار آخر بأن تتقدم اللجنة الزراعية في الدورة القادمة بتقرير عن مدى إلزام الحكومة بوجهة نظر المجلس إزاء القرارات ويدرس الموضوع برمته ويستند بالاقتراحات الإضافية .

- أما ثانياً موضوع الفلذكة أن كل واحد يبحث عن مخرج لغوي لتشريع دستوري واضح ، قراراتنا تعبر عن رأينا ، نحن نلزم أنفسنا بذلك السياسة ، هذه القرارات تعبر عن رؤيتنا السياسية للموضوع المتار ، إذا كنا قد قررنا لتتابع أداء الحكومة ونحكم على التزامها من خلال الاجراء الذي بين يدينا ، موضوع الثقة .

وشكراً لمعالي وزير المالية الذي ختم ، يعني كنا نسمع معالي وزير الزراعة يقول موافق وأبارك وأثنى والامور داحلة ، معالي وزير المالية

الشرع ، هذا لا يمكن أن يكون قراراً ملزم في بعض نواحيه .

خلق أسواق خارجية بذه سياسة وقد عمل ، لذلك بعضها ممكن يكون ملزم وبعضها يمكن التعامل معه بالتابعة والمحاسبة .

يعني هي قرارات نعال من المجلس إلى الحكومة بالمضمون الذي حكينا فيه ، تفضل .

السيد عبد الباقي جمو : أريد أن أتكلم عن ثلاث نقاط ، وأبدأ بالثالثة وهي مخالفة دولة الرئيس للنظام أن يجلس على كرسي الرئاسة ويناقش ، إذا أراد أن يناقش ينزل تحت ويناقش .

ثانياً لا يجوز مطلقاً إعادة النقاش في أمر صوت المجلس عليه . المجلس صوت على قرارات اللجنة الزراعية وأما الخطب من قبل الكل أو من قبل الأخوة الزملاء المحترمين لا يمكن أن تكون ملحقه لقرارات أية لجنة .

والنقطة الثالثة هي مواقف الحكومة ، هذه الحكومة وقفت موقف المتفرج ولم تتدخل ولم تطلب كلمة لا لوزير المالية ولا لغيره ممن يرى أن هذا المبلغ غير موجود والحكومة غير قادرة على تأمينه .

ولذلك الان الاعتراض غير وارد وقرار المجلس يجب أن يكون نافذاً . . . والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الأخ بسام وسأنتهي للموضوع بعد الأخ بسام .

جاء ليقول لنا من أين أجيب لكم ١٥ مليون ،
أنتم أقررتم الموازنة .

هل نفهم ذلك أنه تراجع عن التزام
معالي وزير الزراعة في أن التوصيات ماضي
الحال . . . شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة
الرئيس .

دولة رئيس الوزراء : دولة الرئيس -
الاحوة المحترمين .

اعتقد أن لا يوجد هناك تصادم ما بين
الحكومة والمجلس ، المجلس يهيم القطاع
الزراعي والحكومة يهيم القطاع الزراعي
وهذا أمر متفق عليه ، نرجو أن لا يكون
الموضوع أن القرارات التي تأخذ كأنها ضد
الحكومة أو الحكومة ضد المجلس .

المجلس هو في خدمة هذه الأمة ونحن
في خدمة هذه الأمة وتوافقنا مستمر بذلك ،
ولما نقول تأخذ هذه التوصيات لنعلم بموجيها
سنعمل كل طاقتنا ، لكن فيه شيء لا يمكن
تنفيذه .

فلما أنا التزم أنه يجب ان أنفذه ولا
أنفذه فأنا أكون مخالفاً لضميري ومسؤولي .

فيجب أن نكون نحن متعاونين ، نحن
وأنتم ، من الذي يفرض الضريبة ؟ أنتم . لما
نقول ١٥ مليون دينار سنسألكم من أين تأتي
بهم ، وليس فقط ١٥ مليون هذه تكاليفها
أكثر من ١٥ مليون ، ليس أنت بذلك تعلمي
بذلك توفر أموال أيضاً لأعضاء الناس .

هذه أمور معقدة وطويلة ولكن مادام
التعاون بين الحكومة والمجلس مستمر فلذلك
سوف تكون هذه الامور مستمرة وسوف تار
تباعاً .

الأمر الآخر أن اللجنة مستمرة ، اللجنة
ليست طارئة . لجنة الزراعة ليست طارئة
اجتمعت اليوم وانتهى المجلس وسكوت .
اللجنة موجودة ومستمرة والحكومة موجودة
لتتفاعل مع اللجنة وباستمرار ، وليس بالضرورة
فقط ظهور القرارات الملزمة ، المهم التنفيذ وأن
تعاون جميعاً على التنفيذ .

هذا ما أردت أن أقوله للاخوان في
المجلس ، القضية ليست قضية صدام ما بين
المجلس والحكومة وتزعمها بأن تصرف مالا .

إذا تريدوا الالتزام هذا يجب يقول المجلس
الكريم من أين توفير الـ ١٥ مليون دينار .

ملحق موازنة من أين ستأتي ، من
الارادات من أين ستأتي ، تتدائن ممنوع الدين
... وهكذا . يعني لا تريد أن تدخل في هذه
المجادلة ، أما نحن نلتزم ومعالي وزير الزراعة
الترم أمام هذا المجلس بمحاولة تطبيق ، إذا قررنا
نطبقه كله بالحرف الواحد ١٠٠ ٪ فسنعمل
على ذلك ، إن ما قدرنا نطبقه ليس معنى ذلك
أنه نحن فاشلين وإنما لم تسمح الظروف بذلك .

فيجب يا إخوان أن تقدر مع بعضنا
البعض ، الحكومة ليست غريبة ، الحكومة مع
هذا المجلس والتوافق مع المجلس والمساعدة
والتعاون باستمرار ، ومن هنا كان معالي الوزير

تبنيتها وسوف تحال إلى الحكومة على الاساس
الذي تحدثنا فيه وعلى أساس وعد دولة الرئيس .
الآن البند الذي يليه .

السيد الامين العام بالوكالة :

٢. قرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٤/٣/٥ ،
والتضمن الاقتراح برغبة حول فلس الزراعة .
(القرار موزع في الجلسة السابقة
والعشرين) .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر :

قرار رقم (٤)

اجتمعت لجنة الزراعة والرعي لمجلس النواب يوم
السبت الموافق ١٩٩٤/٣/٥ بنصائها القانوني
برئاسة سعادة المهندس منصور بن طريف
وحضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور مصطفى
شنيكات كما حضر الاجتماع اصحاب المعالي
والسعادة الاعضاء السادة :

أنور الحديد ، خالد العجارمة ، مفلح
اللوذي ، عبد المجيد الاقطش ، صالح
شعراطة ، حاتم الغزاري ، علي الشطي ،
جمال الصرايرة ، عبدالله اخوارشيدة ، محمد
الحنيطي ، عبد الحافظ الشخابيه ، طلال
عبيدات ، نادر الظهيريات ، محمود الهويل ،
أحمد الكساسبة .

وتغيب عن الاجتماع اصحاب المعالي
والسعادة السادة :-

مع اللجنة ويجب على كثير من الأمثلة يلتزم
بالذي يمكن أن يلتزم به ، لكنه بالامكان أن
نقول اليوم نستطيع أن نعمل ولا اليوم تسكر
العملية وتنتهي اليوم وغداً لا نستطيع .

سوف نستمر وحتى لو كان المجلس في
عطلة ، اللجنة الزراعية موجودة وأشخاصها
موجودين والحكومة موجودة والتعاون موجود
باستمرار ، سوف لا ينقطع فالتقضية ليست
قراراً شكلياً ، فلذلك أرجو أن يكون هذا
واضحاً لجميع المجلس الالتزام على الأقل هو
الالتزام الادبي ، هذا هو المهم ، أما لا نريد أن
نضيع الوقت في هذا .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الرئيس
على هذا التوضيح وسوف ننهي بهذه
الملاحظة ، لكن هناك نقطة نظام عند
الدكتور محمد أبو عليم .

الدكتور محمد ابو عليم : شكراً دولة
الرئيس .

المادة (١٠٤) من النظام تقول « لكل
عضواً أيده عشرة أعضاء على الأقل وكذلك
للحكومة الحق في أن تطلب من المجلس طرح
موضوع هام عام للمناقشة لتبادل الرأي فيه بين
المجلس والحكومة » فإذاً يلزمنا النظام أن هناك
تبادل للرأي ليس ملزماً للحكومة بأن تقوم بهذه
القرارات ، لنصوت على الموضوع وننتهي دولة
الرئيس .

دولة رئيس المجلس : صوتنا على
للموضوع وانتهى ، موضوع توصيات اللجنة تم

نواف القاضي، عبد الكريم الدغمي،
لزبه العمارين، سمير حباشنة، مفلح
الرحيمي، سمير الفرح، عبد موسى النهار،
محمد عودة لحادات، فياض جوار، جميل
الحشوش، سمير قعوار، فرح الرضي.

وقد تم في الاجتماع استكمال مناقشة
اقتراح تقدم به عدد من أعضاء اللجنة في
اجتماع اللجنة الذي عقد يوم السبت الموافق
١٩٩٤/٢/٢٦، لغرض فرض رسم فلس
الزراعة بنفس طريقه ومنهجه فلس الريف
الذي صدر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم
٩٦٠ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٤، بحيث يشمل
ذلك قاتورة الكهرباء وقاتورة المياه والسجائر
ووفق المعادلة التالية :-

أ. تبلغ حصيلة فلس الريف حوالي ٣٠٥
مليون دينار وبذلك لن تقل حصيلة فلس
الزراعة عن مثل هذا المبلغ لا بل من المتوقع أن
تكون أكثر نتيجة فرض فلس الزراعة على كل
علبة سجائر.

ب. يشتمل الاقتراح على تحويل إيرادات
هذا الرسم إلى صندوق خاص في وزارة المالية
يسمى « صندوق دعم الزراعة ».

ج. يشتمل الاقتراح أيضاً على الطلب
من الحكومة رصد مبلغ سنوي مساو على الأقل
لحصيلة الرسم من فلس الزراعة وتحويله لميزانية
صندوق دعم الزراعة.

د. كما يشتمل الاقتراح على أن يكون
المجلس الزراعي هو الذي يتولى اجازة تخصيص

مبالغ من ميزانية الصندوق لدعم الزراعة
والنشاط الزراعي مثل :

١. دعم المزارعين الذين يتعرضون
لكوارث زراعية تؤثر على الانتاج بموجب
تقارير من وزارة الزراعة.

٢. دعم المزارعين الذين تتعرض
محاصيلهم لاختناقات تسويق نتيجة ظروف
طارئة.

٣. دعم كلفة انتاج الحبوب لتشجيع
زراعتها وفق معادلة علمية.

٤. مساعدة المزارعين في نشاطاتهم التي
تخدم تحسين الاداء خاصة من خلال اتحاد
المزارعين والجمعيات التعاونية وغير ذلك.

٥. اية مجالات زراعية يقرها المجلس
الزراعي بناء على دراسات من وزارة الزراعة.

وبعد مناقشة مستفيضة للاقتراح قررت
لجنة الزراعة والري تقديم التوصية التالية لمجلس
النواب الموقر دعماً لقطاع الزراعة والانتاج
الزراعي :

” قررت لجنة الزراعة والري الموافقة على
تقديم هذا الاقتراح كتوصية للحكومة وتوصي
المجلس الكريم الموافقة على قرارها “.

أمين عام مجلس الأمة لجنة الزراعة والري
صالح الزعبي

دولة رئيس المجلس : يا اخوان هذه
التوصية أيضاً من اللجنة الزراعية ، النقاش
مفتوح وأول المتكلمين السيد عبد الكريم

الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً
دولة الرئيس .

مع احترامي الشديد لقرار اللجنة
الزراعية حول هذا الموضوع واحترامي أيضاً
للنية الطيبة في هذا التوجه إلا أنني قد أجد
نفسياً مخالفاً لهذا الاقتراح لسببين رئيسيين .

أولاً، أن الضريبة لا تفرض إلا بقانون .

ثانياً، إنني لست مع فرض المزيد من
الضرائب .

ثالثاً، نخشى حتى وإن التزمت هذه
الحكومة بهذه التوصية نخشى أن تستعمل
أموال صندوق الزراعة الذي أشارت اليه اللجنة
الكرمية بكل أريحية وبكل محبة، نخشى أن
تستعمل لأغراض أخرى كما أستعملت
حصيلة التبرعات المدرسية لشراء السيارات
للوزارة، وكما استعمل فلس الريف لغايات
أخرى غير فلس الريف .

نخشى أن يستعمل هذا الصندوق وأن
يستغل لأغراض أخرى غير الغرض الذي رآته
اللجنة والذي قد يراه المجلس الكريم، هذه
خشيتي لها ما يبررها أمام الأمثلة التي ضربت،
ونقد تستعمل من قبل هذه الحكومة أو من
حكومة غيرها لا يهم، يعني أنا لا أتكلم عن
جهة بخد ذاتها ولكن أخشى على هذا الفلس
الذي سيوفر حصيلة كبيرة أخشى ان يستعمل
في غير مكانه، ولذلك أجد نفسي أمام هذه
الحشية معارضاً لهذا الاقتراح مع الاحترام ...

وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً، الدكتور
همام .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

أرى أن هذا الاقتراح لا بد أن يكون من
خلال مشروع قانون تتقدم به الحكومة، ثم
يدرس هذا المشروع إما في الدورة الاستثنائية
مثلاً وعندئذ يبحث عن المصادر المناسبة لتنفيذ
مثل هذا المشروع الذي فعلاً قد يلبي بعض
الحاجات لهذا القطاع المهم ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً، دكتور
هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً دولة
الرئيس .

أعتقد أن هذا المطلب هو مطلب
ضروري وواقعي للقطاع الزراعي
وللمزارعين، وأعتقد أن التفوق الذي أبداه
حضرة النائب قد يكون مبرراً لكن هذا المطلب
سيحول إلى الحكومة لكي تصدر مشروع
قانون، وسيمر هذا القانون على المجلس النيابي
وستوضع التحفظات والضوابط لعدم التلاعب
بهذا الفلس وتوضع الاهداف لتحقيق الهدف
الذي نسعى جميعاً لتحقيقه من خلال هذا
الفلس ... وشكراً .

أصوات : ثنائي

دولة رئيس المجلس : الدكتور فوزي

الدكتور فوزي الطيمعة : دولة الرئيس الحاجة للنهوض بهذا القطاع حاجة قائمة ومزمنة ، لكن المجلس والحكومات السابقة من حيث المبدأ وافقت على مشروع صندوق التأمين الزراعي ، وهذا مشروع أعقد أنه قابل للتنفيذ والتطبيق ، حيث يقوم على مساهمة القطاع الزراعي بكل أطرافه ، ومساهمة الحكومة ومساهمة القطاع الصناعي في المجال الزراعي .

هذا المشروع أعقد أنه قابل للتنفيذ بشكل أفضل ، والخاف الذي أبداه بعض الزملاء تكون بعيدة عن مثل هذا المشروع ، مشروع إقامة صندوق للتأمين الزراعي ضد الكوارث وضد التضرر الذي يصيب هذا القطاع بشكل مستمر ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : شكراً دولة الرئيس .

لا أريد أن أطيل في الشرح وأقول النقاط التالية ، الفلس لن يكون كافياً لقطاع بهذه الضخامة فقد نتحدث عن خمس فلسات .

ثانياً :- هذا الموضوع لا يحتاج إلى قانون وإنما هو جزء مما هو متاح لمجلس الوزراء أن يقره بموجب قرارات وزارة بتنسيق من وزيرتي الصناعة والتجارة والمالية في معظم الأحيان ، وفي موضوع الكهرباء يمكن لوزارة

الطاقة دور في ذلك كما فرض فلس الريف . والأمر بحاجة للسرعة وهو يستد إلى قانون هذا القرار .

الأمر الثالث سيدي الرئيس إن الخوف من إساءة استعمال سلطة لا يعني إلغاء تلك السلطة ، وإنما يعني رقابة صارمة على قيامها بواجبها .

أخيراً يا سيدي الرئيس مرت في نهاية هذه الجلسة بعض العبارات التي تعلق بالدستورية ومدى الالتزامية ، وأرجو أن لا يساء فهم ما قلت ، مجلس النواب لا يلغى ، يصدر قرارات على نوعين .

يصدر قرارات بقوانين وهي ملزمة عندما تصدر ، ثم يصدر قرارات أخرى تمثل رأيه في إجراءات الحكومة . تدور الحكومة هذه الآراء وتقدم إلى المجلس بما تراه مناسباً ، بعضها على صيغة قوانين وبعضها على صيغة إجراءات .

هنا يأتي دور الالتزام للمجلس ، فإن أصر على رأيه ولم يأخذ برأي الحكومة مجاله هو الرقابة السياسية وليس مجاله أي إلزام بصيغة أخرى لأن المجلس له مسؤوليتان تشريعية ورقابة سياسية ، والزامه ناجم عن قراره بحجب الثقة وليس ناجماً عن إصدار قرار ملزم بتعبير أنك إما أن تنفذه أو أنك قد خالفت .

المخالفة هو أن يتقدم مجلس النواب إذا رأى أن تلك المخالفة لقراراته بحجب الثقة عن الحكومة . كلها أو بعض منها لا سمح الله ، ونحن لا نتحدث عن الحكومة الحالية وإنما

تكلم عن السلطات .

نهاية أقول أريدها خمس فلسات حتى يصبح الحجم محرزاً وحتى يصبح الصندوق الذي يصدر قرار تنفيذه وفقاً لنظام خاص يحدد مسارب الصرف ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس . أخواني الزراعة تشكل عصب الانتاج الوطني ، وحتى البلدان الرأسمالية المتقدمة ما زالت تدعم الزراعة ، وهناك سابقة في بلدنا بدعم الخدمات وهو فلس كهرة الريف والاجر أن ندعم هذا الانتاج الوطني .

وهناك أحاديث كثيرة وإعمال كبير لهذا القطاع المنتج لأن هناك سياسات نفذت منذ سنوات طويلة لتدمير الانتاج الوطني . وأن الأوان أن نقف حقيقة إلى جانب عصب الانتاج الوطني وهي الزراعة ، وهي من العناصر للقوة لأستقلال القرار السياسي والاقتصادي .

تحدث بعض الاخوة وبالذات معالي وزير المالية عن من أين تأتي بالمال ؟ لقد كان هناك بعض الشركات المتعثرة ومئات الملايين صرف عليها ، لماذا لا نبحت عن ١٥ مليون لهؤلاء المزارعين ؟

أخواني لقد درست اللجنة هذا القرار وتعرف أنه لا يفرض ضريبة إلا بقانون ولكنها توصية للحكومة ، وأطلب من زملائي النواب للرافقة على هذا القرار ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد سمير حباشنة .

السيد سمير حباشنة : مافيه شك أن التوجه لدعم الزراعة شيء ضروري ، لكن أنا مع وجهة ما تفضل فيه زميلي الدغمي والدكتور فوزي الطيمعة أضيف أنه لا نريد للحكومة وللمال العام أن يتورط بمزيد من المؤسسات التي لن يكون مصيرها إلا مصير ما فرختنا من مؤسسات خلال العشرين سنة الاخيرة .

نحن قدمنا اقتراح بديل ، شركة تأمين بنظام أو بقانون خاص تقوم على مايلي :-

الاسواق المركزية في أمانة العاصمة وفي المدن الاردنية تأخذ ٤٪ ، ١٪ مما تأخذ البلديات وأمانة العاصمة إلى هذه الشركة ، زائد ١٪ على مستورداتنا من مستلزمات الانتاج ، زائد مشاركة المزارع في رأسمال الشركة .

يا إخوان لا يجوز أن يبقى المزارع باستمرار بموقع الذي يأخذ ، لكن واقعنا لا نريد أن نتعامل بعواطف مع هذه المسألة ، الشيء الذي لا تتورط به بشكل مباشر ولا تكون مسؤول عنه بشكل مباشر سهل إهانتته وسهل تديده ، ولدينا نماذج في الدولة الاردنية كثيرة .

الحكومة المتعاقبة خلال السنوات العشرين الاخيرة صرفوا أموال لا حصر لها على شركات ومؤسسات لم تعطي نتائج .

كلد من الترحيل

يجب على المزارع الذي يريد أن يأتين على إنتاجه الزراعي سواء ما يتعلق بالاسعار أو الكوارث الطبيعية أن يدفع رسم لهذه الشركة ، ويجب أن يكون شريك في صناعة قرار هذه الشركة .

إذا قامت على هذه الأسس أنا أعتقد هذه الشركة سوف تستمر .

بخلاف ذلك دعم صندوق الزراعة تضع في وزارة المالية ٣ مليون دينار أنا متأكد بأنه بالشهر الحادي عشر من السنة الأولى سوف يجتمع مجلس الوزراء ليقر معونة طارئة عاجلة لصندوق دعم الزراعة لأن الاموال ما كفت .

أرجو زملائي أن لا تتعامل بمواقف مع هذه المسألة وأن يتقدم المزارع خطوة إلى الامام لتبني قضاياه .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد محمد الحنيطي .

السيد محمد الحنيطي : شكراً دولة الرئيس .

مع احترامي لرأي الزميل معالي السيد عبد الكريم الدغمي وتخوفه من أن يساء استعمال فلس الزراعة وأستغرب أن نفترض سوء النية ، ولماذا لا نفترض حسن النية ؟

فلس الزراعة هو لخدمة المزارع في ظروف كثيرة ، أريد وأتني على اقتراح معالي النائب عبد الرؤوف الروابدة ..

دولة رئيس المجلس : السيد حاتم

الغزوي .

السيد حاتم الغزوي : شكراً سيدي الرئيس .

أتني على كل ما أورده الزملاء بما يتعلق في صلاح الزراعة وخاصة الخمس فلسات .

إلا أنني أود أن أتبه الى نقطة قد تكون سقطت سهواً في السطر قبل الأخير « كوصية للحكومة » ، أعتقد المقصود كوصية للمجلس وليس للحكومة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، نقطة نظام السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس .

نقطة النظام تتعلق في حق العضو في الرد على كلام يتعلق بشخص طالب الكلام ، فأرجو أن تسمح لي فقد ذكر أسمي .

أنا أريد أن أبدد إستغراب الزميل الحنيطي الذي استغرب أنني افترضت سوء النية ولم افترض حسن النية ، اريد أن أبدد هذا الاستغراب بأنني قلت أن سوء النية افترضته لأن هنالك صناديق استعملت مخصصاتها لغير الغايات التي شرعت من أجلها .

مثل صندوق التبرعات المدرسية لا أزال أقول أشعري به سيارات لوزارة التربية ولم يستعمل للغاية المخصصة له ، ومثل فلس الريف هنالك مبالغ من فلس الريف بالملايين وسأزود الأخ محمد بنسخة من الأوراق الرسمية التي

تحت يدي عن هذا الموضوع حتى أبلد إستغرابه ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبدالله المكايلة .

الدكتور عبدالله المكايلة : شكراً دولة الرئيس .

ما أحببت أن أذكره في مجال الحديث عن الزملاء قرارانا أحببت أن أسمع من وزير المالية حين نتكلم عن المال ، عن القرارات اللازمة ، وهذا الاقتراح يتضمن قراراً مالياً ، هذا الاقتراح جيد في مضمونه لكنني لا أرى أن يصدر فيه قرار ملزم لأنه يحتاج إلى تشريع .

هذه فكرة جيدة تدفع بها إلى الحكومة في مرض الحديث عن صندوق التأمين ، أو صندوق الضمان ، أو توحيد المعارف ، أو فكرة الدعم للقطاع الزراعي بمجملها .

ترمي هذه الفكرة إلى الحكومة لدراساتها وتورد بها من سياق منظم في مشروع متكامل. لا أرى أن يصدر فيها قرار في هذا المجال ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الرئيس تفضل .

دولة رئيس الوزراء : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة هناك خطأ مطبعي هنا أنه قرار مجلس الوزراء تاريخ ١٩٩٤/٣/١٤ ولأن ما صار ٩٤/٣/٢٠

فلس الريف منذ ١٠-١٢ سنة موجود ومستمر ، وفي نفس الوقت أريد أن أجارب الأخ عبد الكريم أن فلس الريف هو الذي أدى إلى ٩٨.٩٪ من كل الشعب إستفاد من فلس الريف أحسن أنواع الاستفادة حيث وصلت الكهرباء الى كل الناس .

أما الموضوع الثاني الذي رددته فيما يتعلق بالتبرعات المدرسية ، فإذا كانت المعلومة الموجودة لديك توافينا بها فإذا كانت صحيحة سيجازي من هو مسؤول ، وإذا لم تتم ستتم لأنه لا يجوز إستخدام المال المخصص لأمر ما إلا في سبيل الأمر الذي خصص من أجله .

وعلى المجلس الكريم هنا أن يراقب هذه الحكومة وأي حكومة كانت عندما تخالف من صندوق معين أن تنفق مالا على أمر آخر ، طبعاً أنا أبريء كل الأمور دائماً لكن يقع أخطاء ، لكن كما يقع خطأ في صندوق معين يقع أيضاً خطأ في المال العام الآخر .

يعني أي أموال ممكن تتعرض لذلك ، لكن واجبنا أن نتعاون حيثما وقعت الحادثة ، حيثما وقعت الحادثة ، حيثما وقع الأمر أن تأتي به بصورة هادئة وبدون أن نعمل أي شيء نحن نحقق وإذا ما استطعنا أن نحقق للأخ الكريم ولأي من الاخوان في هذا المجلس الكريم ويقول هذه الحكومة عملت هذا الخطأ وتتخذ ما تراه مناسباً يعني فلس الريف كان أمراً جيداً .

أما الفكرة المطروحة نحن نريد أن نؤيد ، والكلام اللي حكاها الاخ سمير أمر جوهري .

قصة التعاون ، قصة الفرض دائماً من الحكومة ، من هي الحكومة ؟ مال الحكومة هو جيوب الناس ، فعندما تأخذ قسم وتريد أن تعطيه ولا تعطي القسم الآخر يكون ..

فموضوع التأمين لا شك أنه من أحسن الأشياء لأنه يشترك لأنه يشعر ، لأنه لا يحاسب ، ولأنه يقرر ، ولأنه يتوقف عن إعطائي وأعطيني .

هذا إذا ما أردنا حقيقة أن نصل إلى المزارع ونحمسه .

نحن في سياستنا أن يتحمل الاتحاد الزراعي وأن يضم كل المزارعين بحيث هو يدعم للقيام بهذه الأمور ، حتى أنا كنت أريد أن أتحدث لو كنت موجوداً عندما رد الوزير ، قصة ال ٧٪ .

نحن نريد اتحاد المزارعين أن يأتي ويصبح هو الوكيل وهو الوسيط ويأخذ ال ٧٪ كلها ، الاتحاد نفسه ، نحن نؤيد ذلك لكن مع كل أسف لحد الآن يصل مستوى الإدارة لهذا الحد .

لكن سنعمل وشوية وشوية إن شاء الله ربنا يوفق .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير التخطيط .

معالي وزير التخطيط : شكراً دولة الرئيس .

سبقتي دولة الرئيس إلى الإشارة إلى

أهمية هذه الفكرة لكن أردت أن أؤكد بعض المخاوف التي أثارها بعض الأخوة النواب ، أنا يجب أن تتعامل مع هذا القطاع كقطاع إقتصادي رئيسي وليس كقطاع اجتماعي نحسب .

أنا أخشى إذا ما راجعنا أهداف هذا الصندوق المقترح أن يصبح هيئة اجتماعية خيرية وليس هيئة لتنمية قطاع الزراعة كما جاء في عنوان الصندوق ، قضية معالجة أوضاع المزارعين نتيجة أوضاع المزارعين نتيجة الكوارث الزراعية كما أشار البعض ، يجب أن نهتم بأنشاء مؤسسة عامة للتأمين الزراعي أن تهتم بمشاركة كاملة وليس من خلال هذا الصندوق لأن المبالغ التي طرحت هنا لا تفي بشيء ولا حتى عندما نتحدث عن ه فلسات ، وكذلك القضايا التسويقية .

أما إذا كان المقصود دعم القطاع الزراعي كقطاع من خلال مشاريع زراعية تهتم القطاع بشكل عام فأعتقد أنه أفضل ، ولهذا اقترحت أن هذه الفكرة توضع للدراسة والمزيد من الدراسة بأبعادها المالية والاقتصادية وتأثيرها الحقيقي على دخل المزارع وزيادة دخل المزارع في نهاية المطاف ، وأن لا يأخذ بها قرار من الآن دون دراسة مستفيضة من قبل اللجنة الزراعية مع بعض المهتمين ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الوزير أنت تقصد الفكرة للدراسة التي هي موضوع التأمين ؟ موضوع الفلس أو موضوع التأمين التي حكى عنه الأخ سمير حباشنة ؟

ليست محدودة ... وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، يا إخوان لا يوجد أمامي اقتراحات محددة تخالف التوصية الموجودة أمامكم ، هناك اقتراح الخمس فلسات وهناك كلام من الأخ سمير ، تفضل . السيد سمير حباشنة : توصياتنا التي رفضتها مكتوبة .

دولة رئيس المجلس : ما رفضناها يا أخ سمير ، أنا أريد أن أسمع اقتراح محدد بهذا الامر حتى نستطيع أن نحدد عليه . الأخ سعد

السيد سعد هائل السرور : دولة الرئيس مع تقديري للنوايا التي تقصد بهذا الاقتراح لكن الحقيقة نحن دائماً شكوانا من تعثر القطاع الزراعي بأن مشاكل هذا القطاع تعالج باجتهادات الدافع الاساسي هي التعاطف السريع مع القطاع الزراعي دون دراسة جدية وعميقة لهذا القطاع المقترح يختلف تماماً دولة الرئيس عن الهدف من فلس الريف ، الحقيقة فلس الريف هو فلس يدفع على فائتورة الكهرباء ، بمعنى يدفعه المستفيدين من قطاع الكهرباء لغايات دعم نفس القطاع .

هذا ألفلس يدفعه كل مستفيد من الكهرباء لدعم توسع القطاع الكهربائي وتوسع النشاط الكهربائي لخدمة بعض المناطق التي لا يستطيع سكان هذه المناطق دفع كلفة توصيل الكهرباء ، بمعنى أنه قطاع يدعم نفسه بنفسه ، أما أن نفرض فلساً على قطاعات أخرى لمعالجة مشاكل قطاعات أخرى من يضمن غداً بأن لا

معالي وزير التخطيط : الحقيقة إذا جاز لي أعبر بمزيد من الايضاح ، هذا الموضوع أيضاً يتصل بالتوصيات حول القطاع الزراعي من اللجنة الزراعية التي سبق ونوقشت ، ولا يمكن أن يترك بمزول عن تلك التوصيات وتوصيات أخرى جديرة بالبحث والتطوير من هذا المجلس أثناء المناقشة .

فحقيقة كل هذه الفكرة يجب أن تدرس بشكل خاص كمشروع مستقل ، لكنها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ضمن التصور التاكلي للقطاع الزراعي .

لا أعتقد أن التوصيات التي أقرناها قبل قليل تفي بطلبات تطوير القطاع الزراعي لوحدها ، هناك قضايا كثيرة وكثيرة جداً لم تبحث .

قضية التأمين الزراعي ، قضية دعم قطاع الزراعة ، قضية دعم البحوث الزراعية ، التسويق الزراعي ، كلها قضايا متصلة مع بعضها البعض وهذا الموضوع إذا ما وضع بهذا الشكل فإنه سيأخرنا عن القيام بإجراءات حقيقية ومؤثرة .

وأنا أتفق أن قضية دعم المزارعين الذين يتعرضون للكوارث ستخضع ، إذا لم تدرس دراسة جيدة وتم إعدادها بشكل جيد ، لقرارات إدارية قد لا يكون إستعمالها وتنفيذها بشكل يؤدي إلى العدالة العامة ويؤدي إلى بعض الاختلالات .

ولهذا أتمنى مع وجاعة الفكرة أن تدرس دراسة جدية مع مختصين ، لأن أبعادها المالية

هكذا من الأشغال

بأننا مقترح بقول نريد فلساً لدعم الصناعة ، من ضمن غداً أن لا بأننا مقترح بقول نريد فلساً لإنشاء المدينة الرياضية الفلانية والطريق الفلاني .

أعتقد أن هذه إقتراحات لم تتم دراستها ، مع تقديري لحسن النوايا .

بالإضافة إلى ذلك دولة الرئيس هناك خمسة غايات إقترحها اللجنة لهذه الفلس ، وربما ثلاث أو أربع غايات من هذه المنصوص عليها معالجة في مواقع أخرى .

تفضل دولة رئيس الوزراء معالجتها من خلال شركة تأمين على القطاع الزراعي ، وأنا أؤيد ذلك ، ننشئها مستثمرين أو تشفها الدولة ويساهم بها المزارعين .

لكن البند الآخر الذي يتحدث عن الانتاج الزراعي وعن الاختناقات وربما التصدير الزراعي ، هناك قانون سيعرض على هذا المجلس الكريم ووضعه على جدول الأعمال لكن الظروف لم تتح مناقشة وهو قانون لضمان الثمن الصادرات قد يعالج أجزاء كبيرة من هذا الموضوع ، وهو موضوع يأتمن فيه المصدرين على بضائعهم بما فيها الانتاج الزراعي .

لذلك أنا أقترح إقترحاً سيدي الرئيس بأن يعاد هذا الاقتراح للجنة الزراعة وتمطيه للمزيد من الدراسة بالتشاور مع الحكومة إن كان هناك بعض من هذه البنود مفصلة في نواحي أخرى فليهن هناك داعي للأستعجال بهذا

الاقتراح .

إن كان هناك حاجة لسن قانون للتأمين الزراعي وأنا أعتقد أن مسودة مشروع قانون كهذا موجودة في وزارة الزراعة وحسب علمي أنها نوقشت منذ سنوات لغايات التأمين على الانتاج الزراعي .

أكرر إقتراحي أن ترد هذه التوصية للجنة الزراعية لمزيد من الدراسة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، إذا سمحتوا الوقت تأخر ولا بد من الوصول إلى قرار نريد إقتراحات محددة بهذا الأمر .

الأخوان تحدثوا على موضوع تأمين والحكومة تجاوزت مبدأً مع هذا الأمر .

نريد إعادة صياغة لتوصية اللجنة الزراعية ، إقتراحات وليس تعليق على الموضوع . السيد حماد أبو جاموس .

السيد حماد أبو جاموس : شكراً دولة الرئيس .

لقد قدمت إقترحاً مكتوباً في موضوع تأمين الدعم المالي لصندوق المزارعين أو شركة التأمين التي أقترحها الزميل سمير .

دولة رئيس المجلس : غير موجود عندي ، مع الدكتور مصطفى .

السيد المقرر : هذا الاقتراح هو رد على التوصية المطروحة حول السوق المركزي ، توصية اللجنة الزراعية أن يدفع المزارع ٧٪ والزميل الكريم يطالب أن يدفع المزارع ٨٪

إضافة للصندوق .

دولة رئيس المجلس : هذا موضوع آخر ، الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد الزين : شكراً دولة الرئيس .

إقتراحي المحدد ليس هناك خلاف مطلقاً بين توصية اللجنة وبين ما تفضلت به الحكومة مثله بدولة رئيس الوزراء ووزير التخطيط الاقتراح ما يلي :-

غداً هناك جلسة وبعد غداً فيه جلسة ، يا حينا معالي وزير التخطيط ومعالي وزير الزراعة ومقرر اللجنة الزراعية والأخ سمير جاشنة يجتمعوا الاربعة مع بعض ويوصي بشيء معين يعرض غداً أو بعد غداً ويتخذ فيها قرار ... وشكراً .

اصوات : تنفي على ذلك .

دولة رئيس المجلس : هنالك تنفية على ذلك ، الأخ عبد موسى النهار .

السيد عبد موسى النهار : إقتراحي هو رد الاقتراح للجنة الزراعية لدراسته من جديد لأن هذا الموضوع هو واجب أن يدرس وكيفية صرفه وكيفية تحصيله ، هذا نظام خاص لهذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس : السيد أحمد الكساسة .

السيد أحمد الكساسة : الصحيح أنا خطي تنفية على إقترح معالي سعد هائل

السرور بأن يعاد للجنة لأنه درس سلفاً حتى عندنا في اللجنة وحتى يدرس من جديد .

دولة رئيس المجلس : الشيخ نواف .

السيد نواف القاضي : سيدي الرئيس ، أقترح أن تكون خمس فلسات بدلاً من فلس على أن يصرف المبلغ لدعم المحروقات والكهرباء للمزارعين ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور همام .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

اقترح إحالة هذه التوصية الى الحكومة لوضع مشروع قانون مناسب تبين فيه وسائل تحصيل مثل هذه الضريبة على قطاعات معينة أو وسائل معينة ، والموضوع أنا أظن لا يحتاج إلى كل هذه الاطالة من النقاش ، ولذلك أقترح التصويت على هذا القرار ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : سيدي الرئيس ، الحقيقة هناك نوع من الخلط ، أنا أعتقد أن التأمين على المنتجات الزراعية للمخاطر الطبيعية شيء ودعم القطاع الزراعي أو المزارعين شيء آخر .

أعتقد أن المقصود بالفلس أو الخمس فلسات هو دعم القطاع الزراعي وليس تأمين المنتجات الزراعية .

كلد من اقول

ولذلك أقترح أن نستمر في التوصية على

أنها دعم للقطاع الزراعي ، وكان هنالك أمثلة كثيرة . نحن ندعم الجامعات بضرية اسمها ضريبة الجامعة ، ودعمنا الجيش الشعبي ودعمنا فلس الريف ، كلها ضرائب نوعية يا إخوان لدعم نواحي اقتصادية في حياتنا ، والزراع هو الرجل المكسوح الذي يعمل ليل نهار لأطعمنا الحضروات في أوقات غير أوقاتها ... وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، أخ سمير عندك إقتراح ؟

السيد سمير حباشنة : أنا إقتراحي عند المقرر .

دولة رئيس المجلس : إذا سمحتم نريد بأن نصوت على الاقتراحات ، فيه إقتراح وهو الابدع برد هذه التوصية مرة أخرى للجنة الزراعية لاعادة دراستها من جديد . السيد المقرر .

السيد المقرر : إخواني الحقيقة هذه التوصية ، قررت لجنة الزراعة والري الموافقة على تقديم هذا الاقتراح كتوصية للحكومة ، وهذه التوصية ، فلس الزراعة ، لا تتعارض أيضاً مع الطرف الآخر بأيجاد شركة للتأمين على المنتجات الزراعية هذا غرضه شيء وهذا غرضه شيء آخر .

دولة رئيس المجلس : إذا سمحتم ، لا زال الاقتراح هو برد هذه التوصية إلى اللجنة لدراستها مرة أخرى ، من يوافق على هذا

الاقتراح ؟ تعد الاصوات .

السيد الأمين العام بالوكالة : ٣٩ من ٥٢ .

دولة رئيس المجلس : ٣٩ من ٥٢ يوافقون على رد هذه التوصية للجنة لاعادة دراستها مرة أخرى في ضوء ما جرى وهذا هو قرار المجلس وشكراً لكم . بهذا نكون قد انتهينا من موضوع قرارات اللجنة الزراعية .

هنالك قرارات اللجنة الادارية لن نستطيع أن نببحثها الان وسوف نببحثها في جلسة الغد مع قانون البلديات .

في موضوع كنتم طلبتم بحثه هو موضوع قرار مجلس الأمن ، وأعتقد أن لجنة الشؤون الخارجية درسوا الموضوع ويريدون الادلاء بكلام مختصر في هذه الليلة تفضل رئيس اللجنة ، عفواً هو ليس قرار وإنما بناء على إقتراح ذكر هنا في المجلس أمس ، تفضل .

السيد عبد الهادي المجالي رئيس لجنة الشؤون الخارجية : اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية صباح هذا اليوم بحضور معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية وتناوس معه عدة مواضيع كان من أهمها قرار مجلس الأمن رقم ٩٠٤ الصادر في ١٩٩٤/٣/١٩ بخصوص مجزرة الحرم الابراهيمي في الخليل .

وبعد أن ناقشت اللجنة بنود القرار وأخذت علماً بالظروف التي أحاطت بإصداره داخل مجلس الأمن والجهود التي بذلها الأردن لا سيما الاتصالات التي أجراها جلالة الملك

الحسين ، قبيل إصدار القرار فأنا نرى أن القرار رغم ما فيه من إيجابيات تتعلق باتخاذ سلسلة من التدابير التي توفر الأمن والحماية للمواطنين الفلسطينيين والعمل على نزع سلاح المستوطنين الاسرائيليين فأنا نرى أن القرار لا ينسجم مع حجم وبشاعة المجزرة ولا مع مدلولاتها حول الاستيطان كما أننا تأسف للموقف الأمريكي الذي امتنع عن التصويت على فقرتين هامتين تتعلقان بموضوع القدس والارض الفلسطينية المحتلة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية .

معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية : شكراً دولة الرئيس .

بمناسبة صدور قرار مجلس الأمن رقم ٩٠٤ حول مجزرة الحرم الابراهيمي الشريف في مدينة خليل الرحمن ، وبناء على رغبة المجلس الكريم أعرض على مسامعكم رأي الحكومة في هذا الموضوع الهام .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس - حضرات السادة النواب .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كانت مجزرة الخليل في شهر رمضان المبارك في الحرم الابراهيمي الشريف هزة عنيفة بكل ما أنطوت عليه من سفك لدماء الابرياء الصالحين ، وتذكركه بمدى الخطر الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني صباح مساء من المستوطنين

المسلحين والجنود على حد سواء .

ولم تأتي أهمية ذلك الحدث الجلل من عدد الشهداء والجرحى الذين سقطوا دفعة واحدة ، ففي كل يوم يشهد الثرى الفلسطيني شهداء وجرحى ، بل من الأسلوب الدموي البارد الذي تمت به الجريمة المفجعة ، ومن هوية المجرم الذي ارتكبها بدون مبرر ومسوغ من تلك التي تسوقها اسرائيل عادة مثل حجة الدفاع عن النفس أو بدعوى متابعة المخلين بالأمن على حد زعمهم .

ولهذا أثار الحدث الجلل ردود فعل غاضبة في جميع دول العالم وأهاج عواطف الكثيرين من كارهي الظلم والاستبداد .

لقد ثبت أن تسليح المستوطنين يدعوى أنهم مهددون من قبل المواطنين الفلسطينيين ليس إلا إدعاء باطلاً وأن الشعب الفلسطيني الأعزل هو الذي يحتاج إلى الأمن والحماية وكذلك فندت هذه الحادثة الأليمة أي صحة لما يدعى بالتعايش بين المستوطنين اليهود والشعب الفلسطيني على الارض الفلسطينية في ظل نظرة التفوق العرقي عند المستوطنين وفوق هذا وذلك أثبتت تلك المجزرة الرهيبة أن المستوطنات الاسرائيلية تمثل عقبة كأداء في طريق الحل الشامل والعادل .

ولقد قام جلالة الملك المعظم وحكومته وكل شعبه الاردني بالتعامل فوراً مع هذه القضية بجميع أبعادها السياسية والقانونية والانسانية على كل المستويات والصعد ، ولقد نشطت السياسة الاردنية في العمل الجاد من

على أرض الواقع يتطلب جهوداً عربية مكثفة وتمازداً ومتابعة من أجل توفير الحماية والأمن للشعب الفلسطيني من العدوان والظلم .

ولا حاجة لتذكير السادة النواب بالموقف الاردني من القدس الشريف بتوجيه من جلالة القائد الأعلى ، والأصرار على الحفاظ على هويتها وهيبته وحرمتها وترميم الأماكن المقدسة وقبة الصخرة المشرفة وساحات المسجد الأقصى ، وبدعم المؤسسات العاملة في القدس والأصرار على عودتها إلى السيادة العربية ، وبمحاربة محاولة طمس الهوية العربية والإسلامية للمدينة المقدسة .

وبالوقوف أمام محاولات ما يسمى بحراس الهيكل واعتداءاتهم على المسجد الأقصى والأماكن المقدسة وتذكرون أيضاً أن إعلان المباديء الذي تم التوقيع عليه يوم ١٣/٩/١٩٩٣ قد جعل موضوع التفاوض حول القدس جزء من المفاوضات عن المرحلة النهائية وليس المرحلة الانتقالية .

ولذلك نشط الاردن من أجل الدفاع عن السيادة التاريخية والدينية للقدس حتى لا تستغل إسرائيل فترة المرحلة الانتقالية بالذات تستمر في تغيير الواقع في القدس خاصة وأنها قد قررت ضمها واعتبرت القدس بجزئها الشرقي والغربي عاصمة موحدة لإسرائيل ، ولم يلقى ذلك الضم اعترافاً دولياً .

ومنذ الاحتلال صدرت عدة قرارات عن مجلس الأمن تتعلق بحماية الشعب

أجل الحصول على قرار من مجلس الأمن يرقى إلى مستوى الحدث وأهميته إلى أن هذا لم يحل بيننا وبين العمل المستمر داخل أروقة الأمم المتحدة مع أعضاء مجلس الأمن ومع المجموعة العربية والدول الإسلامية هناك ، كما وإلى صاحب الجلالة اتصاله في الساعات الحاسمة قبل التصويت على القرار مع اشقائه القادة العرب في المغرب وسوريا ، ومصر ، ومع الرئيس عرفات وكذلك مع الرئيس الأمريكي كلينتون من أجل ضمان الخروج بقرار مقنع ومن أجل الاحتفاظ بالمباراة المتعلقة بالقدس المحتلة في صيغة القرار ، وقد قامت وزارة الخارجية باستدعاء سفراء الدول دائمي العضوية في مجلس الأمن وعدد من سفراء الدول الأعضاء في المجلس وأكدت لهم حرص الاردن وحكومته على تبني القرار بكامله وبالاجماع .

دولة الرئيس - السادة أعضاء المجلس

لقد جاء القرار ٩٠٤ مؤمراً للحد المطلوب من النقاط الإيجابية وفي مقدمتها الادانة الشديدة للمجزرة وتوفير الحماية والأمن للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية ونحيم إسرائيل كقوة محتلة مسؤولة الأمن والحماية بموجب اتفاقية «جنيف» الرابعة ، وتجهيز المستوطنين من سلاحهم .

وكذلك فإن الإشارة الصريحة للقدس على أنها أرض محتلة فيه خطوة إيجابية نحو إحقاق الحق العربي والإسلامي في هذه المدينة المقدسة ، ومن الواضح إن تطبيق هذا القرار

ولهذا فإن إمتناع أمريكا عن التصويت على فقرتين في القرار لم يؤثر على نجاح القرار الذي أصبح نافذاً وقابلاً للتطبيق .

إنكم لا شك تعلمون مكانة القدس في قلب الحسين وعقله وما يذله من أجلها دائماً وأبداً ، وما زال موقف الحكومة الاردنية من القرار على عهدكم وهو أن السلام يجب أن يكون عادلاً وشاملاً ودائماً ، وأن الأرض العربية المحتلة لا بد أن تسترجع بما فيها القدس العربية وذلك على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٢٣٨ وما تضمناه من بنود وإستحقاقات أخرى مثل حقوق اللاجئين والنازحين والمياه وغيرها ، ومبدأ إعادة الأرض مقابل السلام وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على كامل ترابه الوطني .

إن قضية القدس من أخطر القضايا وأكثرها تعقيداً ولكننا لا يمكن أن نرى سلاماً بدون إستعادة الحقوق العربية والإسلامية فيها كاملة غير منقوصة ... والسلام عليكم ورحمة الله .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الوزير أعلن رفع الجلسة الى الغد وشكراً .

رئيس مجلس النواب
طاهر المصري

الفلسطيني وحملت إسرائيل تلك المسؤولية بصفتها السلطة المحتلة ، ولكن تلك القرارات أشارت إلى مسؤولية في جميع الأراضي العربية المحتلة بدون ذكر صريح للقدس مما ترك مسؤولية الحماية في القدس مشمولة ضمناً في هذا النص .

ولذلك فإن الولايات المتحدة التي امتنعت عن التصويت على الفقرتين التي ورد فيها الإشارة إلى القدس المحتلة جاء بحجة أن موضوع القدس سيبحث برمته مطلع السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية وأن الأهتمام منصب حالياً على إعلان المبادئ .

إن القرار بمجمله قرار جيد بديهيته وفقراته العاملة ، وأن إمتناع الولايات المتحدة عن التصويت على فقرتين في الديباجة بحجة أن موضوع القدس مؤجل بحثه لا يمس من حرمة القرار الذي قبل قبولاً عاماً بالاجماع في المجلس .

ومن هنا جاء التحرك الاردني مدروساً بمثابة لأن حذف الإشارة إلى القدس المحتلة من القرار بعد الجدل المطول الذي دار حولها ينطوي على إشكالية ، وكذلك فإن فشل القرار « بالقيتو » الأمريكي يشكل إنتكاسة دبلوماسية وسياسية .

أمين عام مجلس الأمة بالوكالة
د. حسين أبو عرابي